

المدرسة الدكتورالية للعلوم الاجتماعية والإنسانية

تخصص: علم الاجتماع

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير:

المرأة العاملة المتزوجة الإطار وتقسيم العمل المترلي بين الزوجين

دراسة ميدانية

بالمؤسسة الإستشفائية العمومية العين الصفراء

تحت إشراف

الأستاذ: أ.د بشير محمد

إعداد الطالب:

لحسن عبد الرحمان

لجنة المناقشة:

رئيسا
مقررا
مناقشا
مناقشا
مناقشا

جامعة وهران
جامعة تلمسان
جامعة تلمسان
جامعة تلمسان
جامعة وهران

أ.د: غياث بوفلجة
أ.د: بشير محمد
د : بوحسون العربي
د : مزوار بلخضر
د : زمور زين الدين

السنة الجامعية 2009 – 2010

الإهداء

إلى كل شاب يتطلع إلى هدم أوثان نفسه ليرتقي إلى المعالي.....

إلى كل من يتخذ من العلم سبيلا إلى الدنيا والآخرة ويسعى جاهدا لرفع رايته وتقديس مكانته، فمن أراد الدنيا فعليه بالعلم ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ومن أرادهما معا فعليه بالعلم....

إلى أولئك الباحثين في بحور الظلام عن قبس من نور....

إلى الملايين الحيارى من الشباب الباحثين عن حل، المنقّب عن مخرج من هذه الأزمة الطاحنة.....

إلى أصحاب العقول النيرة والبصائر المستنيرة....

إلى أبي و أمي.....

إلى كل أفراد الأسرة....

أقدم هذه الدراسة المتواضعة

شكر وتقدير

اشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي أرجو أن أكون قد أصببت الرمي فيه قدر الإمكان، وهنا يتعين عليا أن أقدر بالفضل واعترف بالجميل، وانطق بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد .

أقدم شكري مقدما إلى الأستاذ الفاضل الذي أشرف على تأطير وإنجاز هذه المذكرة المتواضعة الأستاذ الدكتور: بشير محمد.

كما أقدم شكري ثانيا للأستاذة الفاضلة على توجيهاتها ونصائحها السديدة، وتلميحاتها الرشيدة، الأستاذة: سعيدة حسينة.

كما لا أنسى كافة الأصدقاء والزملاء الذين كان لهم الفضل في تقديم يد المساعدة لإنجاز هذا العمل. وأوجه تحياتي وتقديري إلى مدير المستشفى العمومي بالعين الصفراء السيد: سمير ضرصور على التسهيلات التي قدمها أثناء الدراسة الميدانية و إلى جميع الطاقم الذي رافقني في إعداد وإجراء المقابلات وأخص بالذكر الطبيبة النفسانية خديجة بوساق.

وأقدم خالص شكري لكل الذين وجهوني ونصحوني وساعدوني في إخراج هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ القدير: بن ميلود عبد القادر.

المقدمة العامة :

أدت المرأة على مدى التاريخ وفي معظم ثقافات العالم، أدوارا متعددة ومختلفة، ولكن هذه الأدوار تكون دوما خاضعة لعملية مد وجزر تاريخي يكمن في ماهيته ومغزاه في عملية التذبذب الكامن في الأوضاع الاجتماعية، والسياسية و الاقتصادية لكل مجتمع فظروف المجتمع وخصوصيته الثقافية هي التي تعرّف هوية المرأة، وتكرس وضعها الاجتماعي، وتحدد المهام الملقاة على عاتقها، فقد تبقى الأدوار ثابتة لفترة طويلة من الزمن ولكن في بعض الأحيان قد تكتسب بعض المرونة وتأخذ بالتداخل لدرجة يصعب فصلها فتبقى حالة الثبات هذه حتى ينبعث عامل جديد يدعو إلى فصل الأدوار أو التغيير في ماهيتها، فتكون عملية تغيير خاضعة لحالة تغير اجتماعي شامل لأن ماهية ومبعث هذا التغير يعودان إلى تحول جذري في المكونات الأساسية للمجتمع كالأسرة مثلا، فتغير الأدوار الأسرية وخاصة بين الزوجين قد يرجع إلى انتقال المرأة من الفضاء المنزلي والأدوار البيولوجية إلى عالم الشغل والعمل بأجر والتنمية الاقتصادية، وهو ما قد دفع بالمرأة إلى القيام ببعض الأعمال المنزلية التي من اختصاص الزوج مشكلة ظاهرة اجتماعية كان لها أثرها الخاص على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية... الخ، إلا أنّ أهمية هذه الظاهرة قد لا ترجع إلى ما تجلبه المرأة من عوائد مادية وراء هذا العمل بل إلى علاقته بالأسرة باعتبار أنّ المرأة

عنصرًا أساسيًا وفعالًا فيها وكونها فيما مضى كانت محدودة الحريات بحيث يسمح لها بالخروج إلا في محيط المنزل أو المزرعة أو للضرورة، أما وقد بلغت اليوم مراتب عليا في التعليم وعالم الشغل فأحدثت بذلك تغييرا اجتماعيا قد أثر على سائر النظم الاجتماعية الأخرى التي تعد الأسرة أهم عناصرها، فهي تمثل النموذج المستقر للتنظيم الداخلي للجماعة ما، ويتضمن مجموع العلاقات الموجودة بين أفراد الجماعة ببعضهم من ناحية وتلك الموجودة بينهم وبين الجماعات الأخرى من ناحية ثانية(1)، فالمرأة الجزائرية أصبحت اليوم تذهب للعمل حتى بعد الزواج أي في وجود الزوج، الأمر الذي وضعها أمام ثنائية متناقضة فدور المرأة الطبيعي و البيولوجي يملئ عليها المكوث في البيت ورعاية شؤون الأسرة أما ذهابها إلى العمل المأجور يؤدي بها إلى ترك البيت ومشاركة الرجل في الميدان المهني متخليّة بذلك عن بعض المهام كتربية الأبناء لمؤسسات معنوية كالأقارب أو مادية كدور الحضانة والأعمال المنزلية التي تعتمد على ما تقدمه التكنولوجيا من وسائل من شأنها أن تخفف من أتعاب المرأة في مجال الطبخ، التنظيف، ومن جهة أخرى دفعت بالزوج رغم القيم الذكورية التي يتشبع بها والرواسب الثقافية التي تفرضها عادات وتقاليد المجتمع الجزائري إلى مساعدتها في أداء الأعمال المنزلية

(1): إبراهيم مذكور، "معجم العلوم الاجتماعية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1966، ص14.

وخاصة في الحالات التي تستدعي بالضرورة تدخله وتقديم العون لها كالمريض، التعب، الحمل... الخ، محاولا بذلك تحقيق التوازن العائلي ضمن الأدوار الزوجية والحفاظ على العلاقة الاجتماعية داخل الأسرة من خلال المساواة في تقسيم الأعمال المنزلية بينه وبين الزوجة والأبناء وفق المنظور الحديث لتقسيم العمل بين الجنسين في إطار العائلة النووية التي يكون فيها الفضاء العائلي مهيمًا لذلك وقد يحدث ذلك حتى في العائلة الموسعة وربما نجد العكس، إلا أن البحث في موضوع المرأة العاملة وخاصة المتزوجة يدفعنا أولاً إلى تقصي أدوارها الاجتماعية وفق النسق الأسري عبر التاريخ وتحديد مكانتها الاجتماعية ضمن النسق المفتوح الذي هو المجتمع تبعاً لطبيعة النظام الحاكم في كل حقبة زمنية، ثم تسليط الضوء على المرأة العربية وبالأخص الجزائرية التي هي محل بحثنا اليوم من خلال التطرق إلى نقطة جد حساسة وهي المشاركة الزوجية في أداء الأعمال المنزلية في ظل التغيرات التي شهدتها الأسرة الجزائرية المعاصرة.

-فتقسيم العمل الذي كان سائداً في عصور ما قبل التاريخ والتي كانت فيه أدوار المرأة محصورة ضمن الفضاء والمحيط المنزلي، بحيث كان الرجل يذهب لصيد الحيوانات وجلب الطعام أما المرأة فكانت تقوم بإعداد الطعام وحماية الأولاد وجمع الحطب والمشاركة في بناء الأكواخ والحجرات في الجبال والكهوف... الخ، ومع التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات البدائية

والانتقال من مرحلة الرق والعبودية إلى مرحلة الرعي والصيد بعد ترويض الحيوانات التي أصبحت مصدر للرزق والعيش ومن ثم الزراعة وبعد اكتشاف وسائل الإنتاج واستخدام الحيوانات، تطور عمل المرأة فرافقت الرجل في مشواره عبر التاريخ لتساعده في جميع محطات حياته في الرعي وتربية الحيوانات وبيع منتجاتها والعمل في الحقل جنباً لجنب مع الرجل إلى جانب عملها في المنزل كربة بيت توكل إليها تربية الأبناء إعداد الطعام، التنظيف، الغسيل... الخ في الوقت الذي كانت أدوار ومهام الرجل تنتهي عند دخوله للمنزل في وجود الزوجة، هذه الأعمال رافقتها في كثير من مراحل الحياة الاجتماعية.

- كما أن دور المرأة ومكانتها تختلف باختلاف النظام الاجتماعي الذي تعيش في ظلّه و الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها فمع نشوء النظام الرأسمالي كنتيجة للثورة الصناعية وظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وانتقال النشاط البشري إلى المدينة التي شهدت تغييرات ديناميكية في بنية المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية كانت ثورة حقيقية ضد المجتمع الإقطاعي وحكم الكنيسة الذي كبل الحياة بقيود كابحة لتطورها وتقدمها وخاصة على صعيد العمل فكانت المرأة على الرغم من المكانة الدونية التي كانت تحظى بها كانت تعمل ساعات غير محدودة في المزارع والمطاحن إلى جانب الرجل وهو ما أثر على بنيتها الجسمية ويبعدها عن البيت طوال اليوم فكان الإقطاعي يقدم لها الشيء اليسير

لإعالة عائلتها ثم ظهر النظام الرأسمالي ليطلق الحرية لقوة العمل التي تتمثل في الرجال والنساء ليبنى أنظمة وقوانين تحفظ جزء كبيراً من حقوق المرأة العاملة كالضمان الاجتماعي والصحي والرعاية الاجتماعية والتقاعد، ومنع العمل الليلي... إلخ إلا أن النظام الرأسمالي الذي حرر المرأة وساعدها للخروج للعمل قام باستغلالها بأقل أجره وتكاليف عملها أقل من عمل الرجل لتصبح قوة عمل تباع و تشتري بين أرباب العمل فخرجت بذلك النظرة إلى المرأة من إطارها الإنساني لتصبح نظرة مادية دون مراعاة لظروف المرأة وبنيتها وخصوصياتها(1)، وفي المقابل ظهر النظام الاشتراكي الذي أعطى مفهوماً جديداً لأدوار المرأة في ضوء المادية التاريخية والمادية الجدلية من خلال رفضه للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإفحام المرأة ضمن العملية الإنتاجية والمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات فالمرأة العاملة تتمتع بقدر من الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات في ظل الطبقات المتوسطة التي سمحت لها بممارسة حقوقها في التربية والتعليم والأعمال المكتبية إلى جانب عملها في المنزل، وأنشأت ظروف عمل متوازنة ومعتدلة للمرأة العاملة بصيانة حقوقها وحمايتها في العمل، وتعتبر المرأة العاملة في ظل الطبقة المتوسطة واحدة من أبناء هذه الطبقة حيث لا تمارس العمل

(1): صفاء فوزي البكرة، "المرأة والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية"، الطبعة الأولى، دمشق، طرابلس، 1987.

العضلي فهي إما مدرسة أو ممرضة أو موظفة... الخ لذا فهي تتمتع بعيش متوسط حقق لها قسطا كبيرا من العيش بكرامة بعيدة عن الاستغلال انطلاقا من قدرة المرأة على مواجهة الحياة مثلها مثل الرجل وباستطاعتها الحصول على مواردها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحررها مرتبط بائتهار النظام الرأسمالي كما ورد في "رأس المال"⁽¹⁾.

- ومع التحولات الاقتصادية والتطورات العلمية و التغييرات التقنية التي صاحبة الثورة الصناعية منذ النصف الثاني م القرن 18م دخل العالم في صراع إيديولوجي أدى إلى قيام الحرب العالمية الأولى والثانية التي كان من نتائجها أنها مكنت المرأة في كثير من الدول الغربية من دخول إلى سوق العمل، ولأول مرة أصبحت المرأة تتقاضى راتبها من الدولة، ودخلت عدة مجالات كالاتصالات وعمل السكرتارية ومؤسسات حكومية، وامتهنت مهنة كالمطب والصيدلة والبحث العلمي والقانون، والإدارة..، فازداد عدد النساء العاملات في الدول الغربية بنسبة كبيرة وصلت إلى 32% في العديد من هذه الدول، في حين كانت النسبة 15% إبان الحرب العالمية الأولى⁽²⁾، ودخلت النساء العمل وأصبحن

(1): كارل ماركس، "رأس المال"، ترجمة د.راشد البراوي جامعة فؤاد الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، سنة 1366هـ، 1947م، ص120.

(2): Monique A Pietre: La condition Féminine à travers les agas, ed France empire.1974, p143

ينافس الرجال في كثير من الإدارات الإنتاجية والقطاعات التقنية والتكنولوجية، كما أن هذه الفترة شكلت أيضا نقطة انتقال حاسمة في تغيير صورة ومكانة المرأة العربية نظرا للدور الفعال الذي لعبته أثناء الفترة الاستعمارية، ومع انتشار موجة التحرر في البلاد العربية استدعت الضرورة إلى تجنيد كافة الطاقات البشرية فأدجت المرأة وشاركت في العملية الإنتاجية كما كلفة بمسؤوليات لظمان التقدم الاجتماعي، إلا أن انتشار التعليم في الأوساط الاجتماعية ساهم في ظهور أفكار وكتابات تحررية لمفكرين عرب أمثال قاسم أمين و رفاة رافع الطهطاوي... الخ تدعوا إلى تحرير المرأة العربية دفعت بها هذه الأخيرة إلى تحدي العادات والتقاليد التي قيدتها وزادتها قناعة بضرورة تحررها وتغيير صورتها التقليدية أمام المجتمع وأمام العالم(1)، والمرأة الجزائرية كغيرها من النساء رغم التضحيات التي قدمتها ووقوفها إلى جانب الرجل في أصعب الظروف خاصة المشاركات التي أسهمت بها في ثورة التحرير فدورها كأم وربت بيت لم يجد من فعاليتها كالقيام بمهام التمريض والعمليات الفدائية، التمويل بالأخبار والأغذية... الخ ومساهمتها الفعالة في النهوض بالاقتصاد الوطني في مرحلة ما بعد الاستقلال (2)، اكتفت بمكوثها في

(1): زهير حطب، " تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة "، معهد الإنماء طرابلس، الطبعة الأولى، سنة 1976، ص56.

(2): أنيسة بركات، " نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية "، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، سنة 1985، ص6.

البيت والاهتمام بشؤونها الخاصة بها فقط إلا أن الدوافع الاقتصادية والاجتماعية الآنية فضلا عن مستواها التعليم والحاجة إلى تحقيق الذات دفعتها إلى الخروج للعمل بأجر وهو ما أدى إلى تغيير مكانه المرأة داخل المجتمع الجزائري الذي يتسم بالكيان الأبوي (البطريكي) فمكانه المرأة في البنية التقليدية للأسرة تخضع لسلطة الأب أو الأخ أو الزوج مع الاحترام التام لهم ومعزولة بالنسبة لعالم الرجال وتتميز بالتواضع والتحفظ وبالخصوص تجاه الرجل الغريب عن الأسرة...⁽¹⁾، أما مكانتها اليوم ضمن العائلة الحديثة بعد حصولها على التعليم والتعليم العالي تسمح لها باتخاذ القرار وتسيير حياتها الخاصة بشرط تجنبها التناقض مع عائلتها، واستقلال البيت و العيش بعيدا عن أهل الزوج والزوجة في إطار العائلة النووية والإدلاء برأيها ومناقشة مشاكلها في مائدة الطعام وأمام الأبناء، ووجود توازن عاطفي واجتماعي بينها وبين الزوج على الرغم من أن سلطته الأبوية مازالت مستمرة إلا أنها أصبحت أقل حدة وتسلطا مما كانت عليه في الأسرة التقليدية وارتفعت بذلك من التبعية الكاملة للزوج، كما أدى تشغيل المرأة وإدماجها ضمن التنمية الوطنية إلى تغير كبير على مستوى الأدوار داخل الأسرة وذلك من خلال إعادة توزيعها بشكل يجعل الأسرة متكاملة تنهض بمسؤولياتها على أحسن

(1): "مصطفى بوتفنوشت"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، سنة 1984، ص75.

وجه، وإذا ما تمّ التعاون بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المنزل فإنّ الأعباء ستخف وأداء الأعمال سيسهل على الاثنين معاً إضافة إلى تحقيق نوع من التوافق الزوجي، وعليه ارتأينا أن يكون موضوع دراستنا حول مشاطرة الزوج لزوجته أداء الأعمال المنزلية في ظل العائلة الحديثة التي يعمل فيها كلا الزوجين كون الأعمال المنزلية من اختصاص النساء أولاً أنّ خروجهن للعمل أدى إلى شراكة زوجية في أدائها، هذا من جهة ومن جهة أخرى كمقياس لمعرفة مدى مساعدة الزوج لزوجته أي أن الزوج يؤدي الأعمال المنزلية في كل الأوقات أم أنه يساعدها في حالات خاصة، كما أنه يصبح مؤشر هاماً في دراسة ومعرفة التغيرات التي طرأت على العائلة الجزائرية كنظام السلطة واتخاذ القرارات، الإنفاق وتسيير ميزانية الأسرة... الخ فالواقع اليوم من خلال ظاهرة خروج المرأة المتزوجة للعمل المأجور يدعوننا إلى إعادة النظر في العلاقات الداخلية للأسرة وذلك بمراعاتنا للتغيرات التي طرأت على مستوى الأدوار القيادية التي يمثلها الزوجين معتمدين في ذلك على نظرية سوسيولوجية من شأنها أن توفر لنا النسق المفاهيمي اللازم، والانسجام الفكري الذي يؤدي بنا إلى نتيجة صادقة دونما خروج عن الموضوع أو تبعثر للأفكار وتشتتها، ولعل من بين أهم النظريات التي اهتمت بدراسة الأسرة من حيث التكوين والبناء والوظيفة الاجتماعية، وما يحدث فيها من تغيرات على مستوى الأدوار بين الزوجين من حيث الأداء

والتداخل وذلك لوجود سبب ما كعمل الزوجة خارج البيت قد يحدث نوعا من التغيير في حجم الأسرة والأدوار الزوجية... الخ وهي **نظرية الدور** التي تعرف " بأن الدور أو الأدوار الاجتماعية تعتمد على سلوك الفرد ومكانته وعلاقاته الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع ذلك أن الدور الاجتماعي ينطوي على حقوق وواجبات اجتماعية فواجبات الفرد يحددها الدور الذي يشغله أما حقوقه فتحددها الواجبات والمهام التي ينجزها في المجتمع علما بأن الفرد لا يشغل دورا اجتماعيا واحدا بل يشغل عدة أدوار تقع في مؤسسات مختلفة وأن الأدوار في المؤسسة الواحدة لا تكون متساوية بل تكون مختلفة فهناك الأدوار القيادية وأدوار وسطية وأدوار قاعدية والدور يعد الوحدة البنائية للمؤسسة والتي هي بدورها الوحدة البنائية للتركيب الاجتماعي فضلا على أن الدور هو حلقة الوصل بين الفرد و المجتمع"⁽¹⁾، فالأسرة تمثل المؤسسة الأساسية في البناء الاجتماعي وهي تتكون من أفراد يحتلون مراكز ويقومون بأدوار معينة متكاملة في بينها فالزوجين تربط بينهما علاقة زواج ويقوم كل منهما بأدوار معينة تكون في أغلبها طبيعية فالزوج يقوم بحماية العائلة وإعالتها أما الزوجة فتقوم بإدارة الشؤون الداخلية للمتلز إلاً خروجها للعمل أدى بها إلى تنوع أدوارها وبالتالي تقوم بدورين متناقضين وهو ما الذي دفعها إلى التخلي عن بعض المهام المتزلية

(1): إحسان محمد الحسن، " النظريات الاجتماعية المتقدمة "، دار وائل للنشر، ط1، سنة 2005، ص159

إما لمؤسسات أخرى أو تلجأ إلى طلب المساعدة من الغير يرى بارستز(1902-
1979) " بأن الفرد عندما يشغل عدة أدوار و في مؤسسات مختلفة فالصراع
يحدث عندما يطلب من الفرد القيام بمهام وواجبات في نفس الوقت فلا يستطيع
القيام بذلك للتضارب بين الأوقات أو لمحدودية القدرات الفردية للشخص فيقوم
بتنفيذ ما تريده منه مؤسسة ويخفق في تنفيذ مهام المؤسسات الأخرى وهذا لا بد
أن يعرض الفرد للوم والعتاب مما قد يسبب تصدع شخصية الفرد وبالتالي عدم
قدرته على التكيف مع المحيط أو الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه"(2)، فالزوجة
لها أدوار بيولوجية تقوم على الأمومة وترتيب البيت وتنظيفه وتربية الأبناء إلا
أن هذه الأعمال تزداد تنوعاً كلما زاد حجم الأسرة وتزداد مسؤوليتها مع
خروجها للعمل المأجور وفي المقابل تتقلص الأدوار التي يقوم بها الرجل إلا أن
الزوجة تمرُّ بأوقات قد تستدعي بالضرورة تدخل الزوج لمساعدتها ومشاركتها
بعض الأعمال المنزلية التي من شأنها أن تقوي العلاقة الزوجية وتقلص من
الفوارق الفردية والجنسية بين الزوجين وتؤثر في المقابل على تكوين وتربية الأبناء
بحيث ينشأ الأبناء على التعاون والمساواة في القيام بالأعمال المنزلية وغيرها من
المهام تتم بتعاون أفراد العائلة في ظل العائلة الحديثة.

(2): إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص 161، 160.

- وعلى ضوء هذا السياق تندرج هذه الدراسة كمحاولة تحليله للعلاقة بين تغير الأدوار الزوجية داخل الأسرة من خلال عمل المرأة المتزوجة الإطار خارج البيت كمتغير مستقل ومساعدة الزوج لها عند قيامها بالأعمال المنزلية كمتغير تابع في إطار الحياة العامة أو بعض الحالات الاستثنائية كالمرض، الحمل أو التعب من جراء العمل المهني أو غيابها عن البيت وما شابه ذلك، ومن ثم تقديم بعض التصورات والاستنتاجات المنطقية والموضوعية التي يكون من شأنها أن تساعد في فهم الظاهرة قيد الدراسة و الإجابة عن بعض الأسئلة ذات الصلة بظاهرة عمل المرأة المتزوجة الإطار في المؤسسة.

الإطار النظري

والتصوري للدراسة

الفصل الأول: موضوع الدراسة

أولاً: أهمية موضوع الدراسة

ثانياً: أهداف الدراسة

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

رابعاً: الإشكالية

خامساً: الفرضية

سادساً: مفاهيم الدراسة

سابعاً: المنهج

أولاً/ أهمية موضوع الدراسة :

إن لكل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث لسر أغوارها، ومحاولة التوصل إلى نتائج تجيب على تساؤلاته، ويكون طريقه في ذلك الأدوات المختلفة للبحث العلمي ومناهجه مع استخدامها بطريقة علمية موضوعية، والبحث العلمي في علم الاجتماع يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين أولها نظري، والثاني عملي.

1/1 الهدف النظري:

يتم من خلاله التعرف على طبيعة الحقائق والعلاقات الاجتماعية، والنظم الاجتماعية، والنظريات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

2/1 الهدف العملي:

"فيمكن الاستفادة منه في وضع خطة للإصلاح على أساس سليم وفق ما يرتضيه التطور الطبيعي للمجتمع"⁽¹⁾. وتكمن الأهمية النظرية للدراسة الراهنة في أن هناك دراسات عديدة أجريت حول المرأة المتزوجة العاملة وعلاقتها بمتغيرات متعددة كعلاقة الزوجة العاملة بالسلطة الزوجية، المرأة

(1): عبد الهادي الجوهري، "أصول علم الاجتماع"، مكتبة نهضة الشرق، 1982، ص120.

المتزوجة العاملة بين العمل والمنزل، المرأة العاملة المتزوجة والتنشئة الاجتماعية،
المرأة العاملة المتزوجة وتعدد الأدوار الأسرية... الخ، إلا أننا من خلال هذا البحث
نسعى إلى دراسة ومعرفة ما إذا كان الزوج يقوم بمساعدة زوجته في القيام
بالأعمال المنزلية ضمن إطار العائلة الجزائرية كون هذه الزوجة العاملة تبذل
جهدا مضاعفا زيادة على عملها داخل المؤسسة تقوم بإنجاز الأعمال المنزلية
بمفردها وفي بعض الأحيان توكل إليها بعض المهام الذكورية كالذهاب إلى
التسوق، دفع فواتير الماء، الكهرباء، الهاتف... الخ، فتصبح المرأة العاملة زيادة
على أدوارها الأنثوية تؤدي أدوارا ذكورية وفي المقابل نلاحظ أن الزوج عند
عودته من العمل يذهب إلى الراحة وتقوم هي بخدمته وخدمة العائلة وخصوصا في
وجود الأبناء على الرغم من أن كلاهما يعمل نفس ساعات العامل في اليوم،
وربما قد نجدها تعمل في وظيفة ذات مستوى عالي كطبيبة أو أستاذة جامعية أو
قاضية... الخ، وبالتالي فهي تحظى بمستوى ومكانة مرموقة داخل المجتمع، وعليه
نحاول من خلال هذه الدراسة المتواضعة البحث في هذه الظاهرة من زاوية
المشاركة الزوجية في أداء الأعمال المنزلية، وتأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة
أيضا في أن المرأة الجزائرية أصبحت اليوم قوة اقتصادية لها مركزها ودرها في
التنمية العامة للبلاد فأصبحت تنافس الرجل في شتى الميادين وخاصة إذا ما تعلق
الأمر بالجانب الصحي أي المجال التربوي فهي اليوم تشغل منصب الطبيبة

والممرضة والقابلة...، فخروجها إلى العمل المأجور وبقوة في الآونة الأخيرة شكل
ظاهرة اجتماعية كان لهل أثر كبير في خلق ديناميكية جديدة داخل المؤسسة
الأسرية فأصبح اليوم ما يعرف بالأسرة العاملة وهو العامل الذي شجع وساعد
على انتشار العائلة النووية وغير من مفهوم الأسرة المعاصرة.

ثانيا/ أهداف الدراسة:

"إن لكل دراسة هدف أو غرض يجعلها ذات قيمة علمية،

والهدف من الدراسة يفهم عادةً على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث

بإعداد هذه الدراسة و البحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة

غير شخصية ذات قيمة و دلالة علمية"⁽¹⁾، وتهدف الدراسة الراهنة إلى:

01: معرفة دوافع خروج المرأة للعمل ومدى قدرة المرأة العاملة المتزوجة على

تحقيق التوازن في أداء الدور الموكل لها شرعا ألا وهو دورها داخل أسرتها بين

زوجها وأولادها والدور الذي اختارته لأسباب ذاتية أو فرضته ظروفها والذي

هو العمل خارج المنزل، أيضا من أجل معرفة الحقائق التي تحيط بهذا الموضوع

وواقع المرأة الجزائرية العاملة داخل المجتمع.

02: معرفة الدور الحقيقي الذي تلعبه المرأة في التنمية الوطنية خاصة المرأة

العاملة المتزوجة الإطار التي تعيش الوقت بين البيت والعمل بصورة متواصلة غير

منقطعة، وهو الدور الذي استطاع أن يساهم في ترقيتها اجتماعيا من خلال

تأثيرها على أهم العادات والتقاليد التي تنعت المرأة بالضعف والعبودية وتغيير

المفهوم التقليدي لتقسيم العمل الاجتماعي بين الجنسين على المستوى الأسري.

(1): محمد شفيق، "البحث العلمي"، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب

الجامعي الحديث، سنة 1998، ص55.

03: إظهار القدرات البيولوجية للمرأة التي تتمثل في دور الأمومة، التنشئة الأسرية، إنجازها للأعمال المنزلية وتوفيقها رغم كل هذا مع العمل المهني خارج المنزل.

04: إبراز العراقيل التي تتعرض لها على مستوى الأسرة وتسلط الضوء على الاتجاهات والسلوكيات الجديدة التي أصبحت تلعبها في التصدي لهذه المواقف.

05: محاولة تقديم ولو القليل للتراث السوسيولوجي حول موضوع المرأة العاملة المتزوجة الإطار في الجزائر.

06: إجراء دراسة ميدانية و تحليلات واقعية وربطها بالمعطيات النظرية المتحصل عليها بغرض الوصول إلى نتائج منطقية.

ثالثا/ أسباب اختيار الموضوع:

إن لكل علة معلول ولكل ظاهرة كيف ما كان نوعها سبب حدوث ونفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج والظاهرة الاجتماعية كما هو معروف عنها أنها غير ثابت ولا يجدها زمان ولا مكان والباحث السوسيولوجي لا يستطيع أن يقف مكتوف اليدين معطل الفكر طالما ارتبط وجوده بالظاهرة فالحس السوسيولوجي يدفع به إلى الغوص إلى أعماق الظاهرة واكتشاف أسباب حدوثها إلا أن هذا الأخير وقبل أن يدرس الظاهرة مر بتقلبات داخلية تنوعت بين الشك والتساؤل بين الواقع والمنظور محاولا الربط بين تطلعاته الذاتية والموضوعية التي نذكر منها مايلي:

1.3 / الأسباب الذاتية:

1: رغبة منا في تجديد المواضيع البحثية السابقة وتوجيه الجهود نحو موضوع تم التطرق إليه والبحث فيه في الوقت الذي كانت فيه الأسرة الجزائرية موسعة يغلب عليها الطابع التقليدي واليتم تشهد تغيرات عدة انطلاقا من المراحل الأولى في الحياة (التنشئة الاجتماعية) إلى مرحلة اختيار الزوجة ثم إقامة العلاقات الزوجية لتنتقل في الأخير من العائلة التقليدية إلى الأسرة النووية الحديثة .

2: إن الظاهرة أصبحت تطرح نفسها بإلحاح على الملاحظين بحيث نلاحظ اليوم أن المرأة اكتسحت كل المجالات دون ما تميز فهي اليوم في الإدارة، في المدرسة، في المستشفى، في المصنع.... الخ، فأصبحت تنافس الرجل في كل الميادين ، وفي المقابل هناك أدوار بيولوجية لا يمكنها أن تستغني عنها وخاصة إذا تعلق الأمر بالخلية الأساسية في بناء وتكوين المجتمع ألا وهي الأسرة فتربية الأبناء ورعايتهم ، ترتيب المنزل وإعداده للزوج يتطلب منها جهدا مضاعفا للحفاظ على العالقة بينها وبين الزوج وحتى بينها وبين الأبناء الأمر الذي ربما دفع بالرجل إلى مقاسمتها الدور نفسه .

3: محاولة منا معرفة ما إذا كان الرجل أو الزوج يؤدي نفس الأدوار الذكورية التي يقوم بها في الأسرة الموسعة أم أن الأدوار التي يؤديها كلا الزوجين في العائلة النووية أكثر ديمقراطية وأثر تداخلا يغلب عليها التعاون وذلك من خلال مساعدة الزوج في إنجاز الأعمال المنزلية كيف ما كان نوعها وحجمها .

4: معرفة ما إذا كان الزوج في حال مساعدته لزوجته هل يتم ذلك في كل الأوقات بإرادته أم أنه يساعدها عندما تطلب منه ذلك أم أن الأوقات الاستثنائية التي تمر بها كل امرأة متزوجة تفرض عليه ذلك .

5: تحديد ومعرفة معالم الأسرة الحديثة وفهم الأدوار الزوجية التي تنبني عليها الحياة الأسرية الناجحة للعمل بها وتطبيقها في المستقبل .

2.3 / الأسباب الموضوعية:

1: محاولة ربط الدراسات أكثر بالاهتمامات الحالية للمجتمع وجعلها أكثر علمية من خلال ربطها بأحد أهم المشكلات التي يعاني منها النسق الاجتماعي ككل خاصة في ظل الظروف والتحول الاقتصادي والسياسية والاجتماعية والثقافية التي يعرفها المجتمع الجزائري في الفترة الراهنة فقد يكون لهذه الدراسة كغيرها من الدراسات السابقة أثر علمي معين في هذا الإطار.

2: تعد قضية تشغيل المرأة وخاصة المتزوجة من أهم القضايا التي تشغل البشرية في الألفية الثالثة إذ يعد خروجها للعمل ظاهرة جديدة على المجتمعات التي تنسبع بالقيم الذكورية والطبيعة البطورية فانتشار هذه الظاهرة في مثل هذه المجتمعات جلب اهتمام وفضول الباحثين المتخصصين إلى الكشف عن الظاهرة ومحاولة فهمها وإعطاء حلول منطقية لمعالجتها .

3: فهم الظاهرة محل الدراسة وقراءتها بأسلوب علمي يمكن القارئ من الربط بين النظريات العلمية والتنوع الاجتماعي.

4: معرفة الإمكانيات التي تتمتع بها المرأة في المجال المهني والتنمية الوطنية من خلال الإحصائيات التي قامت بها الدولة.

5: إثناء المكتبة الجامعية بمثل هذه الدراسات التي قد تساعد وتعين الطالب في البحث في مثل هذه الظواهر الاجتماعية أو ما شابهها والكشف عنها من زاوية أخرى.

رابعاً/ الإشكالية:

- يتناول موضوعنا تحديداً تقسيم العمل المنزلي بين الزوجين داخل البيت إذا أخذنا بالاعتبار أن الزوجة زيادة على أدوارها التقليدية المكلفة بها داخل البيت تقوم بدور آخر وهو العمل خارجه مقابل أجر، إلا أن العمل المنزلي الذي نقصده بالتحديد هو تلك المهام والوظائف المتمثلة في تنظيف وترتيب البيت، الطبخ الغسيل، تربية الأبناء... الخ فقد اعتبره دوركايام عاملاً أساسياً للتكافل والتآزر الاجتماعي، إلا أنه في الواقع والممارسات اليومية مقصى وخالي من التثمين على غرار العمل المأجور الذي يحصل صاحبه مقابل الجهد الذي يبذله سواء كان عقلياً أو بدنياً على أجر يساعده على تلبية حاجياته(1)، وقد يرد أحياناً على أنه نقيض العمل المنزلي بمعنى أنه توجد أعمال منزلية ذات قيمة اقتصادية أي لها مقابل كبيع المنتوجات اليدوية كالأواني والألبسة، أو المنتوجات الزراعية التي تقوم بتحضيرها النساء في البيوت كالمربي... الخ إلا أنها غير رسمية أي لا تتم وفق قوانين وأطر تنظمها وهو ما يجعل هذا المجال صعب الإدراك والتحليل أو حتى التعريف، فالعمل المنزلي قد تم تعريفه بعدة صفات من طرف الباحثين ولعل أهم هذه التعاريف المفهوم الذي قدمه A. chadeau et A. fouquet سنة 1982، والذي يعتبر مرجعاً أساسياً في مثل هذه المواضيع

(1): مصطفى عوفي، "مجلة العلوم الإنسانية"، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 19، سنة 2003، ص 142.

واعتماد الكثير من الدراسات عليه إذ عرف على أنه " عمل بدون مقابل يجمع سلسلة من المهام اللازمة للحياة اليومية الموجهة نحو الفضاء المنزلي والمنفذة في أغلب الأحيان من طرف النساء"⁽¹⁾، بمعنى أنه عمل لا ينتظر منه مقابل أي سلسلة مهام مفرغة من كونها أعمالاً تحمل قيمة فهي مجرد نشاطات وفائدة هذه المهام مقصورة على المحيط المنزلي على الرغم أنها مستمرة نظراً لأهميتها في الحياة اليومية إلا أنها أفرغت من قيمتها الراجعة لانعدام المقابل ويصبح العمل المنزلي هو مجرد مهام ونشاطات منتجة من طرف النساء في إطار التقسيم الجنسي للعمل داخل الفضاء المنزلي، فإذا تتبعنا تطور العمل المنزلي وفق التقسيم التقليدي الذي كان سائداً عبر التطور البشري نجد قائماً على أساس بيولوجي للجنس البشري، بحيث أصبح هذا التقسيم طبيعياً إذ يعتمد على النظرة الضيقة التي تنطلق من الجسد البشري وتلعب التنشئة الاجتماعية دوراً في ترسيخ هذا الطابع رغم التغيرات التي حدثت في المجتمع لأنها تلقن انطلاقاً من تفسيرات جنسية مرتبطة بالذكر أو الأنثى، إذ تتعلم المرأة منذ الصغر أن دورها لا ينحصر إلا ضمن الفضاء المنزلي فكانت وظيفتها تتمثل في جني الثمار وتقديم الرعاية لأبنائها... الخ بينما الرجل يذهب إلى الصيد قد تحول بالنسبة لمعظم النساء والرجال نمطاً اجتماعياً واسع الانتشار وكل مجتمع على وجه التقريب حدد تقليدياً بعض

(1) : M POUCHOL, M.SEVER : le travail domestique et pouvoir masculin, France ed, ICERF 1983, P7

لأدوار الخاصة بالرجل وبعض الأدوار الخاصة بالمرأة ومنح الرجل مركزا أسريا مميّزا، فإذا كان الرجل يحصل على أجرا ويعمل على توفير الدخل ويشترك في أنشطة خارج البيت فإن المرأة مسؤولة عن رعاية الأبناء والقيام بالأعمال المنزلية داخل الأسرة لأنها تعتبر " المؤسسة، الأساسية لحفظ القيم الثقافية وانتقالها من جيل إلى جيل وبناء الهوية الثقافية من خلال التنشئة الاجتماعية" (1)، فيبدأ الأهل خلال السنوات الأولى من الحياة تعريف أبنائهم إلى المجتمع وينقلون إليهم أدوارهم ولاسيما السلوك الذي يرى فيه المجتمع سلوكا ملائما لشخص بالغ حسب القوالب التقليدية فعلى المرأة أن تتزوج وتنجب أطفالا لتحقيق ذاتها كأنتى بينما ينبغي للرجل أن يكون صلبا وقاسيا ومستقلا ويفرض الأهل هذه الأدوار من خلال نوع المهام المنزلية التي ينشأ عليها الأبناء فيكلف الذكور بمهام خاصة بالرجال كتصليح الأدوات المنزلية، الذهاب إلى السوق مع الأب أو المزرعة، حماية إخوته... الخ، فيكبر الصبي في معظم الأحيان وفي ذهنه صورة الرجل أو الأب ويرى مستقبله على أن يصبح عاملا ويعيل أسرته أما الإناث فيكلفن بمهام خاصة بالمرأة كتتنظيف المنزل، الطبخ و رعاية الأطفال، وترى المرأة نفسها أمام قاعدتين يرسمهما لها المجتمع في تقسيم الأدوار بين الجنسين وهما أن تصبح زوجة وتنجب أطفالا، أو تصبح ربة بيت وهي من المسؤوليات الأساسية

(1): أحمد زكي بدوي، " معجم العلوم الاجتماعية "، المطبعة المصرية العامة للكتاب سنة 1975، ص " 598 إلى

غير أن المرأة في الوقت الحالي أصبحت تتحدى هاتين القاعدتين اللتين ترسمان دور المرأة وتبحث عن طرائق لتحقيق دورها في المجتمع، إلا أن التقسيم الحديث الذي يعمل على تجزئة العملية الإنتاجية يطبق أيضا في جميع المؤسسات البنيوية التي يتكون منها البناء الاجتماعي كالأُسرة⁽¹⁾، فالأسرة المعاصرة التي تعيش في المجتمع المصنع تعتمد نظاما دقيقا في تقسيم الأدوار بين أفراد الأسرة انطلاقا من:

1- دور الزوجة "الأم": الذي يختلف من مجتمع لآخر بل حتى بين طبقات المجتمع

الواحد، ويرجع هذا لاختلاف القيم الموجهة لأدوار الأب في كل مجتمع، وبالرغم من عمل المرأة إلا أن دورها كأم سيستمر باعتباره الدور الذي تأمل كل النساء في تدعيمه أكثر من دورها كزوجة أو أي دور اجتماعي آخر، وقد ميز "كليفورد كيرك" في دراسة أجراها بين 03 أنماط مثالية لدوار المرأة في المجتمع الحديث، وتشمل أولا دورها كزوجة وهو الدور التقليدي للمرأة المتزوجة بشكل من الامتيازات (الأمن النفسي والمعنوي، النفقة في حالة الطلاق، والاحترام كزوجة وأم وقدر معين من السلطة المنزلية وولاء الزوج لتلك التي أنجبت له أطفالا) والدور الثاني هو دورها كرفيق ويتضمن مشاركة الزوجة في الحياة الزوجية ونيل قدر من الاستجابة العاطفية الرومانسية، ويتمثل دور الزوجة

الثالث كشريك ويشمل امتيازات الاستقلال الاقتصادي المتساوية داخل الأسرة

(1): معين خليل عمر، "البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه"، دار الشروق ط1، سنة 1999، ص20.

وقبول الزوجة على أساس أنها متساوية مع الزوج في كل شيء⁽¹⁾، واختيار المرأة لدورها في الحياة أصبح معقداً لحد كبير وذلك لتعرضها لضغوط قوى عديدة، فهي من ناحية تخضع لما تحدده العادات والتقاليد الاجتماعية والطبيعة البيولوجية التي تدفعها في اتجاه الأعمال المنزلية والأمومة، ومن ناحية أخرى الفرص التي أصبحت متاحة أمامها في عالم الشغل، ودور المرأة مرتبط بمكانة الزوج باعتبارها شريكة له وما يعود عليه من أجر في عمله حيث نجد اختلاف الأدوار بالنسبة لزوجة الفلاح إذا ما قورنت بزوجة رجل الدين وزوجة رجل الأعمال بزوجة الطبيب... الخ ودور الزوجة يستند أساساً إلى تعريف الزوج له وتقديرها لمدى نجاحها أو فشلها في انجازه والقيام بمتطلباته وهي تواجه في أدائها لدورها بالمقاييس الثقافية في المجتمع.

2- دور الزوج "الأب": فهو يمثل رئيس الأسرة إلا أن المناخ الاجتماعي المتغير أثر في نوعية العلاقة الداخلية للأسرة من حيث علاقة الزوج بالزوجة والآباء بالأبناء فهذه الرئاسة لم تعد بنفس التسلط والعنف الذي كانت عليه في الأسرة التقليدية الممتدة سابقاً وذلك لأسباب عدة بعضها اجتماعي كارتفاع المستوى التعليمي وتحسن المستوى المعيشي وبعضها نتج عن التصنيع والتكنولوجيا وما

(1): محمد أحمد محمد بيومي، عفاف عبد العظيم ناصر، "علم الاجتماع العائلي"، دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة الجامعية، الأزهرية، سنة 2003.

تقدمه من ابتكارات واختراعات ساهمة في تطوير حياة الإنسان ودفعت به إلى العمل في أماكن بعيدة عن مسكنه، كما أن دور الرجل المهني يتأثر بالتزامه في تزويد زوجته وأبنائه بحاجياتهم المادية لذا فهو يسعى دائما لزيادة دخله، وتحقيق رغباته وطموحاته كسواء السيارة الفخمة والشقة المريحة والبحث عن المكانة المرموقة في المجتمع وهو بالتالي ما أدى به إلى التخلي عن بعض أدواره الأسرية وخاصة العاطفية منها وإلقاء المهام على عاتق الزوجة للقيام بذلك.

وفي الوقت الحاضر لم يعد المنزل مأوى للرجل أو مكان للراحة فقط بل أصبح مكان للحياة المشتركة، فالتحديد القاطع لتقسيم العمل تبعاً للجنس في الأسرة انهار إلى حد كبير إلا أن هذا الاتجاه لا ينطبق على كل الأزواج فما زال الكثيرون يقاومون فكرة المشاركة في الأعمال المنزلية فهناك مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تحدد مدى إمكانية مشاركة الزوج في أداء الأعمال المنزلية مثل الوقت المتاح له، أوقات الفراغ، المستوى التعليمي، البيئة الاجتماعية التي نشأ وترعرع فيها، نوع العائلة التي هو مسؤول عنها فالمركز العائلي ضمن الأسرة النووية يختلف عنه في الأسرة الممتد أو الموسعة... الخ بمعنى أن الزوج في العائلة النووية يكون أكثر إيجابية وحرية وأكثر تفهماً عنه في العائلة الموسعة التي ربما قد يتحرج الزوج في تقديم يد العون لزوجته ورعاية شؤون أسرته باستمرار فالفضاء الأسري ضمن العائلة النووية يسمح له باختيار طريقة العيش التي يريد

لعائلته كما يساعده على بناء العلاقة بين أفراد العائلة بشكل بسيط وخال من التعقيد فيسهل بذلك عملية الاتصال بين أفراد العائلة عكس ما نراه في العائلة الممتدة التي تلعب فيها الأم دور الوسيط بين الأب والأبناء، ويهيئ له الفضاء الذي يستطيع من خلاله تبادل الأدوار بينه وبين الزوجة في إنجاز الأعمال المنزلية كإدارة ومراقبة الأبناء مساعدة الزوجة على ترتيب وتنظيف البيت وربما حتى مشاركتها الطبخ، وبالتالي يصبح الجو العائلي مناسباً لمناقشة القرارات الأسرية وربما قد يتوصل كلا الزوجين إلى تحديد بعض المهام التي يقوم بها كل واحد داخل البيت فيصبح فيه نوع من التوافق الزوجي كما يدفع بالزوج بالسماح لزوجته بالخروج للعمل المأجور وفق ما تمليه العادات والتقاليد الاجتماعية ويحدده المستوى الثقافي لكلا الزوجين على الرغم من أن هذا الجو قد يتحقق حتى في بعض العائلات الممتدة أو قد يكون العكس.

وعلى ضوء ما سبق ومع تطور الأوضاع السوسيواقتصادية للبلاد وارتفاع المستوى المعيشي وانتشار الهجرة الداخلية نحو الممدن الصناعية طلباً للعمل وبلوغ المرأة لمستويات عليا في عالم الشغل والتعليم والانتقالات التي طرأت على العائلة الجزائرية بانتقال معظم الأسر العاملة من الطابع الممتد نحو العائلة النوواة أصبحت المرأة العاملة المتزوجة الجزائرية اليوم زيادة على أدوارها التقليدية داخل البيت دوراً اقتصادياً وذلك بمشاركتها في الجانب المهني والتنمية العامة للبلاد، وبالتالي

أصبحت ترفض السلطة للزوج ومطالبتها بإعادة النظر في تنظيم العلاقات الإنسانية والمساواة في تقسيم الأدوار والحرية في اتخاذ القرارات وهذا ما يخفف بدوره من مسؤولية الزوج ويدفع الزوجة إلى القيام ببعض المهام التي كان يقوم بها الزوج كالتسوق، دفع مستحقات الفواتير و الرسوم وفي المقابل أصبح الزوج رغم ما يتشبع به من قيم ذكورية ورواسب ثقافية واجتماعية كالعادات والتقاليد التي تتحكم في طبيعة المجتمع الجزائري وخاصة إذا أخذنا في الحسبان أن العائلة أو الأسرة الجزائرية يغلب عليها الطابع "البطريكي الذي يرجع في أمور تسيير شؤون العائلة إلى الرجل أو الذكر"⁽¹⁾، وثقافية كالمستوى التعليم والانتماء العشائري لا يتنكر القيام ببعض الأعمال المنزلية من أجل تقوية العلاقة الزوجية في ظل غيابها أو في فترات الحمل أو تعبها، فيقوم برعاية الأبناء، إعداد الطعام، ترتيب وتنظيف المنزل... الخ وبهذا تداخلت الأدوار بين الزوجين العاملين فكلاهما يقدر المسؤولية التي كلف بها وتوسعت مفاهيمها وهي تعبر عن التغيير الحقيقي الذي طرأ على تقسيم العمل داخل العائلة الجزائرية. ومن هنا يتضح أن التواصل بين أعضاء الأسرة ضروري خاصة بين الزوجين والمتمثل في المشاركة المتبادلة في الأمور الجماعية وخاصة المنزلية منها وتحمل المسؤوليات مع تداخل الأدوار وتجانسها،

(1): مصطفى بوتفنوشت، المرجع السابق، ص26.

وعلى ضوء هذا ارتأينا طرح الإشكال التالي: " هل يشاطر الزوج زوجته أداء الأعمال المنزلية في كل الأوقات بحكم عملها كإطار داخل المؤسسة أم في أوقات استثنائية؟ "

خامسا/ الفرضية:

"إن الفروض صورة دقيقة للمشكلة تغطي أبعادها من كافة الجوانب، وتعطي تفسيراً صادقاً للمشكلة بعد تحقيقها"⁽¹⁾، ترشد الباحث وتوجهه للخطوات التي يجب إتباعها في بحثه، وتوجهه إلى البيانات والمعلومات التي يجب جمعها للاستفادة منها"⁽²⁾، وعلى ضوء هذا السياق اعتمدت دراستنا على فرضية أساسية و فرضيتان فرعيتان و هي كالاتي:

1/5 الفرضية الأساسية:

01: يعتبر أداء العمل المنزلي من أهم الأدوار العائلية الأساسية التي تقوم بها المرأة داخل البيت إلا أن الزوج في ظل العائلة الحديثة على الرغم من هيمنة الثقافة البطريركية و(القيم الذكورية) على المجتمع ككل قد يشاطرها القيام بالعمل المنزلي.

(1): منصور نعمان و حمادى ديب الحضري، "البحث العلمي، خريطة وفن"، مؤسسة حمادى للخدمات والدراسات الجامعية، الأردن، ط4، سنة 1998، ص43.

(2): فضيل قديري وآخرون، "أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية"، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 1999، ص116.

2/5 الفرضيات الفرعية:

01: يساعد الزوج زوجته في إنجاز الأعمال المنزلية في حالة المرض أو الحمل أو

التعب أي في الحالات الاستثنائية.

02: يسمح الفضاء المنزلي للعائلة النووية أكثر للزوج بمساعدة زوجته في أداء

الأعمال المنزلية.

سادسا/ ضبط المفاهيم:

تعتبر خطوة ضبط المفاهيم التي تبني عليها الدراسة من أهم الخطوات العلمية والمنهجية التي ينبغي أن يخطوها أي باحث، ذلك أنها تحدد المجال العلمي النظري والتطبيقي للدراسة، كما تساعد على الفهم الجيد لما يريد الباحث أن يصل إليه وحصر المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الدراسة بشكل أو بآخر وتحديدتها لتجنب الاستنتاجات والتفسيرات الخاطئة.

ومن خلال موضوع هذه الدراسة يتطرق الباحث إلى أهم المفاهيم التي تبني عليها دراسته، والتي يمكن أن تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في فهم الموضوع وتناوله وهي كالاتي :

1/6 مفهوم المرأة العاملة:

مفهوم العامل: إذا انتقلنا إلى الإنجليزية نلاحظ أن كلمة عامل تتكون من مصطلحان أساسيان هما: **worker** ويقصد به أي فرد يؤدي أعمالا يدوية أو غير يدوية ولا يمارس سلطات إشرافية.

Labourer ويقصد به كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب عمل وتحت سلطته وإشرافه.

أما التعريف العملي: هو كل ذكر أو أنثى يعمل صفة منتظمة في خدمة صاحب عمل تحت سلطته وإشرافه في مقابل أجر في مجالات الزراعة الصناعة الخدمات التجارة ويستوي في هذا العمل أن يكون يدويا أو ذهنيا وهذا التعريف يرتكز على عدة من الضوابط أهمها:

1: معيار الانتظام في العمل وفي تقاضي الأجر.

2: "الخضوع لسلطة وإشراف صاحب العمل وبالتالي فالعامل هو الشخص الذي لا يمارس سلطة إشرافية"⁽¹⁾.

مفهوم العامل كما يراه تشريع العمل في الجزائر: "كل شخص يعيش من حاصل عمله ولا يستخدم لمصلحته عمالا آخرين في نشاطه المهني"⁽²⁾.

مفهوم المرأة العاملة: هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتصل على أجر مادي مقابل عملها والتي تقوم بدورين أساسيين في الحياة ألا وهما: دور ربة البيت ودور الموظفة⁽³⁾.

مفهوم المرأة العاملة كما عرفها إحصاء 1977 لليد العاملة النسوية: "المرأة الماكثة في البيت التي تدير الأعمال المنزلية وتماري جزئيا عملا مربحا" يعرفها أحمد زكي بدوي: "أي فرد يؤدي

(1): صفوة محمد درويش، "العمال والمخدرات المشكلة والحل"، جمهورية مصر العربية الإسكندرية، ط6، ص09.

(2): محمد الصغير بعلي، "تشريع العمل في الجزائر"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابه، ص13.

(3): كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، "سيكولوجية المرأة العاملة"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر لبنان، سنة 1984، ص110..

أعمالاً يدوية وغير يدوية وبذلك يشمل الأفراد العاملين على جميع المستويات⁽¹⁾.

ثانياً: مفهوم العمل: هناك تعاريف عديدة للعمل، نذكر منها تعريف "كولسون" سنة 1924 على أنه "الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية لإنتاج الثروات والخدمات" كما كتب "هنري برك سون" في كتابه "التطور والأخلاق" بأن "العمل الإنساني يركز على خلق المنفعة التي يجب أن يحتفظ بها"، ويعرف "مصطفى عوفي" الجهد الذي يبده الإنسان سواء كان عقلياً أو بدنياً للمشاركة في خدمة الفرد والمجتمع ويهدف إلى الحصول على أجر يساعد الفرد على الوفاء باحتياجاته⁽²⁾، كما كتب "ماركس" في كتابه "رأس المال" هو قبل كل شيء عقد قائم بين الطبيعة والإنسان، حيث يلعب الإنسان اتجاه الطبيعة دور إحدى القوى الطبيعية، فالقوى الممنوحة لجسده أي السواعد والسيقان والرأس والبدن يضعها كلها في حركة على دمج المواد وإعطائها شكلاً ذا منفعة لحياته فيسهم في الوقت ذاته بتغيير الطبيعة الخارجية وطبيعته الخاصة منمياً مواهبه الكامنة فيه⁽³⁾.

مفهوم العمل الاقتصادي: هو النشاط الذي يبده الإنسان عن وعي وقصد من أجل الحصول

على منفعة اقتصادية، أي أنه يؤدي إلى إنتاج الأشياء التي تشبع الحاجيات البشرية أو التي لها

(1): جورج فريدمان، بيار نافيل، ترجمة: يولاند ميخائيل، "رسالة في سوسولوجيا العمل" الجزء الأول، منشورات عويدات بيروت، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، سنة 1985، ص11.

(2): جورج فريدمان، بيار نافيل، نفس المرجع، ص12.

(3): مصطفى عوفي، "مفهوم العمل"، نقلاً عن، رأس المال الجزء الثاني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2003، ص142.

قيمة استعماليه⁽³⁾، والملاحظ أن التعريف الاقتصادي للعمل يحصر العمل بذلك النشاط الذي يدخل في حدود الإنتاج، أي بالنشاط الموجه لإنتاج البضائع والخدمات التي من الممكن تقييمها وتسويقها، بحيث يحقق للقائم به دخلا بالمعنى العام، وبما أن معظم عمل المرأة يدخل في النشاطات المنزلية وهي في الواقع نشاطات اقتصادية لكنها تقع خارج حدود الإنتاج وبالتالي لا تدخل ضمن حدود العمل الاقتصادي المنتج. وعليه ينقسم عمل المرأة إلى نوعين هما:

1: العمل داخل المنزل: أي أن عمل المرأة يكون ضمن أسرتها من حيث القيام بشؤون المنزل ومتطلباته وتربية الأبناء والعناية بالزوج، وكل ما يتطلب ذلك من رعاية لشؤون الأسرة... وهو عمل بدون أجر.

2: العمل خارج المنزل: ويقصد به العمل الذي تقوم به المرأة خارج البيت ويكون بمقابل أجر.

ثالثا: مفهوم العمل المنزلي: ينقسم العمل المنزلي إلى نوعين العمل المنزلي الإنتاجي ويدخل ضمن النشاطات غير الرسمية، يعرفه الديوان الوطني للإحصاء: على أنه "مجموعة من النشاطات ذات طابع اقتصادي يمارسها فرد سواء كان هذا الفرد رجلا أو امرأة يمارس عملا داخل إطار البيت ويستفيد من هذا النشاط بحيث أنه

(1): رزيق هدى، "نحو تدعيم عمل المرأة الاقتصادي في الوطن العربي"، مجلة العربي، العدد 10، سنة 1993،

يسمح له بالحصول على عائد، ويتمثل هذا النشاط في إنتاج السلع والخدمات لصالح مستخدم ويكون ذلك في إطار عقد عرفي لا يخضع لأية مراقبة مباشرة، ومن جهة أخرى يتميز هذا النشاط بغياب كل حماية اجتماعية وكل ضمان يخص العائد⁽²⁾

يتبين من خلال هذا التعريف أن طبيعة العمل المترلي المشار إليه في التعريف تجاري وقابل للتبادل داخل السوق فهو يتم بين المستخدم والعامل لكن في إطار غير رسمي أي يكون عرفي، فطبيعة

النشاط المرنة سمحة بانتشاره في إطار مس فئة النساء خاصة لعدة اعتبارات ثقافية واجتماعية واقتصادية، فقد تكون مجبرة في هذا للعمل من أجل تدعيم العائد العائلي في حالة الأزمات التي تمس العائلة.

إلا أن هناك نوع آخر من العمل المترلي وهو المقصود من خلال هذه الدراسة يعرفه POUCHOL, M, SEVER على أنه: "عمل بدون مقابل يجمع سلسلة من المهام اللازمة للحياة اليومية الموجهة نحو الفضاء المترلي والمنفذة

(2) : travailleur à domicile en Algérie. Caractéristiques et structures. Collection statistiques N°27.

نقلا عن الديوان الوطني للإحصاء والتشغيل، مجلة التنمية، وزارة التضامن والتشغيل الوطني، سنة 1989.

في أغلب الأحيان من طرف النساء"⁽¹⁾.التعريف الإجرائي: العمل المنزلي هو مجموعة من المهام والوظائف تتمثل في: تربية الأبناء، تنظيف البيت وترتيبه، غسل وتنظيف الملابس، تحضير الطعام، شراء مستلزمات البيت، دفع مستحقات فواتير الاستهلاك كالكهرباء، الماء، الهاتف...، حماية ورعاية شؤون الأسرة، توفير الاستقرار، تنظيم الأدوار العائلية بين أفراد الأسرة... الخ تتم هذه الأعمال في ظاهرها بالتعاون بين أفراد الأسرة إلا أنها في غالبية الأحيان تؤديها النساء فقط، وتنجز يوميا فهي بمثابة أعمال روتينية وليس لها مقابل مادي بل تقابل بالرضا من طرف رب الأسرة.

(1): POUCHOL, M. SEVER : le travail domestique et pouvoir masculin France ed-1 CERF 1983

سابع/ منهج الدراسة:

إذا كانت الدراسة هي التي تحدد المنهج الذي ينبغي إتباعه، فمعنى هذا أن كل دراسة علمية قد لا يكفيها في بعض الأحيان منهجا فريدا بل قد تتعدد المناهج المتبعة والتي يمكن استعمالها في كل بحث، كما يمكن أن يكون منهجا واحدا إذا رأى الباحث أن هذا المنهج كاف بمفرده لأن يوصله إلى أهدافه العلمية وفقا لمبدأ المرونة المنهجية يمكن لكل باحث أن يعتمد منهجا واحدا أو أكثر (01)، فالدراسة الوصفية قد تعتمد على عدة طرق وأدوات بحثية تستطيع من خلالها الوصول إلى وصف الظاهرة وصفا دقيقا بما يمكن أن يؤدي إلى اعتبار النتائج أكثر مصداقية وأكثر إحاطة بالموضوع، لكن قبل التطرق إلى هذا بالتفصيل علينا أن أولا أن نعرف معنى المنهج وأن ننطلق من خلاله في ترتيب الطرق والأدوات البحثية الملائمة له أي تلك المستخدمة على مستوى هذه الدراسة.

— يشير معنى المنهج إلى أنه: مجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظاهرة موضوع البحث أي أنه الطريق التي يستعين بها الباحث في حل مشكلة بحثه ولا شك أن مثل هذه الطريقة أو المنهج يختلف باختلاف مشكلة البحث ومن العسيرة المفاضلة بين طريقة

(01): سيد أحمد غريب، " البحث الاجتماعي"، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، سنة 1998، ص 91.

وأخرى إلا بعد تحديد الظروف الملائمة لتطبيق كل طريقة منها(01). بمعنى آخر هو: الطريق المؤدي إلى كشف الحقيقة بواسطة مجموعة من القواعد التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتائج معلومة (02)، وبالتالي فالمنهج هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة أو مشكلة ما أو حالة ما وقد اخترنا لمعالجة موضوع بحثنا (المنهج الوصفي التحليلي) ويمكن تعريفه بأنه "طريقة من طرق التفسير والتحليل بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضع اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو سكان معينين" بالإضافة إلى أسلوب التحليل الفهمي الذي يهدف إلى فهم الواقع من خلال معاني يعطيها الأفراد لتصرفاتهم" (03).

فالبحوث الوصفية على العموم تنحصر في أن يقوم الباحث في عرض خصائص وضع ما أو مجموعة ما أو أفراد، سواء كان ذلك بناء على افتراض مسبق أو بدونه وتحدد الدراسات الوصفية كذلك ما إذا كانت ظاهرة ما تتكرر وما إذا كانت في تكرارها مرتبطة بعوامل أخرى وعادة ما يسبق ذلك افتراض مبدئي

(01): محمد عبيدات وآخرون، "منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات"، الجامعة الأردنية، الأردن، 1999، ص35.

(02): عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيبات، "منهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، سنة 1995، ص89.

(03): موريس أنجرس، "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية"، دار القصة الجزائر، سنة 2004، ص461.

بوقوع هذه الظاهرة وكما تعرف "الدراسة الوصفية" بأنها تتضمن "دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع (01)، وبذلك فإن هذا النوع من الدراسة لا يفترض فروضا ذات متغيرات من نوع مستقل وتابع أو أن المتغير "أ" يؤدي إلى المتغير "ب" أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عليية إذا توفرت العاللة حدث بالضرورة المعلول، كما لا يعني هذا كذلك أنها تحصر أهدافها في جمع الحقائق فقط، يقول سيد أحمد غريب في كتابه "البحث الاجتماعي"، و إنما تتجاوز ذلك فبعد أن يكون الباحث قد جمع البيانات اللازمة يتناول هذه البيانات بالتحليل والتفسير لكي يفيد منها في تفسير الارتباطات المحتملة بين الظواهر دون أن يؤكدها(02).

فإن لم يكن هذا من أهم الأهداف التي تسعى إليها دراسة علمية معينة، خصوصا الدراسات السوسولوجية ماذا كان يمكن لمعطيات صماء أو أرقام أن تفيد البحث العلمي أو حتى بالنسبة للناحية العملية في بعض الأحيان إذا لم نعطيها حقها في التفسير والتحليل.

وعليه المنهج الذي اعتمدنا عليه في هذه الدراسة كما أسلفنا الذكر

لا يقتصر على مجرد الوصف بل يتعداه إلى محاولة تفسير ومعرفة ما إذا كان

(01): سيد أحمد غريب، المرجع السابق، ص45، 46.

(02): المرجع نفسه، ص46.

الزوج يساعد زوجته في العمال المنزلية، كما تحاول هذه الدراسة تحقيق أهدافها والإجابة على التساؤل الذي أثير في الإشكالية من خلال المنهج الوصفي حيث تعتمد الدراسة على وصف ظاهرة خروج المرأة المتزوجة للعمل المأجور وتحليل العوامل التي تتضافر لبقائها واستمرارها في المجتمع الحديث، ووصف أهم انعكاساتها الاجتماعية والمتمثلة في تغير الأدوار الاجتماعية بين الزوجين العاملين على مستوى الأسرة من خلال المشاركة الزوجية في أداء الأعمال المنزلية، كما تعتمد الدراسة على الأسلوب الكيفي البسيط وذلك بتحليل وتفسير المعطيات المحصل عليها من الميدان بطريقة موضوعية معتمدين في ذلك على بعض النظريات السوسولوجية للوصول إلى النتائج المتوخات وكذا بعض الأدوات المنهجية لتحقيق هذا الهدف، وقد تم تطبيق المنهج الوصفي وفقا للخطوات التالية:

1/ المرحلة الاستكشافية: وتمثل الخطوة الأولى للبحث وتشمل جمع المعلومات النظرية التي لها علاقة بالموضوع وهي ذات أهمية بالغة بحيث تشره بالمصادر والمراجع، مناقشة ذوي الاختصاص والخبرة واستشارتهم حول المعلومات النظرية الأكثر تلاؤما مع موضوع الدراسة.

2/ مرحلة الوصف المعمق: وقد شملت هي الأخرى على تحديد وصياغة فروض البحث.

1/2: تحديد وصياغة فروض البحث ووضع إجابات محتملة للتساؤل الرئيسي و

المتمثل في مشكلة البحث.

2/2: ضبط وتحديد مجتمع البحث وتعيين خصائصه.

3/2: اختيار الأداة المنهجية المناسبة لإشكالية البحث.

4/2: التركيز على مؤشرات محددة ترتبط بموضوع البحث ومحاولة تحليلها

وتفسيرها.

5/2: تحليل البيانات وتفسيرها والخروج باستنتاجات.

3/7 أسلوب التحليل الكيفي:

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على أسلوب التحليل الكيفي الذي فضلناه في هذا

البحث وقمنا بتدعيمه بفرضيات وتقنيات مناسبة محاولين من خلاله التوغل داخل

موضوع الدراسة لعلنا نتمكن بذلك من احتواء وفهم جزء من أقوال وتسريجات

مبحوثاتنا لتسليط الضوء ولو على جزء بسيط من الظاهرة محل البحث.

الفصل الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: الدراسات السابقة

ثانياً: مجالات الدراسة

ثالثاً: أدوات جمع البيانات

رابعاً: العينة وكيفية اختيارها

خامساً: صعوبات البحث

تمهيد:

لا يمكن لأي دراسة أن تكتسب صفة العلمية، إن لم تستند على قواعد منهجية تنجز في إطارها، والذي يحددها موضوع الدراسة أو بالأصح الظاهر المدروسة وبناء على ذلك ارتأينا التطرق في هذا الفصل إلى الأسس المنهجية التي تبنتها الدراسة الميدانية عن طريق تحديد مجالات الدراسة (المجال/المكاني/الزماني/البشري)، بالإضافة إلى المناهج والأدوات التي استندت عليها قصد التحقق من زيف أو صدق الفرضيات المطروحة، وقبل ذلك سنتطرق للدراسات السابقة التالية:

أولاً: الدراسات السابقة:

في إطار تناولنا للدراسات السابقة سنتدرج في عرضها وفق تسلسلها الزمني كما يلي:

1/1 / الدراسة الأولى:

دراسة عمار مانع، "العوامل الاجتماعية والمرأة العاملة".

تمحورت إشكالية الدراسة حول تعامل سوق العمل مع اليد العاملة النسوية مقارنة باليد العاملة الذكورية، والأسباب الكامنة وراء ذلك، وتطرق الباحث في إطار دراسته إلى خمس تساؤلات وفرضية عامة وثلاثة فروض جزئية.

الإشكالية العامة:

01: ما هو دور العوامل الاجتماعية في حيات المرأة العاملة الجزائرية

في المؤسسة الصناعية؟

الفرضيات الجزئية:

01: إن المرأة الجزائرية العاملة في المؤسسة الصناعية تعيش وسط ثلاثة وضعيات

متناقضة: الدين الإسلامي، الدولة من خلال نصوصها التشريعية، الرأي العام.

02: تعاني المرأة الجزائرية في المؤسسة الصناعية من ندرة المنشآت الاجتماعية

ومشاكل النقل والمسكن، إضافة إلى القيام بالأعمال المنزلية، مما يؤدي إلى عدم

توفيقها ما بين واجباتها المهنية وحياتها الأسرية.

03: إن انخفاض أجور النساء العاملات في المؤسسة الصناعية، إضافة إلى انعدام

فرص الترقية وضعف التأهيل المهني والمعاملة السيئة من قبل المشرفين كل هذه

الظروف أعاقا اندماج ومواصلة المرأة في العامل في المؤسسة. وللتحقق من صدق

الفرضيات المطروحة قام الباحث بمسح شامل لجميع العاملات في المؤسسة والتي

يبلغ عددهن 90 عاملة باستثناء عاملتين كانتا في فترة عطلة الأمومة، وينقسم

مجتمع الدراسة إلى مجموعتين من النساء العاملات، تمثل المجموعة الأولى العاملات

العازبات التي بلغت نسبتهن 50% وتظم المجموعة الثانية النساء العاملات

المتزوجات والمطلقات والأرامل وتمثل نسبة 50% ليقوم بملاأ استثمارات بحثية كما استخدم المقابلة لمعرفة الظروف العامة للمؤسسة أما الملاحظة فاستخدمت للكشف عن الظروف الفيزيائية للعاملات.

نتائج الدراسة:

01: تتميز حياة المرأة العاملة عن حياة الرجل العامل كونها تقوم بوظيفة أسرية تستدعي منها أن تبذل جهدا إضافيا ليس باليسير كما أنها تعيش في وسط ثلاثة وضعيات متناقضة الدين الإسلامي، الدولة من خلال نصوصها التشريعية، الرأي العام.

02: غياب كلي للبيئة اجتماعي مساندة للمرأة العاملة، (رياض الأطفال، دور الحضانة، الخدمات الصحية للأمومة).

03: غياب نقل تابع للمؤسسة، والازدحام وعدم انتظام النقل العمومي.

04: ضيق المؤسسة وبعده عن المؤسسة.

05: قيام المرأة عموما بجميع الأعمال المنزلية بعد عودتها من المؤسسة.

06: غياب الوسائل الإلكترونية التي تساعد المرأة العاملة على القيام بالشغال المنزلية (نسبة 83.36% لا تملك آلة غسيل)

03: إن انخفاض أجور النساء العاملات في المؤسسة الصناعية إضافة إلى انعدام فرص الترقية وضعف التأهيل المهني والمعاملة السيئة من قبل المشرفين، كل هذه الظروف تعيق اندماج ومواصلة عمل المرأة بالمؤسسة.

2/1/ الدراسة الثانية:

دراسة شريفة حلمي، " المرأة العاملة وأساليب التنشئة الاجتماعية للطفل " .

إن إشكالية هذا البحث تنطلق من الربط بين متغيرين هما: المرأة العاملة من جهة وأساليب تنشئة الطفل من جهة ثانية، لاستجلاء مدى استفادة المرأة العاملة مما راكمته من رأسمال مادي ورمزي، ومدى استثمار كل هذا في اعتمادها أساليب تنشئة جديدة، وبناء على ذلك طرح التساؤل التالي:

في ظل تفاعلات المرحلة الراهنة، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياحية وبناء على الوضع السوسيو مهني — اقتصادي، السوسيوثقافي للأم العاملة، إلى أي حد يمكننا الحديث عن تشكل نماذج تربوية جديدة ممارسة من طرف هذه الأم، أكثر مراعاة للتوازن النفسي والاجتماعي وأكثر إدماجاً لهفي رهانات المرحلة ؟

وقد عمدت إلى طرح مجموعة تساؤلات تؤسس لإشكالية البحث كما تؤسس لفرضياته وهي كما يلي:

01: الإنتاج المادي والرمزي الذي تسهم به الأم العاملة من خلال إعدادها للطفل؟

02: هل وضعها كعاملة و كحاصلة على دخل وعلى مستوى دراسي معين يحدث تمييزا في سلوكها التربوي مقارنة بالأم غير العاملة من رعاية أولية للطفل و كيفيات إدماجه اجتماعيا ومهنيا؟

03: هل لظروف عمل المرأة وساعات العمل،سلم الأجر،من انعكاس على كيفيات تفاعلها مع الأبناء في البيت؟
وعلية تكون فرضيات البحث كما يلي:

01: اندماج المرأة في العمل الخارجي يجعلها أكثر تحقيقا لذاتها،وأكثر مساواة مع الزوج،وذات تفاعل عقلاي وإيجابي مع الأبناء.

02: الأم العاملة أكثر وعيا بأهمية الإشباع المادية والوجدانية للطفل.

03: أفال الأم العاملة أكثر نظاما،وأكثر اعتمادا على النفس،وأكثر طموحا.

04: الأم العاملة ذات المستوى الدراسي تعمل على توجيه وعقلنه تعامل أطفالها مع وسائل الإعلام خصوصا المرئية منها.

05: الأم العاملة ذات المستوى الدراسي تعمل على بلورة توجيهات ثقافية وإبداعية لدى الطفل، من خلال إدماجه في مؤسسات ثقافية وترفيهية موازية لمؤسسة المدرسة.

06: الأم العاملة ذات المستوى الدراسي تؤهل ابنها للاندماج في مؤسسات تعليمية تتلاءم والطلب الحالي على سوق الشغل.

07: الأم العاملة ذات المستوى الدراسي أقل تمييزاً جنسياً بين الطفل والطفلة من حيث الأدوار والمكانة المجتمعية الموكلة إلى كل منهما مقارنة بالأم التقليدية.

و شمل البحث 22 مبحوثة موزعة على شرائح مهنية، وأضافت عينتين مقارنتين إجرائيتين مكونتين من ربّات البيوت والعاملات المأجورات بدون مستوى دراسي وبلغ عددهن 11 مبحوثة.

المنهج: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على أهم التفاصيل التي تتميز بها حياة المرأة العاملة وكذا بعض الأساليب التي تعتمدها في تربية ورعاية أبنائها.

أدوات جمع البيانات:

استخدمت الباحثة المقابلة نصف الموجهة، السيرة الذاتية والملاحظة السرية لجمع البيانات، وتوصلت إلى البيانات التالية:

01 : إن الشرائح العليا والمتوسطة ،على اختلافات قطاعاتها المهنية، هن أكثر تشبثا بعملهن، وأكثر اقتناعا بأهمية مردوديته المادية والرمزية، على المستوى الأسري والمجتمعي كما أنهن واعيات بالشرخ والتمزق الذين يعتريان وضعهن الأسري من حيث الأدوار المتعددة والمتضاربة المسندة إليهن، والمؤسسة على العلاقة اللامتكافئة مع الزوج داخل الأسرة، والتي تغذى بالمناخ القيمي العام المُسيِّجُ للمكانة التقليدية لكل من المرأة والرجل، بالرغم من سقوط بنائها التحتي القوامة المادية وتحمل إعالة الأسرة.

02: يلاحظ كذلك داخل هذه الشرائح ميل بعض الزواج ذوي التموين الجامعي إلى اقتسام الأدوار البيئية مع الزوجة.

03: تركيز الشرائح العاملة على اختلاف مستوياتهن الدراسية على بعض الأقارب كبديلين تربويين مفضلين في رعاية الأبناء.

04: كلما ارتفع المستوى الدراسي للمبحوثات أعيد الاعتبار للأنشطة الترفيهية الممارسة من قبل الطفل، مما لها أثر ايجابي في تطوير شخصية الطفل في حين اعتبرت هذه النشاطات عوامل تشويش على تركيز الأبناء في الدراسة بالنسبة للشرائح الدنيا.

05: تعتمد المبحوثات ذوات المستويات الدراسية العليا داخل كل الشرائح توجيه الأبناء نحو المؤسسات الثقافية(دور الشباب والجمعيات...).قصد صقل

وتطوير مواهبهن الإبداعية بالنظر إلى الوعي الحاصل لدى هؤلاء، بأهميتها في التربية والتكوين، في حين اعتبرت مرافق الترفيه مضيعة للوقت لدى المبحوثات ذوات المستويات الدراسية الدنيا ، أو غير المتمدرسات مركزات في ذات الوقت على توجيه الأبناء نحو تعلم الحرف والصناعة التقليدية لما لها من مردودية مادية.

3/1/ الدراسة الثالثة:

زبيدة بن عويشة، " أثر عمل الزوجة الأم في بناء الأسرة الجزائرية " .

تنطلق إشكالية البحث من نقطة أساسية تتمثل في مدى تأثير عمل المرأة المهني في تغيير وضعيتها خاصة، وبناء الأسرة عامة. وبناء على ذلك طرحت الفرضيتين التاليتين :

01: يعد عمل الزوجة الأم وسيلة هامة لترقيتها لما يكسبها من استقلالية ذاتية، وقوة الشخصية وحرية الاختيار والترف مما يجعلها تعيد النظر في أسس علاقتها الاجتماعية بالجنس الآخر إذ تعمل على تحقيق المساواة والديمقراطية والاحترام المتبادل لأفراد الأسرة على أساس أن الأسرة التي تنتمي إليها هي عبارة عن منظومة اجتماعية تشكلت قاعدتها من شريكين يعملان على تحقيق إشباعات نفسية اجتماعية واقتصادية مشتركة ويسعيان لنفس الأهداف.

02: يؤدي عمل الزوجة الأم الذي يأخذ وقتها وجهدا الكثير وخاصة الزوجة ذات المستوى الثقافي المرتفع والتي ساهمت مدة تعليمها بقدر كبير في تأخر سن زواجها، وبالتالي إلى تقليص فترة إنجابها، إلى تنظيم وتحديد نسلها لما يحتاجه الأطفال من عناية وتربية تجعل التوفيق مستحيلا بين هذه المهام وعملها المهني هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن العدد القليل من الأطفال الذي أصبحت تطمح إليه الزوجة العاملة وخاصة المثقفة يسمح لها في التحكم أكثر في تربيتهم ورعايتهم وتلبية حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية ومراقبة نشاطاتهم والسهر على تفوقهم الدراسي وعيا منها بضرورة تنشئتهم أحسن تنشئة وتهيئتهم لاحتلال أفضل المراكز الاجتماعية مستقبلا ولاسيما بعد تغير نظرة المجتمع خاصة في الوسط الخطر خاصة إلى قيمة الطفل، كما لم تصبح المرأة في حاجة إلى عددهم الكبير من ناحية أخرى لتحتفظ بزوجها، أو لتحسن مكانتها الاجتماعية أو لحماية شيخوختها كما كان ذلك ساريا في ظل الأسرة التقليدية، ومن أجل التأكد من صحة الفرضيات المبنية على أسس نظرية تم القيام بدراسة ميدانية على عينة من الزوجات الأمهات العاملات بقطاع التعليم، وقطاع الصحة والقطاع الصناعي بغرض المقارنة واستخلاص النتائج محاولين قدر الإمكان التحكم في مختلف المتغيرات التي تمس الظاهرة محل الدراسة.

المنهج: أعتمد الباحث على المنهج الوصفي في دراسة وتحليل الظاهرة موضوع البحث.

أدوات البحث:

الملاحظة: استخدمت الملاحظة غير المباشرة للكشف على وضعية المبحوثات في أماكن تواجدهن أي مقر العمل لمعرفة طريقة تعاملهن مع أفراد الأسرة من خلال طريقة تعاملهن مع زملائهن في مكان العمل .

الاستمارة: استخدمت لجمع المعلومات والمعطيات المتعلقة بعينات البحث والتي تقدر ب 50 مبحوثة.

وعلى اثر ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1: إن العمل في حد ذاته لا يشكل العامل الأساسي في ترقية الزوجة الأم الجزائرية حيث اتضح أنه مرتبط أساسا بالمستوى التعليمي وبسبب خروجها إلى العمل على الرغم مما يحمله لها من استقلال مادي، والأغلبية الساحقة من الزوجات الأمهات العاملات يشكلن أسر زواجهن... وعموما لازال عبئ الأعمال المنزلية يقع على عاتق الزوجة العاملة على الرغم من مساهمة الزوج في تأدية بعضها وأصبحت الديمقراطية التامة تسود الحياة الأسرية وتختلف مشاركة الزوجين في تنشئة أطفالهما باختلاف المستوى التعليمي للزوجين و سن الأطفال.

2: إن عمل الزوجة الأم لا يؤثر سلباً على الأطفال عموماً... وتعتمد إلى تنظيم

نسلها وتحديد عدد أطفالها، ولاسيما المثقفة منها.

4/1/ الدراسة الرابعة:

سعاد بن قفة " المرأة وعالم الشغل "

تنطلق إشكالية البحث من نقطة أساسية تتمثل في أن خروج المرأة للعمل هل سيحدث خللاً على مستوى علاقتها الزوجية وتنشئتها لأطفالها، وحتى تتأدى الإجابة عنه في صيرورة البحث بإطاره الميداني والنظري فإن تساؤلات فرعية هي انبثاق عنه لتشكيل مجال التحليل وتدفع إلى معاناة مقصودة من شأنه جمع مادة ميدانية تيسر تقديم حكم وإجابة وهكذا فقد دعم هذا الأخير بسؤالين فرعيين هما كالاتي:

السؤال الأول: هل هناك علاقة بين عمل المرأة والعلاقة الزوجية؟

السؤال الثاني: هل هناك علاقة بين عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية؟

وبناء على هذه التساؤلات التي قدمت تم طرح الفرضيتين التاليتين:

1: توجد علاقة بين عمل المرأة والعلاقة الزوجية.

2: توجد علاقة بين عمل المرأة والتنشئة الاجتماعية.

اشتمل البحث على 80 مبحوثة تم توزيعها كالاتي:

المرحلة الأولى: تم اختيار بطريقة عشوائية ثلاثة مقاطعات من مجموع 5 مقاطعات أي نسبة 60%.

المرحلة الثانية: تم اختيار ثلاثة مقاطعات واختيرت مجموعة من الإبتدائيات لكل مقاطعة على حدى في الأولى تم اختيار نسبة 50%، و45,45% في المقاطعة الثانية والثالثة.

المرحلة الثالثة: وحدات المرحلة النهائية للمعاينة، تم حصر جميع الزوجات العاملات على مستوى الإبتدائية المختارة والتي تتوفر فيهن مقاييس الدراسة.

المنهج: اعتمد الباحث على المنهج المقارن لمقارنة عمل المرأة المتزوجة بالعلاقة الزوجية والتنشئة الاجتماعية للطفل لكل من المرأة المتزوجة العاملة والمرأة المتزوجة الماكثة بالبيت.

أدوات البحث:

الملاحظة: للكشف عن تجاوب المبحوثات مع الأسئلة ومدى جديتهن وصدقهن في الإجابة.

المقابلة: أجريت مع المبحوثات "المعلمات" في أماكن العمل والبيت.

الاستمارة: استخدمت مع الأمهات الماكثات في البيت لجمع المعطيات والمعلومات حول موضوع الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ/ العلاقة الزوجية:

1: يؤدي عمل المرأة إلى تقوية العلاقة الزوجية في حالة مساهمة المرأة ميزانية الأسرة.

2: يلعب الفضاء الأسري النووي دورا فعالا في تقوية العلاقة بين الزوجين من خلال تقارب الأدوار الزوجية وتداخلها بحكم كلا الزوجين يعي ويقدر مسؤولية الآخر.

3: يساهم العمل المأجور بالنسبة للزوجة في التخفيف من حدة الأعباء المنزلية والمشاكل العائلية مما يزيد ويحافظ على حيوية ونشاط المرأة على الرغم من تأديتها لدورين مختلفين يقوم نجاح أحدهما على الآخر وهو ما ينعكس بالإيجاب على طبيعة العلاقة الزوجية.

التنشئة الاجتماعية للأطفال

1: يلعب تواجد المرأة داخل البيت عاملا مهما في تكوين وتربية الأبناء عكس ما يتلقاه أبناء الأم العاملة التي هي دوما خارج البيت.

2: يعتبر أبناء الأم العاملة أكثر قوة وأكثر خشونة من أبناء الأم الماكثة بالبيت.

3: تعتمد الأم العاملة على الأقارب وخصوصا الأم أو الأخت في مساعدتها لتربية أبنائها في حالة عدم وجود الوقت الكافي لذلك أو تذهب بهم لدور الحضانة لاستكمال مهمتها في الأمومة على عكس المرأة الماكثة في البيت التي تعتمد على نفسها في تربية أبنائها.

5/1 / تقييم عام للدراسات السابقة:

تتفق الدراسات السابقة في نقطة جوهرية مآلها أن عمل المرأة ظاهرة حديثة أفرزته تحديات على مستوى المجتمع العام والخاص هذا الأخير الذي مثل موضوع دراستهم كل بطريقته الخاصة وجانب تناوله لها.

فدراسة "شريفة حلمي" اقتصرت على مدى استفادة المرأة العاملة لرأس المال المادي والرمزي، في تنشئتها لأطفالها وصولاً إلى اختيارها للمستقبل المهني لأطفالها بتوجيه تعليمهم أما دراسة "زبيدة بن عويشة" ركزت على العلاقة الزوجية لكن أدخلت متغيرات أخرى كالسن، الوظيفة، دافع العامل.

وركزت في إطار تناولها لأثر عمل المرأة على تنشئتها لأطفالها على الميكانيزمات التي تساعد على التوفيق ما بين دورها بينما دراسة "عمار مانع" ابتعد جزئياً عن الدراستين السابقتين بتركيزه على الأسباب الكامنة وراء تعامل سوق العمل مع اليد العاملة الذكورية والأنثوية بعد إجراء مقارنة بينهما.

كما ركزت دراسة سعاد بن قفة في إطار تناولها للمرأة العاملة وعالم الشغل على العلاقة الزوجية وذلك من خلال دراستها لأهم مجريات الحياة اليومية التي تبني عليها العلاقة الزوجية من خلال توافقهما في إنجاز الأعمال المنزلية من خلال تقسيمها بين الزوجين في إطار العائلة النووية وأساليب التنشئة الاجتماعية

التي تعتمد عليها المرأة العاملة في تربية أبنائها من خلال المقارنة بين المرأة العاملة والمرأة غير العاملة الماكثة في البيت.

في حين أن دراستنا هذه تتميز عن الدراسات السابقة الذكر رغم تطرقها للمرأة العاملة المتزوجة كمؤشر مشترك بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة وتقسيم العمل المنزلي بين الزوجين وما يترتب عن ذلك في اتخاذ القرارات وهل أن عملها يعتبر انهيارا لتقسيم العمل أو إعادة النظر في كيفية تقسيمه من جديد في ظل التحولات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات المعاصرة وبالخصوص الأسرة الجزائرية التي يغلب عليها الطابع الذكوري أو ما يعرف بالأسرة البطريركية التي تتميز بالصرامة والخشونة ومركزية القرارات العائلية التي تحد من حرية الأفراد وتثبت أدوارهم ومراكزهم داخل العائلة إلا أنه تشهد في العشرية الأخيرة تغيرات وانتقالات متسارعة على مستوى البناء القاعدي والأدوار الأسرية الرئيسية بين الزوجين وحجم ونوع الأسرة، فالعلاقات الأسرية بين الأفراد في العائلة النووية تختلف عنها في الممتد أو الموسعة.

فمن خلال تحليلنا لبعض المعطيات المتعلقة بالأدوار الزوجية من خلال العمل المنزلي والتي تم التوصل إليها من مقابلات ميدانية قمنا بإجرائها مع فئة من العاملات المتزوجات الإطارات في القطاع الصحي والتي تتكون من 30 امرأة

عاملة متزوجة تحتف وظائفهن بين الطبييات والمرضات والإداريات يجمعهن ميدان عمل واحد الذي هو المستشفى، آملين بذلك أن نتوصل إلى نتائج نشبت أو نفذ من خلالها صحة الفرضيات التي قمنا باقتراحها كحلول مؤقتة للأشكال المطروح والخروج باقتراحات وتوصيات للمساهمة في تحسين وضع المرأة العاملة وغير العاملة في مجتمعنا الجزائري المعاصر.

ثانيا / مجالات الدراسة:

1/2 : المجال المكاني:

لقد تم إجراء هذه الدراسة في المستشفى العمومي محمد

بوضياف بمدينة العين الصفراء بولاية النعامة وهو مستشفى حديث النشأة تم

فتحه سنة 1987م يحتوي على 7 مصالح و5 أقسام وهي كالاتي:

1: المصالح: مصلحة طب الأطفال

مصلحة الأمراض المعدية

مصلحة أمراض القلب والأمراض الداخلية

مصلحة الولادة

مصلحة طب العمل

مصلحة الإنعاش

مصلحة المراقبة

مصلحة الاستعجالات

2: الأقسام:

قسم الجراحة وطب العيون

قسم الأشعة

قسم تحليل الجثث

قسم الجراحة

3: الإدارة العامة للمستشفى

4: حظيرة الأمن والصيانة: بها ورشة خاصة بمكانيك السيارات، ورشة خاصة

الصيانة الداخلية للمستشفى، ورشة خاصة بالحرق "حرق الإبر والأدوات الطبية

غير الصالحة..."

عدد الأسرّة: 236 سرير، عدد العمال: 301، عدد الأطباء والمرضى: 72،

منها 92 أنثى.

2/2 /المجال الزمني:

لقد دامت الفترة الزمنية المخصصة لإجراء الدراسة الميدانية 3 أشهر ونصف ابتداء من تاريخ 2009/07/10 إلى غاية تاريخ 2009/11/01، وقد تم إجراؤها على مرتين وهما:

1/2 /الفترة الاستطلاعية: دامت فترة الدراسة الاستطلاعية مدة شهر قمن فيها

بزيارة المستشفى العمومي الذي نريد إجراء الدراسة الميدانية فيه قمننا بإجراء بعض المقابلات مع رؤساء المصالح وحاولنا معرفة العلاقة بينهم وبين العمال ولحسن الحظ أن العلاقة كانت على ما يرام الأمر الذي دفعنا إلى طرح الموضوع عليهم فكانت البداية موفقة فطلب من الانتظار حتى يعرف رأي المبحوثات ثم قمن بزيارة مصلحة الطب النفسي وعرضنا عليهم الأمر تلقينا ترحيبا واقترحوا علينا كيفية إجراء المقابلات وهو ما ساعدنا كثيرا فيما بعد ولحسن الحظ وجدنا في نفس المصلحة عينة من عينات الدراسة فاقترحنا عليها الموضوع فأبدت تجاوبا كبيرا ثم قمننا بعدها بزيارة إدارة المستشفى للحصول على موافقة الإدارة وهو ما كان بالضبط قمننا بإجراء بعض الاتصالات مع بعض المصالح لتحديد أوقات إجراء المقابلات فكان بعضها أثناء أوقات العمل والأخرى في فترات الراحة فقمنا بإجراء مقابلات مع مصلحة الاستعلامات للحصول على أوقات العمل الخاصة بعينة الدراسة فوجدنا أن بعض العاملات يعملن في الليل وهو ما أكد لنا

صدق أقوالهم فيما بعد أجرينا بعض المقابلات الأولية وقمنا من خلالها بتحديد
المحاور ثم بوضع الأسئلة وبعضها كان مقترحا من طرف المبحوثات ذاتهم وبعد
إجراء بعض المقابلات الأولية تحصلنا على النموذج النهائي للمقابلة وهو ما أتاح
لنا الوقت لدخول بعض العائلات لأنهن كن في عطلة.

ثالثا/ أدوات جمع البيانات:

الأداة هي الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات أو تصنيفها وجدولتها وهي ترجمة للكلمة الفرنسية " Technique " تستخدم في البحوث الاجتماعية الكثير من الوسائل للحصول على البيانات، كما يمكن استخدام العديد منها في البحث الواحد إذا اقتضت الضرورة لذلك أي حسب نوع وطبيعة المعلومات المستهدفة (1)، بناء على المنهج المتبع في الدراسة، وفي ضوء متطلبات الدراسة من الناحية الميدانية، وأهمية الحصول على البيانات اللازمة، استخدمنا أدوات منهجية لجمع البيانات، حيث يخضع اختيارات الأدوات لطبيعة الظاهرة ونوعية البيانات المراد الحصول عليها، ويتوقف نجاح البحث في تحقيق أهدافه على اختيار الأدوات الملائمة للحصول على البيانات لذلك تم الاعتماد في هذا البحث على استخدام الأدوات التالية:

1/3 / الملاحظة:

"وهي عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظاهرة ومكوناتها المادية والبيئية والإنسانية، ومتابعة سيرها واتجاهها وعلاقتها وتفاعلاتها بأسلوب علمي منظم بقصد تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة

(1): محمد شفيق، المرجع السابق، ص 83.

وتوجيهها لخدمة الإنسان وتلبية حاجاته"⁽⁰¹⁾، استعملت الملاحظة كأداة مكملة للمقابلة في جمع البيانات والمعلومات لتزويد وإثراء موضوع البحث بمادة علمية، وكذلك في التأكد من صحة بعض البيانات الواردة في المقابلة والتي يمكن ملاحظتها وقد تمت الملاحظة بالشكل التالي:

الملاحظة المباشرة: حيث تمكنا من خلال الدراسة الاستطلاعية من:

1: معرفة مجتمع البحث من حيث التركيب والهياكل معاينة وهو ما سمح لنا بإجراء الدراسة وسمح لنا أيضا بمعاينة بعض العينات من النساء العاملات وطرح الموضوع بشكل مباشر حتى نتمكن من رصد ومعرفة رأيهن حول الموضوع ومعرفة مدى تجاوبهن معنا.

2: معرفة علاقة العمال ببعضهم البعض.

3: مكنتنا الفترة الميدانية للبحث من تتبع أفراد العينة المبحوثة في أماكن عملها وملاحظة سلوكها مع المرضى والعمال فيما بينهم وطريقة أدائها لعملها وطريقة حديثها وتفاعلها وكذلك ملاحظة هيئة هندامها وحالتها الجسمية والصحية.

(1): مهدي زويلف، تحسين الطراوة، "منهجية البحث العلمي"، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ط1، سنة 1998، ص69.

2/3: المقابلة: كما عرفها "موريس أنجوس" بأنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي⁽¹⁾.

بمعنى آخر هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة تعد من أجل أن تطرح على أحد المتخصصين في مجال معين قصد التعرف على موضوع ما، وهي من ناحية أخرى علاقة بين شخصين وتتم في عدة أشكال منها: المحادثة المهنية مقابلة البحث عن وظيفة، أو مواجهة مدرس في امتحان شفهي أو استشارة طبيب أو محامي وغيرها والمقابلة الناجحة هي فن وعلم وأسلوب بارع في الممارسة يمكن تطويره وإجاداته والتوسع فيه باستمرار حتى يصل إلى حد الإتقان عن طريق التدريب القائم على المعرفة والدراسة⁽²⁾. وقد اخترنا القابلة نصف الموجهة التي يكتفي فيها الباحث بإثارة الموضوع الذي يتعلق بمحور معين ويترك المبحوث يتكلم إلى أن ينهي كلامه، ولا يتدخل بتوجيهه وعندما يتأكد بأن المبحوث لم يعد له ما يقوله في ذلك الموضوع ينتقل إلى المحور الثاني⁽³⁾، وقد استخدمنا هذا النوع من المقابلة لأن موضوع بحثنا يتعلق بعقائد الأفراد ومشاعرهم وقيمهم وتصوراتهم، وقد احتوى دليل المقابلة على مجموعة من الأسئلة قسمت إلى 04 أقسام حيث ضم

(1): عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيبات، المرجع السابق، ص65.

(2): مخلوف بوكرواح، "الاتصال الشفوي كيف تنمي مهارات الأداء"، مطبعة حسناوي مراد، الجزائر، 2005، ص111.

(3): مصطفى عوفي، المرجع السابق، ص153.

القسم الأول المعلومات السوسيو مهنية للزوجين بها 06 أسئلة، ثم القسم الثاني ضم 07 أسئلة حول العمل المتزلي، القسم الثالث ضم 09 وفي الأخير القسم الرابع ضم 09 أسئلة.

4/3 / كيفية إجراء المقابلة:

أولاً: الدراسة الاستطلاعية: تم استعمال هذه الدراسة كخطوة تمهيدية قبل الدخول في لب الموضوع للتعرف على أفراد العينة وكسر بعض الحواجز التي قد تحول بين الباحث والمبحوث ثم رصد الإمكانيات والصعوبات التي قد تتطلبها المقابلة وتوفيرها فيما بعد وهذا من خلال حوار جماعي عندما أمكن ذلك بالنسبة للعاملات المبحوثات باطلاعهم على أهمية الموضوع محل الدراسة، وكانت أشبه بخصّة تعارف وقد أخذت طابعا عموميا لمعرفة كيفية طرح الأسئلة وإقناعهم بهدف المقابلة والغرض منها ومن دراسة الظاهرة ككل، الأمر الذي أبدى لنا بعض التحفظ من قبل بعض المبحوثات كونهن لم يتعودن على مثل هذه الأمور.

ثانياً: مقابلة تمهيدية: وهي مقابلة تجريبية لدراسة إمكانية المواصلّة ومعرفة كيفية تقسيم الوقت وطبيعة الأسئلة هل تكون مفتوحة أم مقيّدة لدى فقد احتوت المرحلة على بعض الأسئلة الشفوية لمعرفة مدى استعاب المبحوثات للموضوع وهذا دون تسجيل الإجابات وهو ما فتح لنا المجال لاستحداث بعض الطرق الجديدة لأجراء المقابلات معتمدين في ذلك على أخصائية نفسية التي مهدت لنا

الطريق لأجراء المقابلات فيما بعد فكسرنا بذلك كل الحواجز والتحرجات التي قد يقع فيها المبحوثات.

ثالثاً: إجراء المقابلة: مضمونها كان الإجراء يتم بالاتصال في مكان العمل بعد تحديد الموعد مسبقاً بواسطة الأخصائية النفسية التي على اتصال دائم بهم وفق ما يتناسب وراحت المبحوثات وتبدأ بعملية التعارف قبل طرح الأسئلة كطريقة أولية لإثراء وفتح باب الحوار ثم الدخول مباشرة في طرح الأسئلة من قبل الأخصائية النفسية وهو ما سهل على المبحوثات التحدث بكل حرية فكانت مدت المقابلة تتراوح ما بين ربع ساعة إلى 30 دقيقة وفي بعض الأحيان ساعة كاملة، أما طبيعة الأسئلة فكانت مفتوحة وأخرى أحياناً مغلقة تمنح من خلالها المبحوثة الفرصة التامة حتى تنهي إجابتها وكانت تتخللها تسجيل الملاحظات لبعض المواقف والوضعيات والسلوكيات والإيجاءات التي تتزامن مع الجواب والتي رأينا فيها عاملاً مهماً في إثراء الجواب والتعرف على الانفعالات المرافقة لبعض الإجابات.

03/04: أما بنسبة لعملية التدوين فمنها مادون في نفس اليوم لأن هذا هو المعمول به والمقترح للإبقاء على حيوية الحوار ولذكر كل المعطيات غير الكلامية المتزامنة معه إلا أننا لم نفلح في تسجيلها كلياً بهذه الطريقة، فلجأنا إلى تدوين المقابلات أثناء الحوار في أوراق أخرى كمسودات لأن المبحوثات كن يسرعن في

الكلام وذلك راجع إلى أن معظم المقابلات أجريت في أماكن العمل وهو ما تطلب منا أن لا نأخذ من وقتها أكثر من ربع ساعة وفي نفس الوقت أن ندون كل ما تقوله وبدقة وبعد الرجوع إلى المنزل نعيد ترتيب الأقوال حسب دليل المقابلة وتدوينها في دفتر المقابلات الذي خصص لدراسة الظاهرة.

نظرا لكثرة الكلام من قبل بعض المستجوبات حاولنا تسجيل الأجوبة عن طريق شريط سمعي إلا أن العملية بدت وكأننا في تحقيق لقسم الشرطة ضف إلى ذلك أن المبحوثات لم يتعودوا الحوار من هذا النوع ولهن أسبابهن الخاصة فرضن ذلك فاعتمدنا أسلوب التدوين ومحاولة تسجيل قدر كبير من الأجوبة والملاحظات حول مجريات كل مقابلة.

لقد قمنا في أول الأمر بالتدوين الحرفي للخطاب، والذي ذهلبنا الكمية الهائلة للوقت المستغرق في التدوين الذي تتطلبه هذه العملية وغزارة المعلومات التي كنا نقوم بجمعها وبعد القيام بتدوين عدد من المقابلات تنازلنا عن هذه الطريقة رغم أهميتها القصوى في البحث، واعتمدنا البحث عن ما هو أهم في الحوار وحسب الموضوع وتم تدوين الخطابات على أساس مواضيع كبرى مع الاستعانة بما دون مباشرة من معطيات غير الكلامية معتمدين في ذلك على الملاحظات التي كانت تسجل أثناء محاوره المبحوثات بالإضافة إلى اعتمادنا على الذاكرة لأننا قمنا

بالعمل الميداني بأنفسنا مع مساعدة الأخصائية النفسية التي رافقتنا من بداية الدراسة الميدانية حتى النهاية.

3/5/ التحليل:

قسم جواب كل مبحوثة (المقابلة الفردية) إلى عدة مواضيع رئيسية تدخل في إطار أربعة محاور كبرى مستخرجة من دليل المقابلة وهي نصف موجهة وبنائها لا يخضع للمبحوث مثلما هو الحال بالنسبة في المقابلة الحرة ثم قمنا بتقسيم كل محور رئيسي إلى مواضيع جزئية وهي مستقاة من دليل المقابلة وبد ذلك حاولنا أن نضع تقسيما يبحث عن التشابه والاختلاف في أجوبة المبحوثات حسب مختلف المواضيع، مع إضافة ما دون من معطيات لإضافة الرمزية المشحونة في الكلمات كمحاولة منا لتدليل وتسهيل امتلاك المعنى.

ومع اعتمادنا على دلالة بعض الكلمات التي كان لها وقع قوي في توجيه معنى الخطاب، كما اعتمادنا على مدى تكرارها في النص إلا أننا لم نعتمد على استعمال التقنيات الكمية للأسئلة الحرة بهدف تكميم الأجوبة مثل ما هو معتمد في بعض المقابلات النصف موجهة، واستعمالنا للدلالة في عملية التحليل لا يعني أننا نريد بذلك استعمال علم الاجتماع اللساني، فهو علم قائم بذاته له تقنياته ووسائله وهو ليس من تخصصنا، بل استعمالنا للدلالة كمحاولة لاحتواء المغزى الخاص للخطاب لأن الهدف من الدراسة هو عبارة عن استغلال ظرف معين ومجال

محدد للبحث عن الممارسات والنشاطات والسلوكيات التي تساعدنا على فهم
صيورة الحياة اليومية وتمثلاتها للمرأة للعاملة.

إلا أن اعتماد هذا الأسلوب في التحليل حسب الموضوع قليل جدا وذلك راجع
لصعوبته نظرا للعملية الصعبة والمملة في وصف جملة من المهام والطرق التي
تستعص صياغتها والمتمثلة في القراءة المتكررة والذهاب والإياب بين النظرية
والفرضية والمادة والبحث المستمر عن احتواء معنى الخطاب، لأن كل هذه
العمليات تكون كمحاولة أثر من اعتبارها تقنية محكمة بشكل معين.

وتعود الصعوبة في نظرنا إلى تعقيد عملية التصنيف والتبويب المعتمد في التحليل
والعرض وهي عملية صعبة في الانتقال من خطاب لآخر محاولة منا البحث عن
المعنى في خطاب المجموعة الجزئية من الخطابات والحفاظ على ما رد فيها دون ما
تغير في معناها وهي من أصعب المراحل التي يتخطها الباحث لأنها تكمن في جوهر
الانتقال من العلاقة بالمبحوث كموضوع إلى العلاقة بالمبحوث كذات، ومن أجل
الوصول إلى جزئية التحكم في هذا المعنى قمنا خلال مراحل الدراسة بسد خطاب
المبحوثات بشكل متواصل وحسب المواضيع المختارة والمطروحة في فرضيات
الدراسة، وحسب الآراء والمواقف والاختلافات بين المبحوثات على اختلاف
تجاربهن الشيء الذي يزيد من قوة الخطاب وصعوبة تحليله.

رابعاً: العينة وكيفية اختيارها:

إنَّ الكمال في البحث العلمي هو أن نستعلم لدى كل عناصر مجتمع البحث الذي نهتم بدراسته إلاَّ وأنه وكلما تجاوز العدد الإجمالي بعض المئات من العناصر كلما أصبح ذلك صعباً، وقد يصبح من المستحيلات عندما نصل إلى الملايين وذلك بسبب ما يقتضيه البحث من موارد وتكاليف بالمثل، يمكننا أن نقتصر على المعلومات القليلة الموجودة مجتمع بحث معين عندما يكون الوصول إليه صعباً، أو نظراً إلى القوانين المتعلقة بسرية بعض قوائم الأشخاص، لا بد أن إذن أن نقوم بسحب عينة من الأفراد أي ذلك الجزء من مجتمع البحث الذي سنجمع من خلاله المعطيات في ميدان العلم، نتطلع أن تسمح لنا العينة المتكونة من بعض العشرات من الأشخاص وذلك حسب الحالة والمأخوذة من مجتمع بحث معين بالوصول إلى التقديرات التي يمكن تعميمها على كل مجتمع البحث الأصلي، فهناك عدة طرق لاختيار جزء من مجتمع البحث والذي سيتركز حوله البحث، وتتضمن المعاينة مجموعة من العمليات تهدف إلى بناء عينة تمثيلية لمجتمع البحث المستهدف، والعينة هي مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين(1)، وعليه اعتمدنا في بحثنا هذا على العينة العشوائية البسيطة

(1): موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 301

وهي جزء من العينات الاحتمالية ومصطلح العشوائية يعني أننا سنعمل بالصدفة المقصودة أي اتخاذ احتياطات خاصة أثناء السحب. يمنح كل عنصر من عناصر مجتمع البحث إمكانية معروفة للظهور من بين العناصر المختارة، وعليه تم سحب عينة البحث بالطريقة التالية: لدينا مجتمع البحث يتكون من 92 عاملة يمثل عدد متزوجات 30 وبالتالي $100/30 \times 92 = 18,6\%$.

خامسا: صعوبات البحث

تمهيد: لا يخلو أي بحث أو دراسة من الصعوبات التي تعيق تقدمه سواء كانت تقنية أو مادية أو فنية إلا أنها لا تشي من عزيمة الباحث بل تزيد من قوته وإرادته للمضي قدما نحو الهدف المنشود، ومن بين الصعوبات التي تلقناها من خلال إجراء هذه الدراسة ما يلي:

1/5 / الإطار النظري: استعملنا طريقة التحليل الكيفي وهي طريقة صعبة في الكشف عن مكنون الكلام وما بين السطور وهذا ما استعصى علينا نوعا ما نظرا لنقص الخبرة في استعمال هذه الطريقة ضف إلى ذلك نقص الدراسات والبحوث التي تعتمد هذه الطريقة وإن وجدت فقليلة لأن معظم البحث تعتمد على الاستمارة في جمع المعلومات والمعطيات والأسلوب الكيفي في عملية التحليل.

2/5 / الإطار الميداني:

1: مواعيد إجراء المقابلات فكانت تحدد من طرف الإدارة (مصلحة الاستعلامات) بحيث كانت تتم في أوقات العمل فكنا نختلط مع المرضى وهو ما كان وهو ما كان يصعب علينا الاستماع وتسجيل المعلومات ونفتقر نوعا ما إلى التركيز.

2: وقت إجراء الدراسة الميدانية بحيث تم في الصيف فمعظم المبحوثات كن في عطلة، وهو ما قلص من حجم عينة البحث وصعب علينا أمر الاتصال بهم.

3: أماكن إجراء المقابلات، كانت تجرى المقابلات في في أماكن العمل، وهو ما أدى بنا إلى التقليل من وقت المقابلة فمكان العمل لم يخصص لمثل هذه الأعمال، إلا في بعض الحالات التي تمت في الإدارة.

4: انتقال بعض المصالح (les service) إلى مستشفيات فرعية نظرا لوجود أشغال البناء فيها وهو ما أحدث خللا في مواعيد إجراء المقابلات وأثر علينا من ناحية الوقت.

الإطار الميداني

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: تحليل ومناقشة البيانات

ثانياً: نتائج الدراسة

ثالثاً: الاستنتاج العام

رابعاً: الخاتمة

أولاً: تحليل ومناقشة البيانات

تمهيد: تمثل مرحلة العرض، التحليل والتفسير للبيانات آخر لبنة في بناء البحث ، ولا تنفصل عما سبقها من مراحل، إذ تعتبر هذه المرحلة الحقل الذي يعطي تفسير للمعطيات الميدانية المحصلة بجملة من الأدوات المنهجية، وقد يعطي نتائج مماثلة لتلك التي توصل إليها الباحثون في الموضوع نفسه أو مختلفة عنها تماماً كما تصل هذه المرحلة بالدراسة إلى تحقيق أهداف الموضوعية في البداية واختيار صدق الفرضيات أو نفيها.

وتمكن هذه المرحلة الباحث من نسج العلاقة بين الإطار النظري والميداني الخروج بنتائج تضع الباحث أمام الحقائق المراد الوصول إليها، إن هذه الدراسة ستتناول المؤشرات والأبعاد المنبثقة عن الفرضية بالمناقشة والتحليل في ضوء تجليات الواقع الميداني وما أفرزه من نتائج استند البحث للوصول إليها على أطر نظرية ومنهجية تتضمن نتائج المقابلات مع الممرضات والطبيبات والمقابلات...العاملات في المستشفى العمومي ميدان الدراسة، والتي تحولت إلى مقابلات مفتوحة وثرية في أغلب الأحيان وتلك التي تم جمعها عن طريق الوثائق والسجلات والتي تم استخدامها لدعم بعض المواضيع الفرعية في الدراسة.

- وقد اعتمدنا في عرض هذه النتائج على تحليل محتوى المقابلات

التي قمنا بإجرائها مع عينة البحث السابقة الذكر تحليلاً كيفياً يعتمد على إظهار

الأفكار الرئيسية الواردة في محتوى المقابلات وبيان مدى تكرارها ودمج بعض الإجابات داخل المحاور الثلاث لوجد أسئلة رئيسية وأخرى ثانوية إعتدناها لتأكيد بعض الإجابات وتجنب الكذب مع التدليل على ذلك "بالعبارات الشاهدة"⁽¹⁾، في بعض الأحيان وتقديم المعطيات كما أدلى بها المبحوثين، والتي تعتبر أصدق وسيلة للتعبير عن واقع المرأة العاملة المتزوجة الإطار وتقسيم العمل المترلي بينها وبين الزوج، وقد تم تصنيف هذه العبارات حسب المتغيرات والمواضيع الفرعية للدراسة، وكذا حسب الأفكار الأساسية، والمحاور الأساسية الثلاث التي تمحور حولها موضوع الدراسة كما هو وارد في دليل المقابلة.

(1): اعتمد هذا الأسلوب (العبارات الشاهدة) عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو حيث يفضل الاعتماد في المقابلات على الحوار العادي وتسجيل شهادة أي كان على أي شئ وتقدم ذلك للقراء كما هو أنظر : بالقاسم سلاطينية: "محاضرات في المنهجية" مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، سنة 1999، ص 8.

الجزء الأول: علاقة المرأة المتزوجة العاملة الإطار بالعمل المنزلي:

تمهيد: لقد اعتبر العمل منذ القدم عامل أساسي من أجل التواصل والاستمرارية والبقاء فهو كما أشار إليه دوركايم **1858-1917** في كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي"⁽¹⁾، عاملاً أساسياً للتكافل والتآزر الاجتماعي، ولهذا أصبح واجباً اجتماعياً وأخلاقياً فكان يمكن إدماج العمل المنزلي في هذا المجال لأن تعاريف العمل وردت كلها بصفة إجمالية، فالعمل المنزلي كما أشرنا إليه سابقاً هو عمل بدون مقابل يجمع سلسلة من المهام اللازمة للحياة اليومية الموجهة نحو الفضاء المنزلي لتلبية وتنظيم رغبات الأسرة وتنفيذ في أغلب الأحيان من طرف النساء فهو عمل لا ينتظر منه مقابل بقيمته معنوية كالرضا من طرف الزوج والأسرة ككل، كما أن هذه المهام مستمرة ودائمة نظراً لأهميتها في الحياة اليومية ومتكررة يغلب

(1): أسس دوركايم تحليله للمجتمع على نوعين مثاليين من المجتمعات النوع الأكثر بساطة يتميز بالتضامن الآلي وهو ذو بناء اجتماعي غير متباين نسبياً وينعدم فيه تقسيم العمل أو يوجد في أدنى درجاته. النوع الحديث يتميز بالتضامن العضوي وبه تقسيم واسع للعمل. بالنسبة لدوركايم تقسيم العمل في المجتمع حقيقة اجتماعية مادية تتضمن الدرجة التي يتحدد فيها تخصيص الأعمال والمسؤوليات. الناس في المجتمعات البسيطة يحتلون مواقع عامة جداً يؤدون فيها قدر واسع من المهام المختلفة ويتعاملون مع عدد كبير من المسؤوليات. بمعنى آخر إن الشخص البسيط هو رجل كل المهام. على النقيض من ذلك فإن أولئك الذين يعيشون في مجتمعات حديثة يحتلون مواقع أكثر تخصصاً ولهم نطاق ضيق من المهام والمسؤوليات. مثلاً دور الأم ربة المنزل في المجتمعات البسيطة له موقع أقل تخصصاً من دور الأم اليوم (خدمات الغسيل، خدمات التوصيل للمنزل، والأجهزة المنزلية، ماكينات الغسيل، الأفران الخ) تؤدي عدد من المهام كانت في السابق مسؤولية الأم ربة المنزل.

عليها الروتين اليومي وهو ما يدفع بصاحبها إلى النفور منها عادة لأن قيمتها الاقتصادية غير موجودة أي ليس لها ثمن، وقد ترجع الأسباب في ذلك إلى النظام الرأسمالي عندما قام آدم سميث بفصل النشاط الإنتاجي عن سائر الأنشطة الإنسانية ويعرف العمل على أنه المقياس الحقيقي لقيمة التبادل في السوق ويعد الدخل الأجرى مقياساً موضوعياً لأنه يمكن أن يقسم إلى وحدة مستقلة عن الأفراد وهي الأسعار وتفرض الدخول والأجور وجود اقتصاد سوقي تبادلي وبشكل أعم اقتصاد المبادلات، ولقد اعتبر وجود الأجور حتى الآن مظهراً لتبادل تعاقدى ولتفاوض طرفين عارض العمل وطالبه في إطار رسمي.

— كما أجريت عدة دراسات لإبراز أهمية العمل المتزلي في الحياة الاجتماعية ووجوب إظهاره كموضوع أساسي ضمن الدراسات السوسيواقتصادية ومحاولة تكميته وذلك بإعطائه قيمة مالية من أجل الوصول به إلى نفس قيمة العمل المأجور من خلال تقديم أجر للقائمات عليه، فأدت محاولات البحث عن قيمة للعمل المتزلي إلى تشبيهه بالعمل الصناعي بحث جعلوا مرتب العامل يشبه مرتب المرأة القائمة على إعادة الإنتاج قوة العمل من خلال صهرها على راحة وتلبية حاجيات الأسرة المادية والمعنوية ولعل من بين أهم الدراسات التي يمكن الإشارة إليها بشكل مختصر بحكم أن البحث في العمل المتزلي ليس موضوعنا إلا أن هذه الأخيرة استطاعت أن تستوفي الشروط الضرورية والمتخصصة بعمق ودقة والتي

تناولت العمل المترلي من زاوية القيمة المادية وهي من الاتجاهات التي ميزة التكثير من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بهذا الجانب وطرحها بنوع من التفصيل لكونها شاملة للعديد من الدراسات التي تتميز بنفس الاتجاه ونفيها للمسلمات الخمس للاقتصاد وعلم الاجتماع الكلاسيكيين دراسة أندريه مشال حول الاقتراب الجديد لدراسة الإنتاج المترلي غير السلعي :

Problématique nouvel de la production domestique

non marchand في كتابها النساء في المجتمع السلعي. ترى أندريه مشال أن

الحسابات الاقتصادية ذات الدلالات الكلاسيكية تعمل على إقصاء عمل النساء ولا ترى منهم عملا منتجا لأن حسابها للاستهلاك لا يتجسد إلا من خلال شراء هذه السلع من السوق بمعنى أن الإنتاج في حين المقابل إذا كان نفس المنتج المترلي غير مضمن وخالي من القيمة، أما العمل الإنتاجي غير العائلي فهو مشبع بالقيمة، ولهذا تقول أندريه مشال أنه على المرأة أن تكون على دراية قصوى بالقيمة المالية لأعمالها المترلية حتى تتمكن من إعادة تقسيم الأدوار التقليدية في العائلة البارزة في ممارستها وتغييرها حيث لا يجب أن تسمح بالأدوار وتقوم بتغييرها وهو ما يؤدي إلى إضفاء قيمة على مكانتها وإبراز مساهمتها الاقتصادية، ولا تعني أندريه مشال أنه يجب تقديم مرتب المرأة مقابل الإنتاج في العائلة.

— كما لا يعني حصرها في المنزل بنصف الوقت لأن هذا من شأنه تعزيز ثباتها ضمن الأدوار المنزلية التقليدية دون أمل في تطويرها داخل البيت وتقاسم المهام المنزلية مع الزوج وهذا ما يسمح بتوازن الأدوار بين الجنسين ويبرز لهما قيمة الإنتاج المنزلي غير السلعي للمرأة⁽¹⁾، لقد قامت أندريه مشال بهذه الدراسة لإعطاء قيمة أكثر للعمل المنزلي لدى المرأة العاملة ولدا قامت بإعطاء هذه المسحة المادية الاقتصادية الراجعة لقناعتها بأن المرأة عموماً تقوم بالأعمال المنزلية أكثر بالنسبة للرجل سواء بالنسبة للمرأة العاملة 6,58% أو التي انقطعت عن العمل ب: 6,73% أو التي تمكث في البيت ب: 6,91%، وتختلف درجة مساهمة الزوج حسب المستوى التعليمي ودورها المهني⁽²⁾، لكن تركيزها على الأهمية الاقتصادية للعمل والمنزل هو إهمال لبعض الجوانب الأخرى إن صح التعبير خاصة العلاقات الاجتماعية العائلية التي تتحكم فيه والقائمة هي الأخرى على التبادل الذي يعتمد على المقابل فإن العلاقات الاجتماعية العائلية تزخر بالعطاء خاصة من طرف الأم التي لا تنتظر من ذلك مقابل إذ لا يعقل أن تأخذ مقابلاً على أمومتها تجاه تربية الأطفال وتنشئتهم اجتماعياً وعليها واجبات نحو زوجها وما يلحقها من مهام أخرى كالطبخ والغسيل وترتيب الأثاث وتنظيف

(1) : A- Michel : La femme dan la société marchande, ed paris 1970, P8

(2) : A- Michel : Activité professionnelle de la femme et vie conjugale . ed Paris 1972, P 73

المتزل، وهو راجع إلى القواعد والأسس التي تبني عليها العائلة وتختلف فيها العلاقات عن منظمة أو مؤسسة إنتاجية تقوم على عقود وتعهدات ومصالح خاصة ومشتركة، لأن العلاقات العائلية تعتمد على التفاعلات المتبادلة والممتلكة وروابط عائلية تتضاءل فيها المصالح المنفعية الشخصية على حساب الأفراد الآخرين، فعمل الزوجة في البيت قد يكون مثمنا لكن هذا التثمين لا يقارن مباشرة بنفس المعايير والمقاييس التي يقاس بها العمل المأجور من خلال المجال التبادلي المتمثل في السوق ولعل المكانة الاجتماعية للمرأة المتزوجة الإطار في المجتمع والعلاقات التي تحكمها من خلال العمل المأجور خصوصا إذا تعلق الأمر بالمجالات الإنسانية كالطب هي التي تصر على الصبغة المجانية في أداء الأعمال المتزلية بالنسبة لأفراد الأسرة والمجتمع ككل. فالعلاقات القائمة بين أفراد العائلة تقوم على التبادل في العواطف والتآخي والمآزره والتعاون في إنجاز المهام داخل البيت وخارجه وهو في الحقيقة تبادل غير تعاقدى، على عكس التبادل القائم في السوق الذي يبنى على المقابل، ترى أندريه مشال أن الشخص المضحي يحل محل الشئ الذي يضحي من أجله وعليه فهو لا يسمح بأن تذهب تضحيته سدى وهي صفة تريد إلزامها بطبيعة المرأة. فالمرأة كأم وزوجة وربت بيت إضافة إلى عملها تحمل على عاتقها مسؤوليات معقدة يصعب تعويض الأعمال التي تمارسها إذ تربطها بالأسرة علاقات عاطفية حتى في ممارسة المهام المتزلية وقيام المرأة بمختلف المهام (الطبخ،

الغسيل، التنظيف،...) هذه المهام المتداخلة التي تعيشها المرأة العاملة يوميا إلى جانب عملها خارج يصعب قياسها وتحديد التعويض اللازم لها، فالطروحات القائمة على الفكر المحاسباتي للعمل المتزلي لا يمكن تحقيقها لأن الأسس التي تقوم عليها والعلاقات والروابط التي تجمعها لا يمكن للمقابل المادي للعمل المتزلي أن يؤدي إلى التوازنات المرجوة.

- إن العمل المتزلي يعد منطلقا مهما لفهم المرأة العاملة المتزوجة في إطار التغيرات الاجتماعية لما ينطوي عليه من ميزات وقيم كما أنه مهم لفهم أدوار المرأة العائلية وتحديد مكانتها الاجتماعية والتغيرات اللاحقة بها والمتزامنة مع خروجها للعمل فهو يمثل الدور الرئيسي والأساسي في حياة المرأة سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة كما يدخل في تكوينها الشخصي إلا أنه أصبح يقف كعائق أمام الوضعية الحالية للمرأة التي انتقلت من المنزل إلى العمل خارجه فأصبحت تعمل في شتى الميادين والمجالات متحدية بذلك القيود الطبيعية التي منيت بها والاجتماعية التي قيدت من حريتها إلا أن هذا التداول والتنوع في الأدوار له تأثيرات سلبية وإيجابية تعود في جملتها على المرأة في ذاتها والبنية الأسرية التي تعتبر الجزء الرئيسي فيها.

- فالعمل المتزلي الذي يمثل النشاط الرئيسي والأساسي في حياة المرأة أصبح ينظر إليه اليوم نظرة عكسية زادة تعقدا مع تشغيلها على الرغم من

التسهيلات التي تقدمها التكنولوجيا والمساعدات التي خففت بشكل كبير من صعوبة وتراكم المهام والأعمال الأسرية ففي الماضي القريب كانت المرأة تقوم بإنجاز الأعمال المنزلية بشكل يأخذ الكثير من وقتها ويعتمد على الجهد الفكري والعضلي أما اليوم في تنجز أعمالها بسرعة كبيرة فآلة الغسيل عوضت المرأة في غسل الملابس، دور الحضانة والمدارس عوضت الجانب التربوي بالنسبة لتربية وتعليم الأبناء على الرغم من افتقارها للجانب العاطفي، انتشار المطاعم ووجود الأطعمة المصبرة والجاهزة هو الآخر قلص من حجم الوقت الذي تقضيه المرأة في المطبخ وخاصة إذا كانت متزوجة والمحور التالي يمكن أن يقدم لنا بعض التوضيحات والتفسيرات لطبيعة العمل المنزلي وتصورات و تمثيلات الزوجة العاملة الإطار له في ظل العائلة الجزائرية الحديثة إلى غير ذلك من المتغيرات التي أدرجناها ضمن هذا المحور على شكل أسئلة مفتوحة لإفساح المجال للمبحوثات بالتحدث بكل حرية والإدلاء برأيهن حول العمل المنزلي، ولعل أحد المؤشرات الهامة التي يمكن أن نفهم من خلاله كيف تتعامل المرأة مع العمل المأجور وأداء المهام المنزلية بمعنى الرابط الذي يمكن من خلاله أن توفق بينهما هو عامل الوقت أي هل أن المرأة العاملة المتزوجة تقسم الوقت بين العمل المهني والبيت أم أنه لا يوجد تنظيم أو توفيق أم أن أحدهما يبني على حساب الآخر، فكان السؤال الذي تم طرحه كما يلي: هل تقسمين وقتك بين العمل والمنزل؟

فكانت الإجابة حول هذا الأخير لمعظم المبحوثات بنعم أي يقسمن الوقت الأمر الذي يدل على أن هناك تحكّم قوي في توزيع وتنظيم الوقت بين العمل والبيت إذ يتم ذلك من خلال القيام في الصباح الباكر للقيام بالأعمال الصباحية كترتيب البيت وتنظيفه تحضير وجبات النهار... الخ المقابلة رقم 1 " أقسم وقتي بين العمل والمترل عندي وقت الخدمة باين ندخل على الساعة 08 صباحا إلى 12. ومن 13:30 إلى 17 مساء هذا وقت الخدمة. أما باقي الوقت نقضيه فالدار هذا وقتي كل الأسبوع كيما راك تشوف وقت قصير وضيق يروح مرات بين الطياب والتنظيف ومرات بين الطياب ولغسيل " المقابلة رقم 2 " نعم أقسم وقتي بين العمل والمترل ، وقت الخدمة نكون فالخدمة ووقت الدار راني فالدار " المقابلة رقم 3 " نعم نقسم وقتي بين الخدمة والدار وقت الخدمة نكون فالخدمة ومن 18 مساءً نتقها أنا وولادي وزوجي ومن الساعة 19 ندير شغال الدار مباشرة حتى الساعة 22 نتاع الليل نلق روجي عيانة (التعب) وشغال الدار نديره على حساب الزوج". وهي في طبيعتها أعمال بسيطة ثم تذهب للعمل في الوقت المحدد وفي بعض الأحيان تعمد لتتأخر ساعة عن العمل لأن بعض العاملات يأخذن أولادهن إلى دور الحضانة وبعضهن يستعن بالأقارب ثم بعد العودة من العمل تقوم المرأة العاملة بانجاز ما بقي من الأعمال إلا أن أوقات العمل تختلف من عاملة إلى أخرى فهناك من تعمل 8 ساعات كالتببيبات، الممرضات، السكرتارية،

وهناك من تعمل في الصباح فقط، وهناك من تعمل في المساء، والبعض الآخر ليس
لهن وقت محدد كالمقابلات تقرر معظم المبحوثات في التحكم في هذا الأخير من
خلال القيام باكرا في الصباح "المقابلة رقم 4 " "أقوم على الساعة 6 صباحا
نوجد القهوة ونوجد فطور لولاد... " المقابلة رقم 11 "أنا نقوم على الساعة 6
صباحا و مرات على 5:30 لكي نحضر كل صلاح الدار قبل ما نخرج
للخدمة..." المقابلة رقم 15 "نقوم الصباح بكري نقضي كل صلاحي ونحضر
كل شغال الدار ومرات نخلي الباقي للمساء نكمل كل صلاحي..." "إلا أنّ حالتين
استثنائيتين من مجموع 30 مقابلة أرجعتنا سبب عدم تقسيمهما للوقت إلى ضيقه
وعدم استمراره على حد قول المبحوثة رقم 24 (لا أقسم وقي لأن عمل القابلة
غير ثابت، أحيانا تستدعى في الليل لهذا لا أستطيع تقسيم الوقت) إلا أنها أشارت
إلى أنها تحاول تقسيم وقتها (إلا أنني أحاول ذلك) أما المبحوثة رقم 4 أرجعت
ذلك إلى أن طبيعة العمل تأخذ منها كل الوقت وهو ما أكد لنا أن المرأة العاملة
المتزوجة أكثر قدرة وكفاءة في التحكم في عامل الوقت والحفاظ عليه بشتى
الطرق وتقديرها لأهمية المسؤولية الملقاة على عاتقها والمسار الذي اختارته هي
لنفسها وذلك من أجل إعطاء الصورة الحسنة عن المرأة العاملة المتزوجة والمرأة
ككل داخل المجتمع، كما بين لنا أيضا أن المرأة العاملة المتزوجة ما زالت تعاني
من سوء التنظيم داخل العمل المأجور والذي غالبا ما تكون نتائجه وخيمة

وقاسية عليها فرمما قد تؤدي بها إلى التخلي عن واجباتها المنزلية فتدخل في صراع دائم وهو ما قد يؤدي بها إلى الطلاق هذا من جهة ومن جهة أخرى أن طبيعة العمل كما أشارت المبحوثة في المقابلة رقم 24 التي ربما تستدعي خروجها للعمل حتى في الليل وهو ما لاحظناه من خلال إجرائنا لبعض المقابلات الليلية مع إحدى القابات التي استدعيت في الليل أن طبيعة السلطة التي يتمتع بها الرجل البطرك أصبحت تعرف اليوم نوعا من المرونة والاستجابة لرغبات وطلبات المرأة العاملة التي هي في دور الزوجة بالنسبة له. ثم كانت الإجابة على السؤال الثاني بالإجماع حول الأعمال الروتينية التي تقوم بها كل مبحوثة يوميا فأشرن إلى الطبخ، الغسيل، التنظيف، وكانت الإجابات "الروتين طياب لغسيل التنظيف..." وهذا دليل على أن الدور البيولوجي للمرأة أو الطبيعي هو القيام بالأعمال المنزلية التي تم ذكرها في للإجابات السابقة والاتفاق عليها فكلمة روتين تحمل دلالة نفسية أكثر منها اجتماعية إلا أن طبيعة الأعمال التي تؤدي يوميا ويعاد تكرارها تدفع بصاحبها إلى التلفظ بهذه الكلمة وهو دليل على بساطة الأعمال المنزلية التي تقوم بها المرأة العاملة الإطار في ضل العائلة النووية عكس ما كانت تقوم به المرأة المتزوجة في السابق فكانت رغم دورها البيتي كانت تشارك في الأعمال الزراعية كقطف الثمار، تربية الماشية، القيام ببعض الأعمال التقليدية كخياطة الزرابي، صناعة الأواني الفخارية، الطرز، الحياكة... الخ فتعدد الأعمال

وتنوعها كان يجعل المرأة في حالة نشاط دائم، أي أقل ما تجد المرأة الوقت للتفكير في أمورها الشخصية أما اليوم فكل ما تبحث عنه فقد تم انجازه وهو ربما ما جعلها تميل إلى التخلي عن بعض النشاطات التي كانت بمثابة الفضاء الترفيهي بالنسبة للمرأة، كما جعلها في روتين دائم دفع بها الركون والبحث عن البديل كالخروج للعمل المأجور، كما تشير أيضا إلى أن الأسرة الجزائرية على الرغم من انتقالها من النمط التقليد الموسع واتجاهها نحو الأسرة النووية العاملة إلا أنها لم تصل إلى درجة الحداثة بعد، ومكانة وموقع المرأة تتحقق بتأديتها لدورها الخاص بها في المنزل أي داخل الأسرة إلا أن عامل التنظيم في إنجاز الأعمال المنزلية يقوم على مدى تنسيقها بين الوقت الذي تقضيه في البيت وطبيعة الأعمال المنزلية التي أشارت إليها كل المبحوثات بأنهن ينجزن أعمالاً بسيطة أو خفيفة في مجملها على حد قولهن "طبيعة الأعمال متنوعة وخفيفة" "طبيعة الأعمال بسيطة" وهي أعمال لا تتطلب درجة عالية من الجهد والتخطيط.

- أما المؤشر الثاني فيتمثل في تمثلات المرأة للعمل المنزلي أو نظرتها له فاختلقت وتنوعت فمعظم المبحوثات أشرن إلى أنه جزء من حياتهن وأمر ممتع ولا يمكن الاستغناء عنه و أحد أدوارهن الرئيسية وهو أمر مقدس وواجب يتمشى وحسب الظروف على حد أقوالهن " العمل المنزلي واجب لكن على حسب الظروف" " عندي النوبة والعمل المنزلي واجب مسبق" " العمل المنزلي عند

أمر مليح" ولا زالت في هذا تبدو المرأة العاملة المتزوجة الإطار تأخذ على عاتقها مسؤولية القيام بالأنشطة البيتية وهذا مطابق للمحاولات التوفيقية التي تمارسها المرأة لإعطاء صورة لنفسها تضحدها بما الادعاءات القائلة أنها لا تستطيع التوفيق بين الدورين وتختلف هذه التصورات عن مجمل التصورات التي تتعلق بالمرأة الماكثة في البيت. وهذا دليل على أن تمسك المرأة بالعمل المتزلي يعتبر جزءا من دورها البيولوجي وأن المرأة العاملة و من هذا النوع أكثر إدراكا لأهمية العمل المتزلي في حياتها وبالنسبة لها على عكس ما يقال أن المرأة تلجأ للعمل المأجور من أجل الهروب من المنزل أما بعضهن أشرن إلى أن العمل المتزلي مشكل كبير بالنسبة لهن فأدلت المبحوثة رقم 3 وهي ممرضة مختصة بأن "العمل المتزلي درنجم **dérangement** كبير مشكل كبير بالنسبة لي" أما المبحوثة رقم 10 فأشارت إلى أن العمل المتزلي أحد المعوقات الكبرى على حد قولها " العمل المتزلي عندي عبئ ثقيل غير ما لقيت كفاه ندير" أما المبحوثة رقم 14 أشارت إلى أن العمل المتزلي أحد المشاكل التي تعاني منها المرأة " العمل المتزلي مشكل كبير " العمل المتزلي عندي نوع من العذاب" فكان عدد المبحوثات اللائي أظهرن تدمرا واستياء كبيرا نحو العمل المتزلي 4 من أصل 30 مبحوثة ويؤخذ من هذه التصورات للعمل المتزلي أن مكوث المرأة في المنزل لا يعني أنه بمنأى عن الانتقادات والتقشير مقارنة مع المرأة العاملة التي تحاول أن تثبت العكس القائل

بأن نجاحها في جانب هو فشل أو تقصير في الجانب الآخر. هذا ما هو واضح من خلال تماشي الأفكار التسلطية الواضحة في ممارسة السلطة الأبوية من طرف الزوج التي استطاعت المرأة أن تتمكن بعملها من تخفيض حدتها.

خلاصة:

يلعب العمل المنزلي دورا هاما في حياة المرأة فهمهما كانت صفتها أو طريقة عيشها لا يمكنها التخلي عنه فهو يمثل جزءا من مكوناتها البيولوجية، كما يصنع هويتها، فتربة الأبناء ورعايته، ترتيب المنزل، تنظيف وغسل الملابس، الطبخ،... الخ هي عبارة عن مجموعة من المهم النشاطات اليومية التي تدخل في يوميات المرأة العاملة التي تحتاج إلى نوع من الحكمة والكثير من التخطيط للوصول إلى مخطط متكامل من شأنه أن يحافظ على إنجاز هذه الأعمال في وقتها المخصص لها وفي الوقت ذاته يساعد المرأة على العمل خارج المنزل فقد كشفت أحدث الدراسات التي أجريت في جامعة براون على النساء تمضين ما يقارب من 40 ساعة أسبوعيا في أداء الأعمال المنزلية في حين أن ساعات عمل الزوج في الأسبوع لا تزيد على 17 ساعة، وهذا ما يدل على أن المرأة تسعى جاهدة للحفاظ على مكانتها ودورها في العائلة وتسعى لأن يكون لها دورا آخر خارج العائلة يتمثل في مشاركتها في التنمية الاقتصادية من خلال توظيفها في إطار

رسمي يتمثل في العمل المأجور وهو ما سمح لها بتحدي الواقع وإثبات وجودها
رغم ما يشغل كاهلها من أعمال منزلية.

الجزء الثاني: علاقة المرأة المتزوجة الإطار بالعمل المهني.

تمهيد : إنّ عمل المرأة ضرورة حضارية، فرضتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والحاجة النفسية عبر الزمن، فلقد مارست المرأة العمل منذ فجر التاريخ، وهي ما زالت تعمل إلى اليوم إمّا داخل البيت أو خارجه أو تقوم بالعملين معاً، فهي منذ نشأتها كفتاة كانت تعمل في بيت والديها، أو كأن تعمل في بيت زوجها، أو خارج البيت فقد كانت تمارس كثيراً من الأعمال الزراعية والاقتصادية الحرفية والمهنية، وهنا يمكن الإشارة باختصار إلى تاريخ عمل المرأة الجزائرية، لقد كانت الفتاة تشارك أسرتها في العمل الزراعي فضلاً عن عملها داخل المنزل، وبعد الزواج أخذت تعمل مع أسرتها في الزراعة. وما يتصل بها من أعمال فرعية كتصنيع منتجات الفاكهة والماشية، ومن تربية للدواجن وغير ذلك، بالإضافة للأعمال المنزلية الأخرى، ولكنها في كل الحالات لم تكن تتقاضى أجراً على ذلك، لقد واكبت المرأة الجزائرية تقدم مجتمعتها وشاركت في تنميته، وخاصة حينما توسعت المدن وتنوع الصناعات والأعمال، وفي ظل العمل الزراعي كانت المرأة تؤدي دوراً مهماً في هذا العمل سواء عن طريق مشاركة أسرتها، أو عن طريق الاستقلال في العمل وتحمل المسؤولية بمفردها في غياب الأب أو الزوج لقد كانت المرأة تسهم في العمل الزراعي عن طريق المساعدة في الحراثة واستصلاح الأراضي للزراعة، وفي بذر الحبوب، وجمع الحصاد، وزراعة أشجار

الفاكهة والخضراوات وغيرها، وكانت المرأة الريفية تقوم بتلك الأعمال في نطاق العمل الأسري غير المأجور وفي مجال الحرف والصناعة، فقد كانت تمارس أعمالاً مختلفة كطحن الحبوب وصناعة الخبز والخياطة وصناعة مشتقات الحليب وصناعة النسيج، وبعض المهن الأخرى. ولم تكن تتقاضى أجراً عن ذلك إلا في بعض الحالات حينما تعمل لصالح أسر أخرى، أو حينما تصنع مواد للبيع، كمشتقات الحليب والدواجن، أو الملابس وغير ذلك وإلى جانب تلك الأعمال المنتجة قامت المرأة بأعمال غير إنتاجية لقاء أجر تناله من خلال ممارستها لمهنة التطيب والقبالة كما مارست حرفة التجميل والتزيين للنساء، كما عملت خادمة في البيوت، وقد كانت تشارك في الحروب بحمل السلاح ومداواة الجرحى وغير ذلك غير أن عملها هذا أخذ يتطور بتطور المجتمع، ومع تغير البناء الاجتماعي والاقتصادي فقد أخذت أعمالها تتنوع منذ منتصف القرن العشرين تقريباً حيث شهد بداية نهضة حضارية للمجتمعات العربية وخاصة مع تزايد توسع قاعدة التعليم للفتيات، فأصبحت المرأة تعمل في مجال التعليم والطب والإدارة وغيرها، إذ سجل عدد النساء العاملات بالجزائر تطوراً ملحوظاً رغم أن النسب الإجمالية للنساء العاملات مقارنة بنسب الرجال تبقى ضعيفة و ذلك بفضل العديد من الإجراءات التي اتخذت من أجل توفير مناصب الشغل وترقية إدماج المرأة في مسار التنمية و تنفيذ معطيات آخر تحقيق أعدته مصالح الديوان الوطني للإحصاء حول

التشغيل أن عدد النساء العاملات في الجزائر بلغ 1 346 876 امرأة، أي 15.7 % من مجموع عدد العمال منها 19.7 % في الوسط الحضري نظرا لما توفره المدن من فرص للتشغيل و 9.2 % فقط بالمناطق الريفية حيث ظروف العمل تبقى غير مشجعة بالنسبة لشريحة الجنس اللطيف.

- كما تفيد ذات المعطيات أن عدد السكان النشطين بصفة عامة عرف نسبة تطور متوسطة خلال السنوات الأخيرة قدرّت بحوالي 3 % وبلغت نسبة الرجال بـ: 2.5 % في حين قفزت نسبة النساء الناشطات بـ 45.9 % ويشهد هذا التحسن حسب المتتبعين، على التطورات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري فيما يتعلق بنظرته للعمل النسوي من جهة أخرى، تفيد المعطيات الإحصائية لسنة 2007 أن عدد النشطين بالجزائر بلغ 5948000 شخص أي 5.25 % من فئة النشطين و تشكل النساء نسبة 15.7 % من مجموع الأشخاص العاملين، هذا ما يؤكد مواصلة مسعى تحسين التشغيل بالنسبة للمرأة مقارنة بسنة 2006 حيث بلغت النسبة 12.6 % واستحوذت النساء على أكبر حصة من مناصب الشغل تأتي اللواتي يتراوح سنهن ما بين 25 و 44 سنة تليها شريحة 45 و 54 سنة لتبدأ هذه الفرص في التضاؤل ابتداء من سن 55 سنة، وبرز ما أكدته معطيات الديوان أن أهم شريحة للنساء العاملات أي 417 ألف امرأة ذات مستوى جامعي، تليها شريحة المستوى الثانوي (340 ألف)

ثم المستوى المتوسط (234 ألف) وأخيرا من ليس لهن أي تكوين بمجموع 188 ألف امرأة، وبالنسبة للحالة المدنية للنساء العاملات فتحتل المطلقات أو اللواتي في حالة انفصال ويتراوح سنهن ما بين 40 و 44 سنة الصدارة بنسبة 25% مقابل 22.8 % من النساء المتزوجات العاملات و 6.1% فقط من النساء العازبات من نفس السن، و يأتي قطاع التجارة و الخدمات بنسبة 69% من مجموع الميادين التي تنشط بها المرأة، ثم يليها قطاع الصناعة بنسبة: 25.2 % والفلاحة بـ: 4.3% وأخيرا قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يبقى اقل جاذبية للعنصر النسوي بمعدل 1.5 % فقط، ورغم هذا التطور "الاجابي" بالنسبة للنساء الناشطات، إلا أن المشاركات في أشغال الندوة الوطنية الأولى لنساء الأعمال الجزائريات التي نظمها مؤخرا المرصد الجزائري للمرأة اعتبرت أن نسبة اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي تبقى ضعيفة وبهذا الشأن دعت المشاركات إلى رفع نسبة اندماج المرأة في الحياة الاقتصادية ومنحها كافة التسهيلات اللازمة خاصة في مجالي الاستثمار و التكوين، ويجرد التذكير بالسياسات الوطنية التي لم تتوان في الاهتمام بتطوير ميكانيزمات سوق العمل المكرسة للمساواة بين المرأة و الرجل أمام الفرص التي يوفرها السوق الوطني وسمح التزام الدولة من خلال هذه الإجراءات بترقية الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة و ذلك ما تؤكدُه النتائج المشجعة لنسبة المشاركة النسوية

في مجال الإنتاج حيث اقتحمت مجالات كانت في وقت ليس ببعيد حكرا على الرجل، وما يؤكد هذا على سبيل المثال مشاركة المرأة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 9.5% (1)، حسب معطيات المرصد الجزائري للنساء التي تفيد أن هناك 25 ألف سيدة أعمال تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية.

- يتبين لنا من خلال الإحصاء العام للديوان الوطني أن المرأة الجزائرية

اكتسحت مختلف القطاعات والمهن وبنسب متفاوتة تبعا لاستعداداتها البيولوجية وقدراتها العقلية وطاقاتها الجسمانية، فخروج المرأة للعمل له أسبابه ودوافعه، فالمرأة تشكل نصف المجتمع وأهميتها تكمن في تشغيلها لأن العمل بالنسبة إليها يمنحها ثقة كبيرة بنفسها ويقوي من شخصيتها ويدفعها للمساهمة وبقدر كبير في تطوره وتنميته، إضافة إلى ما يعكسه من تأثيرات إيجابية على شخصيتها تمنحها القوة والقدرة على مواجهة المصاعب والمشاكل التي تواجهها في الحياة وفي شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتصبح أقدر على حل هذه المشاكل بالوجه الصحيح، وينعكس ذلك إيجابا على مجتمعها وأسرقتها، إلا أن عملها يزيد من متاعبها ويشكل ضغطا عصبيا ونفسيا عليها... الخ ذلك لأن سعيها وراء الرزق يلزمها بالعمل وفي ظروف تحملها وحدها مسؤولية المنزل وتجعلها تتخذ من العمل وسيلة للتهرب من المشاركة في الأنشطة المختلفة وتتخذ من ذلك ذريعة

(1): الديوان الوطني للإحصاء والتشغيل، وزارة التضامن والتشغيل الوطني، الجزائر، ص45.

لتجنب الصداقة التي يترتب عليها عوزها للروح الاجتماعية وعجزها لإقامة
صلات وعلاقات اجتماعية سليمة(1)، فتعدد مسؤوليات المرأة بين المنزل والعمل
يعطيها معرفة واسعة وفريدة في تحمل المسؤولية العائلية، مما يؤهلها للتأثير على
مجريات الحياة بشقيها العام والخاص، ومن خلال إجراء المقابلات اتضح لنا أن
وضعية المرأة العاملة الجزائرية المتزوجة قد استطاعت أن تؤثر في العديد من
الجوانب السلطوية داخل الأسرة كتحديد القرارات المصيرية بالنسبة لها والتي تحد
من أدوارها كالعامل خارج المنزل فتبين من خلال الإجابات على السؤال الذي تم
طرحه على المبحوثات حول ما إذا كان عملهن قبل الزواج أم بعده أجبن
بالإجماع على أنهن كن يعمل قبل الزواج وهو دليل على أن عمل المرأة تخطى
حدود المحيط العائلي عكس ما كن عليه في السابق فالمرأة في النظام
البطريكي(الأبوي) لا تخرج من المنزل إلا للضرورة أو الحدود المحيطة بالمنزل
كالمرزعة أو الزيارات العائلية، وهو ما يدل على أن طبيعة السلطة التي كانت
تخضع لها قبل الزواج في ظل النظام البطريكي تعرف نوعاً من الديمقراطية والحرية
في اتخاذ القرارات كما مكن المرأة من فرض رأيها ومواصلة العمل حتى بعد
الزواج وبالتالي أصبح هذا الأخير عاملاً مدعماً لدور المرأة خارج البيت وهو ما

(1): رياض إبراهيم أحمد، "المرأة العاملة بين المسؤولية المهنية وانجاز الواجبات المنزلية"، صحيفة تشرين، بدون

عدد، الصادرة بتاريخ 2001/02/11.

تأكد لنا من خلال موافقة معظم الأزواج على مواصلة العمل على الرغم من تحمل الزوج للمسؤوليات العائلية، فنلاحظ هنا أن المرأة استعملت عملها كقوة مؤثرة على الزوج حتى أن بعض المبحوثات لاحظنا في أثناء إجابتها على هذا السؤال أثناء المقابلة استعمالهن لحركات تهديديه في حالة رفض الزوج لعملها على حد قول المبحوثة رقم 3 التي وافقت حركاتها أقوالها (بعد مداولات طويلة وافق الزوج حتى هددته بعدم الزواج مهما كانت الظروف) تبين من خلال هذه الأجوبة أن المرأة المتزوجة أصبحت أكثر تمسكا بعملها اليوم فهي تملك مؤهلات سمحت لها لمنافسة الرجل ومساواته في المرتبة وساعدتها على اكتساب أدوار أخرى غير أدوارها الطبيعية وفي دراسة أجريت عن رغبة المرأة العاملة في الاستمرار في العمل بعد الزواج تبين أن 80% من النساء العاملات يعتبرن الزواج والانقطاع عن العمل نهاية لمتاعبهن وفرصة للراحة من مشاق العمل وأجابت 38% منهن لا يستطعن التوفيق بين العمل ومسؤوليات الأسرة ونسبة 26% منهن انقطعن عن العمل بعد الزواج لعدم موافقة الزوج والأهل عن العمل⁽¹⁾، بالإضافة إلى أن المرأة العاملة إذا مارست أدوارا تتعارض مع واجباتها الأساسية في الأسرة يشعر زوجها بأن الوحدة الأسرية بدأت تدريجيا تفقد

(1): مصطفى عوفي، المرجع السابق، ص 130.

مقوماتها القاعدية، وإذا تمسكت بالمعايير التقليدية لتقسيم العمل ينجم عن ذلك شجارات ومنازعات مستمرة بينهما(1)، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يخص عمل المرأة خارج المنزل بعد الزواج أن لها تأثير مزدوج يتحدد تبعاً للبعد الطبقي، ففي الطبقتين العليا والوسطى يؤدي إلى العديد من مظاهر عدم الاستقرار الزواجي نتيجة لانشغالها بالعمل لفترات أما في الطبقة الدنيا فيعد أمراً حيويًا هاماً للمساهمة في الإنفاق وهذا بدوره يساعد على تحقيق التوازن والاستقرار الزواجي، كما تؤكد العديد من الدراسات أن العلاقة الزوجية تكون إيجابية في حالة تفهم الزوج لطبيعة الظروف المحيطة بزوجته العاملة في عملها وما ينتج من مسؤولية جديدة تأخذ من طاقتها العقلية والجسمية جزءاً كبيراً كما تعتبر أساساً لتكافؤ الزوجين وتفاهمهما إلى جانب الضغوطات الاجتماعية التي تواجهها في إطار سعيها للجمع بين مسؤولياتها الأسرية والمهنية، وأصبح التقاؤها بزوجها التقاء سريعاً دون أن يوجد الرابطة الاجتماعي والنفسي الذي يربط بين أفراد الأسرة ليضعوا مصالحهم فوق كل اعتبار فأصبح الزوج يعيش في عزلة شعورية ولم تعد رئاسة الأسرة عما كانت عليه في السابق بدرجة العنف والتسلط الذي كانت عليه في الأسرة الممتدة بل أصبح الزوج أكثر تفهماً لوضعية زوجته

(1): أحمد لوريد، " المرأة والحضارة "، مجلة عالم الفكر، العدد الأول، 1976، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص76.

العاملة إلى جانب مساواتها في إطار اتخاذ القرارات المتعلقة بالأسرة، فخروجها للعمل منحها نوعاً من الاستقلالية وبالمقابل ضعف سلطة الرجل وفي هذا السياق ذهب "هير" "Heer" إلى أن المرأة العاملة في الأسر الأيرلندية تمارس تأثيراً في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من التأثير الذي تمارسه المرأة غير العاملة ينطبق ذلك على المرأة العاملة في الطبقة المتوسطة فأصبحت العلاقة تقوم بين الرجل والمرأة على أساس المساواة (1)، ومن جانب آخر فإنّ لاشتغال الزوجة آثاراً إيجابية تتمثل في مساعدتها على تجاوز مخاوفها وبمنحها إحساساً بالقيمة والأهمية، ويدفعها للاشتراك في الحياة العامة ويحميها من مشاعر الضياع والفراغ، كما أنّ عملها يخفف من مشاعر التبعية للرجل التي عاشتها في زمن سابق كما يخفف اشتغالها من قلق زوجها نتيجة شعوره بالأمن في المستقبل في الحالات الطارئة، أو في حالة وفاته ويجعل منها رفيقاً وصديقاً للزوج في كثير من النشاط الإنساني، ومن شأن هذا أن يصرف الزوج عن الابتعاد كثيراً عن المنزل وتشجيعه على التعاون البناء واستيعابها لطبيعة عمل زوجها يمكنها من التفاهم والأخذ والعطاء مع شريك مكافئ يجد فرصة للتخفيف من التوترات النفسية الناشئة عن مشاكل العمل فميدان عمل المرأة هو المكان الذي تخفف فيه عن متاعبها النفسية الناتجة عن المنازعات الزوجية، وروتين العمل المنزلي... الخ وقد أكد ذلك السؤال الذي

(1) أحمد لوريد، المرجع السابق، ص 77.

طرحناه حول تماثلها وتصوراتها للعمل المهني فتنوعت تصوراتهن للعمل فمنهن من قالت بأن العمل هو بالنسبة للمرأة سلاح تستعمله للدفاع عن نفسها والتخلص من سلطة الرجل وفي نفس الوقت يمثل شخصيتها وهو ما أدلت به المبحوثة رقم 23 "العمل المهني يمثل شخصية المرأة وهو السلاح الوحيد عند المرأة" أو مكان للراحة النفسية أو بيتها الثاني مصدر للرزق على حد قول المبحوثة رقم 4 "العمل المهني عندي دراهم" أو "خيرت العمل المهني من أجل الشهرية فقط" أو مجال للراحة النفسية "نبغي خدمتي لأني نلقا فيها راحتي النفسية" كما أشارت المبحوثة رقم 26 إلى أن العمل المهني هواية ليس إلا " خيرت العمل لأنه هواية وأحببت العمل" فالزوجات العاملات يدركن أن العمل المهني هو سلاح بالنسبة لهن لأنه المخرج الوحيد إن صح التعبير للتخلص من أنواع السيطرة سواء كانت معنوية نفسية أو مادية أو اجتماعية وهو دليل على ملائمة وتوافق العمل مع رغباتهن وقدراتهن وهو في نفس الوقت دافع معنوي قوي يساعدهن على الموازنة والتوفيق بين العمل والمنزل، وهذا يعني أن العمل المهني للمرأة ليس هو فقط الدخل المادي إذ له آثار نفسية واجتماعية "نبغي خدمتي لأني نلقى فيها راحتي النفسية" وهو تعبير واضح عن مدى الأثر العميق من خلال العمل المهني في نفسية المرأة العاملة، كما أن له آثار اجتماعية تتعلق خاصة بتوسيع حلقات العلاقات والروابط الاجتماعية والتفاعلات المتبادلة ولا يمكن أن يكون للعمل هذا الدور كله في

تغيير جملة من القيم المتجذرة إلا إذا كان قد حقق نتائج وتأثيرات قد مست المرأة العاملة في حد ذاتها جعلتها هي الأخرى تغير نظرتها إلى العالم الخارجي البادية في سعيها للتغيير .

2: أما بالنسبة للسؤال الذي يعتبر همزة الوصل بين المحور السابق والمحور التالي والمتمثل في تأثير العمل المهني على المرأة في أداء وانجاز الأعمال المنزلية فهو سؤال محوري يربط بين العمل المهني وأداء العمل المنزلي مدعما بالسؤال الأخير في هذا المحور والذي يدور حول إمكانية التوفيق بين العمل المهني والمنزل فالناس المستخدمين بصورة منتظمة يقضون أكثر وقتهم خلال ساعات العمل وفق برنامج زمني يحدد إيقاعات النشاط و ومستوياته واتجاهاته، وقد ينطوي هذا الجدول الزمني على جوانب سلبية كثيرة كالإرهاق والضعف النفسي وغير أنه يعطي اتجاهها محددًا نسبيًا للأنشطة اليومية" (1).

وعليه تقضي المرأة العاملة معظم وقتها خارج المنزل حيث يبدأ العمل غالبًا على الساعة 8 صباحًا إلى غاية الساعة 16:30 مساءً فهي تبقى في العمل أكثر من بقائها في المنزل، وفي هذا الصدد يقول فيلسوف الوضعية "أوجست كونت" "ينبغي أن تكون حياة المرأة بيتية وأن لا تكلف بأعمال الرجال، لأن

(1): أنتوني غندر، "علم الاجتماع مع مدخلات عربية"، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة

ذلك يقطعها عن وظيفتها الطبيعية ويفسد مواهبها الفطرية وعليه فيجب على الرجال أن يتفوقوا على النساء دون أن ينتظروا منهن عملاً مادي⁽¹⁾، فالمرأة العاملة وخاصة المتزوجة إذا انقضت معظم وقتها اليومي في العمل فالإرهاق والتعب يقللان من فعاليتها وحيويتها داخل البيت إلا أنها تضحي بصحتها من أجل تحقيق التوازن بين عملها وبيتها وهذا ما صرحت به الباحثة رقم 14 "التوازن بين العمل المنزلي والمهني كان على حساب صحي" أما بالنسبة إلى الموازنة بين العمل والمنزل والذي له علاقة بالسؤال السابق فأجابت معظم المبحوثات بقدرتهن وتمكنهن من التوفيق بين العمل والمنزل فكانت إجابتهن صريحة ومباشرة تقول الباحثة رقم 12 "حققت التوازن بين العمل والمنزل"، الباحثة رقم 22 "إنني أحاول جاهدة حتى لا أكون امرأة فاشلة إذ أنهض باكراً لتحضير الفطور وبعد تناوله آخذ أطفالي إلى المدرسة وبعدها أتوجه مباشرة إلى العمل وأقوم بعملتي على أكمل وجه، وفي المساء أمر على الأطفال في المدرسة ومباشرة بعد الرجوع أجلس بعض الوقت مع أسرتي، ثم أتوجه إلى تحضير العشاء وترتيب بعض الأمور وهكذا..." فالظاهر أن المرأة العاملة لا تعرف انقطاع في يومها بل تعيش الوقت بصفة متواصلة إذ يبدو في هذا المعاش على أن العمل المنزلي والمهني يشكلان حلقة دائرية متصلة تدور فيها المرأة العاملة، ويعتبر هذا التحول

(1): محمد بن عبد الله، "عمل المرأة بين الواقع والمأمول"، دار القاسم للنشر، الرياض، سنة 2000، ص4.

المصاحب لخروج المرأة إلى العمل بقدر ما أفرز ظواهر جديدة بقدر ما أفرز صعوبات وعقبات أخرى عليها ، يستدعي منها الأمر تجاوزها وتطرح من خلال هذا أن الرجل الذي يتفوق عليها بالعمل المهني أضحى بعد خروجها للعمل تفوقاً ضئيلاً وذلك في إشارة منها إلى تجديد الأدوار ومساواتها بعمق معتمدين في ذلك على عامل التنظيم ليس إلاً.

-إلا أن هناك بعض المبحوثات فاختلفت إجابتهن حول إمكانية التوفيق بين العمل والمترل فأدلت المبحوثة رقم 6 بـ " أنا نسكن مع العائلة الكبيرة وبين العلاقة مع أهل البيت يعاونوني في كل شئ لأن العمل المهني يعيقني في القيام بالأعمال المنزلية" والمبحوثة رقم 16 "نعم يعقني العمل المهني في أداء العمل المنزلي راك شايف المرأة لي تسكن مع أهل الزوج تتعاون معاهم على شغال الدار ومرات تكون الدالة كل نهار تقوم وحدة بالأعمال المنزلية..." أرجعن سبب عدم قدرتهن على التوفيق بين العمل والمترل إلى نوع العائلة، فالعائلة الموسعة تعتمد نظام النوبة في إنجاز الأعمال المنزلية عكس العائلة النووية التي تقوم فيها الزوجة بأعمال بنفسها إلا إذا كان هناك تدخل من قبل الزوج لمساعدتها أو استئجار خادمة من أجل العمل المنزلي، أما أن هناك بعض المبحوثات أرجعن عدم قدرتهن على التوفيق بين الدورين إلى عامل الوقت فالعمل يأخذ الوقت أكثر من البيت وهو راجع إلى طبيعة العمل الذي شغله المرأة

والدليل على ذلك تقول المبحوثة رقم 14 وهي سكرتيرة لدا المدير "راك تشوف معنديش حتى وقت الراحة نخدم فوق طاقة وخاصة في غياب المدير كل شي يطيح على راسي" أما المبحوثة رقم 26 وهي محاسبة تقول "نخدم 24/24 وبعض الأحيان ندي خدمتي نكملها في البيت surtout كي يكون control نمرض في راسي" ، وخلاصة هذا العنصر أن التوفيق بين دورين يحتاج إلى وضع مخطط يومي يراعي فيه الوقت والجهد والبحث عن مساعدات حتى ولو كانت بسيطة، خاصة العناية بالأطفال لأنها تمثل العائق الوحيد بالنسبة للمرأة العاملة إلا أن المبحوثات على الرغم من أنهن يعانين نوعاً ما من ضيق الوقت إلا أن العمل لا يعرقل تربية الأولاد على حد قولهن تقول المبحوثة رقم 15 "صحيح أنني أتغيب كل النهار لكنني أحاول تعويض هذا النقص بملازمتي لهم والمرح معهم والحمد لله أولادي يمتلكون تربية صالحة وأوفر لهم بعض اللعب الإلكترونية، وأنا لا أشكر نفسي لكنني أحياناً أشعر بالذنب تجاه هذا وأخاف على مستقبلهم لهذا أحياناً أكون صارمة وأتتبع سلوكياتهم حتى مع الزملاء" وهو إشارة واضحة إلى تمكن المرأة العاملة من تحكمها في الأمور وحرصها على أولادها حتى في وقت العمل ضف إلى ذلك أن دور الحضانة تلعب دوراً فعالاً في مساعدة المرأة على تربية أبنائها تقول المبحوثة رقم 25 "عندي أولادي نديهم للروضة كي نمشي للخدمة ونردهم كي نخرج كذلك والحمد لله كي نسأله يخبروني على كل شي ويكونوا فرحانيين..."

ورغم هذا لا يمكن الأخذ بهذه الأجوبة قطعاً لأن المرأة العاملة قد تريد دفع هذا الاعتقاد المشين لها وإعطاء صورة حسنة عن نفسها إلا أننا تجرأنا وطرحنا نفس السؤال على بعض النساء المتزوجات وماكثات بالبيت كمحاولة منا للتحقق من صدق كلامهن وهو ما بين لنا العكس. بمعنى أن أبناء الزوجات العاملات هم أقل رعاية وتربية وغير مكثفين اجتماعياً ويعانون من نقص الحنان، في حين أجابت بعضهن أن أطفال المرأة العاملة مثلهم مثل أطفالنا والمهم في ذلك أن يروها ولو لساعة في جو اجتماعي، وقد بينت "ترانس مور" في مقارنة لأطفال ربوا إلى سن الخامسة بعضهم في البيوت من طرف أمهاتهم وبعضهم من طرف مؤسسات تكون الأم فيها غائبة، فأتضح أن أطفال المؤسسات في حالة غياب الأم يتأقلمون مع الأحواء الجديدة ونادراً ما يبدوون الحيرة والخوف الظاهر على أطفال المجموعة الأولى في نفس الظروف ايمتازون بالرزانة والثبات عن المجموعة الثانية" (1).

-بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الذي من شأنه أن يوفر الأدوات المنزلية التي تساعد المرأة لأداء واجباتها المتعلقة بالأعمال المنزلية في وقت وجيز كما أن التوفيق بين العمل والمنزل يرتبط بقوة شخصية المرأة ومدى صبرها وتحملها لأن أداء هذا الدور ارتبط دوماً بالرجل فهو مسؤول عنها مسؤولية تامة

(1): BETTY FRANTZEN : Influence du travail professionnel de la femme sur l structure familiale:Belgique, P245,246 .

فضلا عن مسؤوليته اتجاه الأولاد وهذا قد جعله مقيد ومحمل بتبعات عديدة لأنه هو وحده الذي المال والزوجة ترهقه بمطالبها المختلفة وتضع على عاتقه مسؤولية تحديد مكانة الأسرة ووضعها في المجتمع، والمرأة العاملة تستطيع تخفيف تبعات الرجل وقيوده مما يؤدي إلى تحرره "المرأة العاملة تكسب المال مثل الرجل ويؤثر هذا على علاقة الرجل بالمرأة حيث يتضح بينهما التعاون فاشتغال المرأة يخفف من قلق الرجل"⁽¹⁾. وبهذا فان عمل المرأة يؤثر بالإيجاب على الزوج فهي أولا تقتسم معه دور المسؤولية على البيت ومن جهة أخرى تساعده في الإنفاق على الأسرة وزيادة الدخل المادي للمشاركة في مصارف الإيجار، والكهرباء، الماء، الهاتف... الخ الأمر الذي أحدث نوعا من التوافق الزوجي وهو ما لمسناه من خلال حول الأجرة وماذا حقق لها العمل المهني .

3: نظرة الزوج لعمل زوجته غالبا ما تخرج المرأة للعمل قبل الزواج وهذا ما حصل مع أغلبية المبحوثات حيث حافظن على عملهن حتى بعد الزواج، فقد يصل الزوج إلى مرحلة معينة لا يعمل فيها وذلك عندما يحال إلى المعاش ولا يزاوئ أي نشاط أو عمل آخر إلا أنه لا يساعد زوجته بصورة مرضية بل قد يكون معوقا لها في كثير من الأحيان بكثرة طلباته والزوج ينظر إلى عمل زوجته غالبا من وجهة نظر اقتصادية ومادية من خلال مقاسمتها الأجر وهذا ما أكدته

(1) : كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 290.

لنا المبحوثة رقم 1 " نقسم الخلصة بين الزوج والأولاد ونخلي الباقي عندي " والمبحوثة رقم 3 " ران نبنوا فالدار وران نتعاون على البني " أما المبحوثة رقم 15 فأشارت إلى أنها تقوم بمهام الزوج بعدما أحيل على القاعد وهو في حالة مرضية صعبه " ونصرف على الدار ومرات يطلب مني الخلصة كي يكون محتاج " الخلصة نخصص للأسرة أكثر من نفسي مع خلصة الزوج " فالمرأة تشارك في نفقات ومتطلبها الأسرة بأكبر جزء من أجزائها لتحقيق رغبات أبنائها وتعويض غيابها عنهم، وفي المقابل هناك بعض الرجال لا يطالبون أزواجهم بالأجرة بل يتركون لمن حرية التصرف في ميزانية البيت إذ تقول المبحوثة رقم 8 " نجتمع كل الخلصة نتاعي ونتاع الزوج ونتصرف بها على حساب الضروريات "، " عندي خلصتي نساعده ويساعدني " وهذا أمر مشجع بالنسبة للزوجات العاملات ويثبت مدى التوافق الزوجي بينهما ورضا الأزواج عليهن وعلى عملهن وذلك ما أكدته بعض الإجابات مثل إجابة المبحوثة رقم 19 " رأي الزوج هو لي شجعتني على العمل " والمبحوثة رقم 18 " رأي الزوج قابل الخدمة داير في ثقة كبيرة " و رقم 13 " زوجي راضي بعلمي " فمن خلال هذه التصريحات نستشف أن طبيعة العلاقة الزوجية في الأسرة النووية وإن صح التعبير العاملة تعرف نوعا من التغيير والمرونة والتعاون بين الزوجين عكس ما كانت عليه في السابق فالكل يخضع لسلطة الأب، فالقرارات لا تناقش وكل ما يقال يطبق على غرار الزوجة التي

تمثل العنصر الأول الذي يخضع لسلطة الزوج في كل شئ وتعمل على تنفيذ أوامره وتلبية رغباته مهما كانت صفتها، كما يتبين لنا أيضا أن الأسرة الجزائرية تنتقل تدريجا من الطابع التقليدي والأسرة الممتدة إلى العائلة النووية التي يعمل فيها الزوجين وتتكون من أربع أفراد على الأكثر وغيرها من المميزات التي تساعد على انتشار هذا النوع من العائلات وخصوصا بين الأوساط العمالية والمدن الصناعية والحضرية التي تتداخل فيها القيم الثقافية وتنصهر في الحدود العرقية .

خلاصة:

أصبحت المرأة تشارك الرجل كسب العيش، وأصبح زيادة دخل الأسرة عن طريق عملها ضرورة اقتصادية يرتضيها المجتمع الحديث، حيث عملت المرأة في مجالات شتى كما قامت بخدمات شخصية، فقدرت المرأة على القيام بواجبات الوظائف العامة لا تختلف عن قدرة الرجل ولا يوجد اختلاف في القدرات يعود إلى طبيعة المرأة ذاتها هو اختلاف موجود مثله بين الرجال أنفسهم ولا يوجد رجل أو امرأة يستطيع القيام بكل الأعمال، وقد أدى عمل المرأة إلى زيادة استقلالها الاقتصادي، وتغيير مكانتها في الأسرة، وقضية عمل المرأة ليست منافسة بين الرجل والمرأة ولكن واجب أن تعمل المرأة لتكون بجانب الرجل لتشاركه الكفاح وتشجعه على النجاح وقد ينظر إلى خروج المرأة المتزوجة للعمل المأجور نظرة استغراب وعدم ارتياح مهما كانت الأسباب أما اليوم أما اليوم فقد اشتدت الضغوط الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية على الأسرة فاضطر الأزواج على الرغم من القيم الذكورية التي يتشبعون بها والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من حرية المرأة وتقلص من أدوارها لتحصرها ضمن إطار البيت إلى الموافق على مغادرة المنزل إلى المصنع أو المكتب أو المدرسة أو المستشفى... الخ لتقوم بعمل مهني أو نشاط صناعي من شأنه أن يطور مداركها ويفتح لها المجال للمشاركة في التنمية العامة للبلاد.

الجزء الثالث: تقسيم العمل المتزلي بين الزوجين.

تمهيد: إن الوظيفة الثانوية للمرأة أفرزت تحديات على مستوى الأسرة ومسؤوليات جسيمة ومتاعب ألقىت على عاتق المرأة فبعدما كانت مشاركتها في ميدان الزراعة في إطار المجتمع الريفي، ارتقت هذه المسؤوليات إلى مستوى أعلى، وبصورة مستقلة عن أفراد أسرتها وبالأخص زوجها بهدف إشباع رغبتها في إثبات وجودها وتدعيم مركزها وتحسين المستوى المعيشي للأسرة كما امتد هذا التأثير إلى العلاقة الزوجية، فحياة المرأة العاملة تدور في ثلاثة حلقات مليئة بالصعوبات إذ تغادر بيتها في ساعة مبكرة من الصباح لتواجه مشاكل المواصلات والانتقال إلى مقر العمل ثم العودة بعد ساعات العمل لتواجه أعباء النظافة وترتيب البيت وإعداد الطعام، ورعاية أطفالها وزوجها، فهي دائما مشغولة الدهن بمسئولياتها البيتية⁽¹⁾، غير أن خروجها للعمل أدى إلى تغيير في القيم الأسرية واتجاهات السلوك والأدوار، وتجسدت في انهيار تقسيم العمل داخل البيت وخارجه، فطالما أن الزوجة تعمل فعلى الزوج التخلي عن مفهومه التقليدي والمساهمة في مسؤوليات زوجته في حين التحقت بأعمال كانت حكرًا على الرجل، وهذا ما أدى إلى زيادة حدة التناقض والصراع بينهما⁽²⁾، كما

(1): أصلان خليفة، "الحركة النسائية الحديثة"، المطبعة العربية الحديثة، بيروت، لبنان، 1973، ص143.

(2): محمد السويدي، "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون تاريخ،

ساهمت المرأة من خلال قيامها ببعض المهام التي كانت من مسؤوليات الرجل مثل التسوق اليومي، دفع الفواتير،... الخ فالخط التقليدي إن صح التعبير الذي كان يميز الوظائف الذكورية عن الأنثوية في البيت وحتى خارجه أصبح أقل وضوحا من ذي قبل وذلك بمشاركة الرجل للمرأة في مسؤولياتها الأسرية.

- وفي الحقيقة أن إدارة البيت من واجبات وأولويات المرأة لكن إقبالها

على العمل المأجور في المؤسسات الإنتاجية والخدماتية أدى إلى تغيير دورها الأسري التقليدي ومكانتها وأوجب عليها تنظيم عملها المنزلي بما يتفق وطبيعة عملها الخارجي، كما فرض ضرورة مشاركة الزوج والأبناء في أداء المهام المنزلية وزادت الحاجة في بعض المجتمعات الأرستقراطية إلى مديرات المنزل والخدم كما بينت الدراسة الأمريكية التي قام بها " بلوف وولف " " Blobs/Wolfe " سنة 1960، أنه عادة ما يقوم الزوج بمساعدة زوجته في المهام المنزلية بنسب متفاوتة نسبيا بين الأزواج بحسب وقت فراغهم ودرجت تطورهم بالنسبة للأيدولوجية التقليدية بالنسبة لأدوار الجنسين، كما خلصت دراسة "بلود هاملين" إلى إثبات أن أزواج المشغلات يقومون بنسبة كبيرة وبدرجة ملحوظة من العمل المنزلي أكثر من أزواج غير المشغلات، كما خلصت دراسة " Kharchevets et Gold " حول 540 عاملة بـ: لينين غراض و480 عاملة بـ: كسترمة أن العاملات لا زلن مسؤولات عن الأعمال المنزلية وتجدن مساعدة مكثفة من قبل

أزواجهن بينما 56% مساعدهم لمن تقتصر على مراقبة الأطفال والنتيجة نفسها توصلت إليها دراسة توزار " H.Touzard " سنة 1967بـ: فرنسا أن عمل الزوجة المهني يصاحبه مشاركة كبيرة للزوج في الأعمال النسوية، ومشاركة واسعة للزوجة في الأعمال المقصورة على الرجال، إذ أصبح العمل المهني النسوي يترجم اختفاء التمييز بين أدوار الجنسين(1) ، في حين بينت دراسة أندري مشال "A.Michel" أن المرأة عموماً تقوم بالأعمال المنزلية أكثر من الرجال سواء كان ذلك بالنسبة للمرأة العاملة بـ: "6,58%" أو تلك التي توقفت عن العمل بـ: 6,73%، والمرأة التي في البيت بـ: 6,91% ولو أن درجة مساهمة الزوجة في هذه الأعمال تختلف باختلاف المستويات التعليمية والأدوار المهنية لزوجاتهم، بينما بينت دراسات أخرى أن مشاركة الزوج في أداء الأعمال المنزلية مرتبط بـ: أجر المرأة فكلما ارتفع أجرها زادت مشاركته في تلك الأعمال إلا في حالة وجود شغالة تعوض مشاركته(2)، وتأسيساً على ما سبق يمكننا القول أن الحدود الفاصلة التي تميز أعمال الرجال عن أعمال النساء سواء داخل الأسرة أو خارجها أصبحت غير موجودة وأقل وضوحاً عما كان عليه في السابق. وبناء

(1): حسن الساعاتي، "علم الاجتماع الصناعي"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط2، سنة 1986، ص176.

(2): عائشة بن فطيم، "التحضر وتغير بناء العائلة الجزائرية"، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1992-1993، ص278.

على ما تم ذكره سنحاول إسقاط الأمر على عينة من المجتمع الجزائري والتي تتمثل في فئة من الإطارات المتزوجات العاملات في المجال الطبي ومشاطرة الأزواج لهن في أداء الأعمال المنزلية في ظل تحديات العادات والتقاليد التي يتشبع بها المجتمع والأسرة الجزائرية بالخصوص والتغيرات على مستوى الأنظمة الاجتماعية الأخرى من خلال تتبع إجابتهن في المحور الأخير من البرتوكول المتعلق بموضوع الدراسة وهو تبادل الأدوار بين الزوجين في أداء الأعمال المنزلية.

فالسؤال الأول الذي طرحناه وكان يدور حول ما إذا كان الزوج يساعد زوجته عندما تقوم بالأعمال المنزلية وفي حالة وجود مساعدة من قبل الزوج ما هو السبب؟ فكانت معظم الإجابات بالإيجاب أي أن معظم الأزواج يقومون بمساعدة أزواجهم في أداء الأعمال المنزلية وهو الأمر الذي فاجأنا كثيرا لكن كانت الإجابات متفاوتة فأجابت المبحوثة الأولى بكل تلقائية ودون ما تخرج " نعم يساعدني في شغال الدار يسخن لفطور يكمل غسيل القش يساعدني في كل حاجة هو يقرر لولاد يجب تكون العلاقة بين وبينه دائما جيدة ولو على حسابه في بعض المرات يكون ناشط أكثر مني" وهو دليل على أنه توجد علاقة قوية بينها وبين الزوج كما أنه يلاحظ عليها أنها تتمتع بشخصية قوية في ردها على السؤال فأبدت نوعا من الحشونة والقوة والحيوية في الكلام وهو ما بين لنا أنها استطاعت أن تؤثر من خلالها على زوجها وتكتسب ثقته في تعتبر أن الأساس

الذي تبني عليه العلاقة الزوجية هو الحب المتبادل بينهما "يساعدني في شغال الدار لأنه وبكل صراحة يبغين (يجبني) ليس قضية سلطة و grade..."، إلا أن بعض التصريحات التي قمنا بتدوينها حول مساعدة الأزواج لزوجاتهن مثل التصريحات التي أدلت بها المبحوثة رقم 18 "يساعدني في الأعمال المنزلية ما عنده عقلية المرأة تخدم الرجل"، والمبحوثة رقم 27 "لحسن الحظ أن زوجي طبيعة العمل الذي يمارسه سهل من عملية التعاون بين وبينه في السنوات الأولى من الزواج كان يعلمني الطياب بكل أنواعه وكان يطلب مني ما نتعب لأن نظل واقفة في العمل وصل يعاون في تنظيف البيت ترتيبه ينشر الكسوة وكى تنشف يجمعه يساعدني في كل شئ يعني الدور نتاعي أصبح يقاسمني فيه"، تقول المبحوثة رقم 3 "كي نكون غايبة أو نكون مريضة أو أيام الحمل يعني هذه هي الحالات لي يساعدني فيها" المبحوثة رقم 9 "يعاون كي يشوفني مغبونة أو عيانه من الخدمة أو مي نسهر الليل فالخدمة وفترات الحمل لي هي حق كل امرأة والظروف فرضي عليه ذلك" مثل هذه التصريحات التي انتقيناها من المقابلات ولا يسع المجال لذكرها كلها تبرز التحولات العميقة التي طرأت على بنية الأسرة خاصة على مستوى الروابط العائلية والعلاقات الزوجية التي تعد عماد الأسرة إذ لا يجد الرجل حرجا في مساعدة زوجته ومساهمته في إنجاز الأعمال المنزلية بغض النظر عن الاختلاف في المستوى التعليمي والمهني لكلا الزوجين فقد أجريت دراسة

قامت بها مجلة الإسلام اليوم **Islams on Layne** قامت باستطلاع في دولتي السعودية ومصر حول مدى مساعدة الرجل لزوجته في أعباء المنزل النتيجة مالت بفارق ليس بكبير لصالح الأزواج الذين لا يساعدون زوجاتهم فكانت النتائج كالتالي: 60% لا يساعدون زوجاتهم من أفراد العينة، و40% يساعدون زوجاتهم في أعمال المنزل، وعن أسباب مساعدة الزوجة أوضح 25% أنهم يساعدون زوجاتهم عند مرضهن فقط، فيما أشار 16% أنهم يساعدون زوجاتهم من أجل تقوية العلاقة، وبين 41% من المستطلعين أنهم يساعدون زوجاتهم لأجل سرعة الإنجاز، كما بين 16% أنهم يساعدون زوجاتهم أملاً في أن تساعدهم زوجاتهم في أعمال أخرى، وعن أسباب عدم مساعدة الزوجة، بيّن 33% من الرجال أنهم لا يساعدون زوجاتهم لاعتقادهم أن عملها خاص بها، لا يصلح أن يساعدوا أحد فيه، فيما بيّن 44% منهم أن عدم وجود وقت فراغ هو السبب في عدم مساعدة الزوجة، وبيّن 22% منهم أنهم لا يجيدون أداء الأعمال المنزلية، ولذا لا يساعدون زوجاتهم، كما تعكس من جهة أخرى العقلية التي تغلب أو تتماشى مع الظروف التي فرضها التغيرات التكنولوجية والعولمة على الأنظمة الاجتماعية والمستوى السوسيوثقافي الذي يبنى عليه أداء الدوار بين كلا الزوجين في إطار العائلة النووية التي يسيطر عليها الجو الديمقراطي نظراً لتساوي منزلة الزوج مع منزلة الزوجة نتيجة لعدم تعرض الزوج إلى القيود التي تفرضها عليه

سلطة الأقارب أو سلطة الجد أو الأب هذه السلطة التي كانت تقرر مصير العائلة الممتدة سابقا، والزوجة في العائلة النووية لا تحكم من قبل والدة زوجها ولا تخضع لإدارتها كما كان عليه الحال في العائلة الممتدة والعلاقة الزوجية في العائلة النووية أقوى بكثير مما هي عليه في الممتدة، كما تتعرض العائلة النووية نوعا ما إلى فقدان العادات والتقاليد والقيم التي كانت تلعب الدور الأساسي في وحدة وتماسك العائلة الممتدة... الخ لكن هذا الوضع لا يتماشى مع جميع الأسر خاصة الأسرة ذات الطابع الموسع وهذا ما لمسناه في عينة من المبحوثات وهي 5 عينات من أصل 30 مبحوثة أي خمس عاملات يقمن في أسر موسعة وأجبن على أن الأزواج لا يساعدهن والسبب في ذلك هو أن الأعمال المنزلية نسائية كما أشارت المبحوثة رقم 17 "يساعدني في الأعمال المنزلية عندهم كل شئ عيب (محرم) حاجة طايحة" وهذا يوضح الفرق في المساهمة الزوجية بين المرأة العاملة التي تقيم في الأسرة الموسعة والتي تقيم في الأسرة النووية، والفرق يكمن في عمل المرأة إذ كان عاملا حاسما في تغير النظرة إليها ومعاملتها بأكثر مرونة من قبل الزوج لكن هذا لا يعني القضاء على سلطة الزوج داخل الأسرة الجزائرية التي لا زالت تحتفظ بها لكن عمل المرأة قد خفف من حدة هذه السلطة وأصبح الزوج أقل تسلطا وأكثر تفهما وتوجها نحو المساواة في الأدوار وأصبحت العلاقة تنجده من التبعية إلى المشاركة الفعلية والموازنة في الأداء والأدوار.

لقد أدى العمل المهني للزوج إلى تغيير مكانتها العائلية وخصوصاً في العائلات التي تتألف من زوجين إلا أن المشاركة في أداء الأعمال المنزلية في معظم الحالات نجدها في فترات خاصة أو استثنائية تستدعي بالضرورة تدخل الزوج أو الأقارب وهو ما أدلت به جل المبحوثات، والتي نذكر منها المبحوثة رقم 02 "يساعدني في القيام ببعض الأعمال المنزلية خاصة في حالة الضيف التعب الكثر يساعدني في هذه الأوقات"، المبحوثة رقم 08 "مرات كي نكون غائبة أو نكون مريضة أو أيام الحمل يعني هذه هي الحالات لي يساعدني فيها أكثر"، المبحوثة رقم 15 "يساعدني لكن في أوقات خاصة حين نكون مريضة في حالة الحمل الضيف التعب..."، المبحوثة رقم 22 "يساعدني في بعض الحالات كالمريض الحمل عندما أطلب منه ذلك"، ويتضح من خلال هذه التصريحات وغيرها أن الأعمال المنزلية موزعة في غالبيتها حسب الجنس ويمكن أن نستنتج أن الأعمال المنزلية هي أعمال تتولاها المرأة وتشير التصريحات إلى أنه لا توجد أعمال خاصة بالرجل في الوقت الذي نلمس فيه نوع من التداخل أو الشراكة الزوجية على الرغم من أن الأوقات التي يساعد فيها الزوج زوجته محدودة نوعاً ما مثل الحمل أو التعب أو المرض إلا أنه لا يمكن للزوج في هذا الإطار والجو العائلي ينتظر حتى تأتي هذه الأوقات ويتدخل لمساعدتها وبالتالي يمكن القول بأن الزوج يملك القابلية لتغيير رأيه وقراراته تجاه زوجته وربما يساعده حتى في غير هذه الأوقات وهو ما أكدته

بعض التصريحات المتعلقة بالشراكة الزوجية في الأعمال المنزلية التي ذكرناها في السابق.

- يلعب نوع الأسرة والفضاء المنزلي الذي ينتجه هذا الأخير دورا فعالا في بناء وصنع العلاقات الإنسانية خاصة بين الزوجين فنلاحظ من خلال المقارنة بين الإجابات التي تتعلق بمساعدة الزوج لزوجته في المنزل فتبين لنا أن العائلات ذات التوجه النووي معظم الأزواج يساعدون زوجتهم أما العائلات التقليدية ذات التوجه الموسع والتي تمثل 5 عائلات من أصل 30 عائلة من خلال العينات العاملة التي تحصلنا عليها في المستشفى لا يقومون بذلك لأسباب عدة تقول الباحثة رقم 6 " لا يساعدني في القيام بالأعمال المنزلية لأننا في دار أهله " تقول الباحثة رقم 10 " لا يساعدني في الأعمال المنزلية لأننا مع العائلة الكبيرة " أولا طبيعة النظام الذي تنبني عليه الصيرورة الداخلية للأسرة الممتدة فهذه الأخيرة التي تتميز بالنظام الأبوي تجعل من مهمة الزوج أو الأب تقوم على أساس توفير الطعام والحاجيات الضرورية للأسرة، فهو يبقى في عرشه ليقويه كيد عاملة(1)، أي مكانته ودوره يقومان خارج المنزل ويتفق علماء الاجتماع على أن كل عضو في العائلة الأبوية مطالب بالطاعة والاحترام لرئيسها الذي يبقى الرئيس

(1) : C . Lacoste : Dujardin, Des mères contre les femme, ed. la découverte, paris,1985,ENAG, 1991, p14

بدون منازع ولا يوجد في هذا الإطار الصلب مكان للارتجالية⁽¹⁾، وتعتبر المرأة مستهلكا وهذه المكانة تعيشها منذ طفولتها وتصبح نفسها لا تستطيع تحدي دورها إلا بما هو معترف به داخل الجماعة التي تنتمي إليها. أما العائلات النووية التي رصدناها من خلال المقابلات وعددها 25 من أصل 30 مقابلة فنلاحظ فيها نوع من التداخل وإن وجدت الثقافة البطريقية إلا أنها لا تملك الخصوصيات والأولويات التي تتمتع بها في العائلة الموسعة فمساعدة الزوج لزوجته في أداء الأعمال المنزلية في إطار العائلة النووية جاء كنتيجة للتغيرات التي أحدثتها عمل الزوجة على نظام العائلة. كما أن العامل النفسي يلعب دورا فعالا في الوصول إلى التوافق الزوجي من خلال عامل الرضا الذي تتلقاه الزوجة من قبل الزوج في مساعدتها على الأشغال المنزلية دون ما تخرج من طرف الزوج وهو ما لمسناه من خلال السؤال الذي طرحناه حول إحساس الزوج عند قيامه بمساعدة زوجته تقول المبحوثة رقم 2 " إحساس الزوج يدير الأعمال بحاطره بل العكس يفرح كي يعاون مثال هو يقري لولاد كي نكون غايبة ... " تقول المبحوثة رقم 4 "مرات كي نلحق متأخر لدار نلفاه موجد كل شي وراضي ومرات يقولي شوفي ران عاونتك يبغي ولاده بزاف يفرح كي يتهل فيهم " تقول المبحوثة رقم 12 " عند قيامه بالأعمال المنزلية مرات يكون مليح ومرات يكون مقلق على حساب

(1): N, Toualbi, les attitudes et les représentation du mariage chez la jeune fille Algérienne, Ed, ENAL, Alger, 1984,p23.

الخدمة" ، المبحوثة رقم 15" لا توجد أعمال خاصة بكل شخص مين يكون مليح
يعاون في الأعمال لي يلقان نخدمها يساعدني في غسيل الأواني ينشر الكسوة كي
نغسلها يعمر الماء يحضر مائدة الأكل" فنلاحظ من خلال الإجابات وتصريحات
المبحوثات أنّ عامل الرضا الذي يمثل المحفز الأساسي الذي يساهم في رفع معنوية
العاملين داخل المؤسسة وبالتالي ينعكس ذلك بالإيجاب عليها من خلال زيادة
وارتفاع مستوى الإنتاج هو بدوره ينعكس على الأسرة التي تلعب دور المؤسسة
ويتمثل الإنتاج في ترابط وتماسك العلاقات الاجتماعية بين أفراد العائلة، فالزوجة
في العائلة الممتدة التقليدية تسعى إلى تلبية رغبات الزوج ورب العائلة أما في
العائلة الحديثة فيسعى كلا الزوجين لترضية الآخر من خلال التعاون في تأدية
الأعمال المنزلية وقد تصل بعض العائلات إلى تقسيم الأعمال المنزلية بين أفراد
العائلة قصد التخفيف من أعبائها وذلك راجع لعدة أسباب فالزوجة تمضي معظم
الوقت في العمل وقد لا ترجع أحيان ضف إلى ذلك طبيعة العمل التي تستدعي
منها بذل جهد فكري وبدني كبير للحفاظ على سلامة وصحة المرضى وهو ما
يولد نوعا من الإرهاق لذا الزوجة فتكون بحاجة لمن يساعدها في أعمال البيت
كما أنّ عامل الرضا يدل على الحرية والتلقائية في أداء وانجاز الأعمال المنزلية.

خلاصة:

يتبين لنا من خلال هذا الفصل الأخير والذي يتمثل في تقسيم العمل المتزلي بين الزوجين أن الزوج يقوم بمساعدة زوجته في إطار العائلة النووية كون هذه الأخيرة تتميز بخصائص تجعلها أكثر ملائمة للتخلي عن بعض العادات والتقاليد التي تحد من تداخل وتفاعل الأدوار الزوجية، وتقلل من أهمية العمل المتزلي الذي يمثل حلقة الوصل إلى الاستقرار العائلي، وكذا القيم التي لطالما سعت منذ زمن إلى الفصل في الأدوار الزوجية وجعلت من تقديم يد العون للزوجة في البيت فعلا محرما تقول المبحوثة رقم 16 " لا يساعدني في الأعمال المتزلية عندهم كل شئ عيب (محرم) حجة طايحة" وهو أمر لا يعكس شخصية الزوج بقدر ما يعكس طبيعة النظام الذي يتحكم في الأسرة، ففي الماضي كانت المرأة تقوم بكل الأعمال المتزلية بمفردها سواء كانت ضمن العائلة الموسعة أو النووية أما اليوم ونظرا للتغيرات التي فرضتها التكنولوجيا الحديثة من خلال المساهمة في تطوير وتحسين الظروف العائلية والتقليص من وظائفها وفسح المجال أمام المرأة للمشاركة في التنمية الاقتصادية من خلال العمل المأجور ضمن إطار رسمي أصبحت تمتلك نوعا من الديمقراطية والحرية في قراراتها الشخصية التي تسمح لها بالتأثير في الغير (الزوج) وتدفع به إلى التخلي عن بعض القيم الذكورية التي تحد من أدواره لتحصرها في الخارج لتمنحه دورا آخر يلعبه ضمن الفضاء المتزلي

يتمثل في مساعدتها على أداء الأعمال المنزلية دونما إحراج أو تدمير ليسود في الأخير التعاون والتماسك بين أفراد الأسرة دون الإخلال بالهوية الاجتماعية للزوج أو الزوجة.

ثانياً: عرض نتائج الدراسة

حسب أهداف الدراسة والتزاما بمحدودها، وطبقا

لتسلسل الفروض التي نرمي إلى نفيها أو تأكيدها توصلت الدراسة إلى النتائج

التالية والتي هي مبنية على الفرضية الأساسية وهي:

"يعتبر العمل المتزلي أحد الوظائف النسائية إلا أن الزوج على الرغم من هيمنة

الثقافة البطريكية (القيم الذكورية) يشاطر زوجته القيام بذلك".

وتندرج تحتها فرضيتين فرعيتين تحدد إطار الفرضية الأساسية وقد كللت الدراسة

ببحث ميداني حتى يتم التأكد من النتائج ومقارنتها بالجانب النظري ولذلك من

أهم النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي حسب الفرضيتين الفرعيتين:

أولاً: نتائج الفرضية الرئيسية: على الرغم من هيمنة الثقافة البطريكية إلا أن

الزوج يشاطر زوجته أداء الأعمال المتزلية :

01: استطاعت المرأة أن العاملة المتزوجة بفضل عملها أن تغير من طبيعة السلطة

داخل الأسرة فبعدما كان دور المرأة يخضع لسلطة الزوج ويولي رغباته هي اليوم

تناقشه في اتخاذ القرارات وتحقيق رغباتها وذلك من خلال السماح لها بالعمل بعد

الزواج هذا من جهة ومن ناحية أخرى أصبحت طبيعة السلطة تعرف نوعاً من

المرونة بعدما كانت تتميز بالتسلط والقسوة في ظل العائلة التقليدية.

02: ساهم عمل المرأة المتزوجة في توفير دخل إضافي للأسرة وهو ما أدى إلى مشاركتها في ميزانية الأسرة و التحكم في القرارات المصيرية للأسرة.

03: يبدو من خلال مساعدة الزوج لزوجته في الأعمال المنزلية في أوقات الحمل، التعب، المرض،... الخ أن الخط الفاصل بين دوري الرجل والمرأة داخل الأسرة قد تلاشى وأصبحت طبيعة العلاقة بين الزوجين تتميز بالمرونة وهو انعكس كنتيجة ايجابية لصالح الزوجة من خلال سماح الزوج لها بالعمل.

04: يبدو من سماح الزوج لزوجته بالعمل بعد الزواج على الرغم من تكفله بتلبية متطلبات العائلة دليل على أن القيم الذكورية التي كانت في السابق تتميز بالتسلط والقسوة والمركزية في اتخاذ القرارات هي اليوم تميل إلى المشاورة والتعاون والحوار في اتخاذ القرارات وتحديد مصير العائلة.

ثانيا/الفرضيات الفرعية:

01: الفرضية الأولى: يشاطر الزوج أداء الأعمال المنزلية زوجته في الحالات الإستثنائية (فترات الحمل الإنجاب، التعب،...). .

01: أدى عمل المرأة إلى التغيير في الأدوار العائلية وتنوعها مما سهل على جميع أفراد العائلية المشاركة في بناء الأسرة والحفاظ على استمراريتها ولعل أهم مؤشر على ذلك هو اشتراك أفراد الأسرة في الأعمال المنزلية .

02: أدى عمل المرأة المتزوجة إلى فرض أدوار جديد عليها مما دفع بها إلى التخلي عن بعض الأعمال المنزلية للزوج وهو ما دفع بالزوج إلى التدخل ومساعدتها لتغطية بعض النقائص التي تركتها الزوجة.

03: نستنتج أن العمل المنزلي خفف من الفروق الفردية داخل الأسرة لكلا جنسين وقلص من القيم والمعايير التي كانت تتميز بها العائلة التقليدية في السابق.

02: الفرضية الثانية: تسمح العائلة النووية للزوج بمشاطرة زوجته الأعمال المنزلية.

01: ساهم عمل المرأة المتزوجة في التأثير على نمط العائلة والتغيير من حجمها فأصبح اليوم بوسع الزوجين العاملين أن يكونوا أسرة جديدة بعيدا عن الأسرة "الأصلية" التقليدية التي تتكون من عدة أفراد وهو ما دفع بالمجتمع إلى التوجه نحو النمط النووي.

02: ساعد المستوى الثقافي للمرأة العاملة المتزوجة والتقدم العلمي في التحكم في نسبة الإنجاب من خلال تحديد عدد الأبناء وهذا ما لاحظناه في دراستنا للمرأة العاملة المتزوجة من خلال عدد الأبناء.

03: يغلب طابع العائلة النووية على جل العائلات التي قمنا بدراستها والبحث فيها.

04: يساعد الفضاء المتزلي في ضل العائلة النووية الزوج على مساعدة زوجته

نظرا لما يتميز به من مرونة في أداء الأدوار وتداخلها دونما الإخلال بهويتها.

05: يساعد الفضاء المتزلي في ضل العائلة النووية على التواصل وإقامة العلاقات

بين أفراد العائلة دونما قيود أو حواجز اجتماعية عكس ما يكون عليه الأفراد في

العائلة الموسعة.

خلاصة: تبين لنا من خلال الدراسة التي قمنا بها أن الفرضيات التي افترضها

كإجابات مؤقتة للإشكال الذي تبينناه قد تحققت إلا أنه على الرغم من أن

الزوج أصبح مساهما في الأعمال المنزلية إلا أن العبء لا زال ملقى على كاهل

الزوجة ووجدت نفسها في المقابل في مسؤولية مضاعفة، هذا من جهة ومن جهة

أخرى أن العمل المأجور بالنسبة للمرأة المتزوجة حسن من وضعيتها داخل الأسرة

ومكانتها في المجتمع ودفعها إلى تولي مناصب عليا في الدولة كانت حكرا على

الرجل في السابق.

ثالثاً: الاستنتاج العام:

إن جميع الأجوبة والتصريحات التي استقينها من المبحوثات خلال إجراء المقابلات جعلنا نخرج بانطباع شامل هو أن عمل المرأة المتزوجة له تأثير قوي لتحسين مكانتها الاجتماعية وقد نبالغ إذا قلنا أنها مناسبة لها لكن هي على الأقل أحسن بكثير مما كانت عليه في السابق خاصة على المستوى الأسري والعلاقات الاجتماعية وتحسين العلاقات الزوجية التي تحولت من السلطة الأبوية أي من التسلط والقوة والنظرة الدونية التي تعلقت بأنوثة المرأة عبر التاريخ وفي جميع الأنظمة والسياسات والطبقات الاجتماعية التي تصدر من الأب أو الزوج لتصل إلى أقصى حدودها في ضل العائلة التقليدية التي يغلب عليها الطابع الذكوري الذي يستمد قوته من النظام البطريكي، إلى علاقة زواجه تشاركيه ترتكز على بنى قائمة على التعاون والحوار المفتوح وحسن التواصل، والمهم القابلة للتبادل وتقاسم الأعمال المنزلية، والأنشطة العائلية المخططة والمشاركة في المسؤوليات الاقتصادية والوفاء للأسرة والاحترام والثقة المتبادلة واحترام الخصوصيات العائلية والزوجية والمشاركة في اتخاذ القرارات ورعاية الأسرة في ضل وحدة عائلية متماسكة يشعر الأفراد فيها بالأمان والحماية وتحل النزاعات بسرعة وتحترم السلوك والمشاعر والاحتياجات وتعترف بقيمة العمل غير المدفوع الأجر الذي تقوم به المرأة في المنزل فتعتني بالمنزل وترعى الأبناء وتتحمل

مسؤوليات الواجبات العائلية عندما يعمل أحد الزوجين خارج المنزل أو كلاهما، ليتم كل ذلك في إطار العائلة النووية الحديثة، التي أصبح فيها للزوج العاملة أدوار ومسؤوليات كانت في السابق من مهام الرجل مثل التسوق وشراء المستلزمات الضرورية للعائلة دفع الفواتير الماء والكهرباء، مراقبة الأبناء في الدراسة... الخ وهو ما يفسر ممارسات المرأة المتزوجة زيادة على أدوار الأمومة أدوار أخرى ذات طابع مسؤول، وهو من العوامل التي جعلت أغلب النساء يتمسكن بعملهن ويشترطنه حتى بعد الزواج مهما كانت الظروف والنتائج المتمخضة عن موقفهن.

- ويتمثل التوجه الأسري الحديث للزوجين العاملين معا في المشاركة في الأعمال المنزلية والاقتصادية واتخاذ القرارات ورعاية الأطفال وتربيتهم أي الاتفاق على كل صغيرة وكبيرة من أجل الوصول إلى السعادة والابتعاد عن الصراع الذي تكون نتائجه وخيمة على كلا الزوجي، ويرجع ذلك إلى الأدوار الجديدة التي تلعبها المرأة في ميدان الصحة، والتربية، والعمالة... الخ.

إلا أن الشراكة في الأعمال المنزلية بين الزوجين تزيد تداخلا عما كانت عليه في التقسيم التقليدي لدور الجنسين ولا تكاد تنفك حتى تظهر ترتيبات معيشية جديدة مع تزايد التقدم العلمي والتطور التقني الذي ما فتئ أن يقلص من حجم الأسرة ويخفف من الأعباء والمسؤوليات التي تقع على عاتق الزوجين وخاصة

الأسرة العاملة ويزيد من مدى مساعدة الزوج لزوجته، مما ينجر عنه تغيير في طبيعة العلاقة بين الزوجين إلا أنه على الرغم من هذا لا يزال كثير من النساء يؤدين أدوار تقليدية نسبيا لا تختلف عما كانت عليه في السابق وذلك ما لمسناه من الإجابات التي بين أيدينا.

- كما تبينا أيضا أن لعمل الزوجة دور فعال في إعادة تقسيم وبناء الأدوار داخل الأسرة ورفع من عامل الكلفة في العلاقة بين الزوجي بعدما كانت تتميز بنظام الحاكم والمحكوم كانت وجعل العلاقات الأسرة علاقات مفتوحة مع العالم الخارجي وأسهم في انتشار وظهور نمط الأسرة النواة بقوة في المجتمع الجزائري وعمل على تحسين النوع الاجتماعي ودفع بوتيرة التنمية العامة للبلاد فقوام المجتمع يبني على التعاون بين الزوج والزوجة في الأسرة لأنها اللبنة الأساسية لبنائه والرجل والمرأة في العمل. وعليه يمكن القول بأن العائلة الجزائرية الحديثة وخصوصا الحضرية تختلف عما كانت عليه في السابق وكيف لا والعالم اليوم أصبح بفعل العولمة والتطور العلمي قرية صغيرة تتحكم فيها المعايير والقيم الجديدة.

الخاتمة العامة:

يزداد خروج المرأة للعمل باطراد رغم أن نسبة النساء من القوة العاملة لا تزال قليلة في بلدانا، ولكن ذلك لا يؤثر على أنها ظاهرة إيجابية وصحية في تفعيل نصف قوة المجتمعات العربية المعطلة التي تشكلها النساء. ومن الزاوية النظرية يشكل خروج المرأة للعمل خارج المنزل مساهمة في تغيير أوضاعها الذاتية، حيث تصبح مع هذا الخروج أكثر معرفة بذاتها وبإمكانياتها وتعيد اكتشاف ذاتها كعضو فاعل في المجتمع. وهو ما يساعدها على حل مشكلاتها ويخرجها من الدائرة الضيقة التي تفرضها الأعمال المنزلية والتزاماتها المتكررة، ما يعني أن خروج المرأة للعمل يشكل مساهمة مهمة في تحرر المرأة من الأوضاع القاسية التي تعيشها. ولكن واقع الحال يختلف عن الطموحات النظرية، وبدلاً من أن يشكل خروج المرأة للعمل قليلاً للأعباء ويعطيها مساحة لتحقيق ذاتها على المستوى المهني، فإنه أبقاها وبحكم استمرار الثقافة التقليدية كموروث ثقافي وتمكنها من المجتمع أسيرة العمل المنزلي بكل تفاصيله، وشكل العمل خارج المنزل أعباء جديدة على كاهل المرأة. فقد استمرت النظرة التقليدية إلى العمل المنزلي عند العائلات التي تعمل فيها المرأة خارج المنزل، وبقيت هذه الأعمال من مهماتها، فالرجل العامل الذي يأتي إلى المنزل في ذات الوقت الذي تأتي فيه المرأة العاملة، والذي قد لا يكون عمله أكثر إرهاقا وصعوبة من عمل المرأة، ينتظر أن

تقوم المرأة بإعداد الطعام، حيث يذهب إلى راحته بانتظار جاهزية الطعام، وبعد الطعام يذهب إلى قيلولته، وتذهب هي إلى غسل الأطباق وتنظيف المنزل والاهتمام بالأطفال. وهذه كلها أعمال المرأة سواء كانت تعمل أم لا، وهو ما يسبب أقصى الإرهاق للمرأة العاملة، ويصبح الخروج إلى العمل نموذجاً لمضاعفة ظلمها بدلاً من خروجها من الظلم أو تخفيف حدته.

إن النظام القائم لعمل المرأة اليوم أدى إلى نشوء ضغوط نفسية وجسمانية على المرأة المتزوجة، فهي تتحمل مسؤوليات عملها بدوام كامل خارج المنزل، إضافة إلى الأعباء المنزلية والعائلية. وقد بينت الدراسات التي عملت على حساب الوقت الذي تنفقه المرأة العاملة على الأعمال المنزلية، أن المرأة المتزوجة العاملة تصرف الوقت ذاته الذي تصرفه المرأة المتزوجة غير العاملة، وهذا الوقت يؤخذ كله من أوقات فراغها. وما يزيد من قسوة وضع المرأة أن خروجها للعمل رغم أنه يؤدي إلى تغير مادي في الأسرة، خاصة الأسر الفقيرة ومتدنية الدخل، فإن هذا الخروج لم يؤدي إلى الوصول إلى المساواة بين الرجل والمرأة في العائلات التي يعمل فيها كل من الأب والأم، إذ إن البنية التقليدية للعائلة الجزائرية حافظت على تحكم الرجل في موارد الأسرة وحافظت على سلطة الرجل داخل المنزل، فليس من العدل أن تخرج المرأة للعمل خارج المنزل للمساهمة في الأعباء الاقتصادية المتزايدة للمنزل، وأن تبقى الشروط المقيدة لها هي ذاتها. ولا يمكن أن تكون مساهمة المرأة

بعيداً عن الضغوط الإضافية دون تأمين خدمات المساعدة الاجتماعية والعائلية التي تخفف من وطأة الشروط المحففة التي تعاني منها المرأة، وإلا ستكون النتيجة سلبية على المرأة وقدرتها على القيام بالأعباء المتراكمة على كاهلها في العمل والمنزل، فمن دون تغيير نظرة الرجال إلى عمل المرأة، وخاصة تغيير نظرهم إلى العمل المنزلي فإن الخروج للعمل خارج المنزل سيكون استعباداً إضافياً للمرأة.

- فالرجل الذي يطالب زوجته بالمساهمة في دخل وميزانية الأسرة ، والمجتمع الذي يطالب النساء بالمساهمة في التنمية الاقتصادي والاجتماعية للبلاد، مطالب كذلك بمساعدة المرأة في حل مشكلات أعباء العمل المنزلي، وليس من حق الرجل الذي يعيش مع امرأة عاملة أن يترفع عن العمل المنزلي، بل لا يقدم المساعدة لها في هذا العمل، وهو شيء لا يعيبه.

- كما أنه ليس من العدل أن ينظر للعمل المنزلي بوصفه عملاً غير منتج، وإذا كان من المتعارف عليه أن العمل يرتبط بالدخل الذي يؤمنه هذا العمل، فإنه لا يجب أن يكون المفهوم الوحيد للعمل، مما يستدعي توسيع مفهوم العمل. وبذلك يمكن قياس المساهمة الاقتصادية لنشاطات الأعمال المنزلية ولتربية الأولاد، فهي أعمال تحتاج إلى جهد وإلى ساعات مبدولة في إنجاز هذه الأعمال على حساب راحة المرأة العاملة. وإذا كان من الصحيح أن المردود المعنوي لأعمال المنزل خاصة تربية الأطفال أكبر من مردودها المادي إذا قيّمت مادياً، إذاً

فإن المطلوب من تغيير النظرة هو عدم الاستمرار في اعتبار الأعمال المنزلية أعمالاً غير منتجة، فهي أعمال تعيد بناء المجتمع، فهناك نظرة عامة تعتبر العمل المنزلي من اختصاص المرأة، وهذه النظرة ناتجة عن وظيفة الإنجاب ورعاية الأطفال التي تختص بها المرأة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنزل، كما أن هذه النظرة عائدة إلى تفرغ المرأة للعمل المنزلي في معظم المجتمعات في إطار التقسيم التقليدي للعمل. والنظرة ذاتها حافظت على نفسها رغم كل المعطيات الجديدة لخروج المرأة للعمل. والواقع أن هناك كثيراً من الأعباء المنزلية التي يستطيع الزوج والأولاد البالغون أن يشاركوا بها، ومنها ما يشكل اختصاصاً للرجل مثل التسوق خارج المنزل والذي مازال ملقى على عاتق المرأة في كثير من المجتمعات، وليس الطبخ أكثر صعوبة حيث يستطيع الرجل المساهمة فيه، في حين أننا نرى أن معظم المطاعم العامة والخاصة بالشركات الكبرى والحكومية الرجال هم الذين يقومون بوظيفة الطبخ، ناهيك عن أعمال الطرز والحيآكة التي يبرعون فيها... الخ، وعندما يدخل الرجل إلى المنزل يصبح صاحب السلطة وما يقرره يطبق وبدون نقاش، فهو يتذكر بذلك قيمه الذكورية التي كان قد تخلى عنها في الأماكن العمومية والخاصة والأهم من هذا وذاك أن الرجل في المجتمع الجزائري قد لا يصرف الوقت الكافي في العناية بأطفاله وتربيتهم وملاعبتهم، وهذه وغيرها تشكل إمكانيات للمساهمة الفعالة للرجل في تخفيف الأعباء من كاهل المرأة،

ويحل جزءاً من مسؤوليات المتزل الذي هو متزله أيضاً، وليس متزل المرأة وحسب.

وفي الأخير يعتبر العمل المتزلي مسؤولية الجميع وعلى كل فرد في الأسرة أن يحدد موقعه ويدرك مكانته ويفهم دوره جيداً حتى يسهل عليه تأديته دونما الإخلال بالجو العام للعائلة ولا بأس من تداخل الأدوار وتقاربها إذا كان هذا يحقق لنا التعاون والتآزر ويساهم في بناء أسرة ناجحة تساهم هي الأخرى ببناء المجتمع الجزائري.

المراجع العربية:

- 01: أنيسة بركات، "نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية"، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985.
- 02: أصلان خليفة، "الحركة النسائية الحديثة"، المطبعة العربية الحديثة، بيروت لبنان، 1973.
- 03: أنتوني غدنر، ترجمة فايز الصياغ، "علم الاجتماع مع مدخلات عربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- 04: إحسان محمد الحسن، "النظريات الاجتماعية المتقدمة"، دار وائل للنشر، سوريا، الطبعة 1، 2005.
- 05: جورج فريدمان، بيار نافيل، ترجمة يولاند ميخائيل، "رسالة في سوسولوجيا العمل"، منشورات عويدات، بيروت، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 1، 1985.
- 06: حسن الساعاتي، "علم الاجتماع الصناعي"، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة 2، 1986.
- 07: خليل عمر، "علم اجتماع الأسرة"، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1994.
- 08: رفيق حطب، "تطور جذور الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة"، معهد الإنماء، طرابلس الطبعة 1، 1976.

- 09: سيد أحمد غريب، "البحث الاجتماعي" دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1998.
- 10: صفوة محمد درويش، "العمال والمخدرات المشكلة والحل"، جمهورية مصر العربية، الطبعة 6.
- 11: صفاء فوزي البكرة، "المرأة والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية"، دمشق طرابلس، 1987.
- 12: عمار بوحوش، محمد محمود الدنبيات، "مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث الجامعية"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1995.
- 13: فضيل قديري وآخرون، "أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية"، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999.
- 14: محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 15: محمد بن عبد الله، "عمل المرأة بين الواقع والمأمول"، دار القاسم للنشر، الرياض، 1420هـ.
- 16: محمد أحمد محمد بيومي، "علم الاجتماع العائلي"، دار المعرفة الجامعية، الأزارطية، 2003.
- 17: محمد الصغير بعلي، "تشريع العمل في الجزائر"، دار النشر للعلوم والتوزيع، عنابه، الجزائر.

18: محمد شفيق، "البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الجامعية"، الإسكندرية، 1998.

19: مخلوف بوكروح، "الاتصال الشفوي وكيف تنمي مهارات الأداء"، الجزائر، 2005، ص111.

20: محمد عبيدات وآخرون، "منهجية البحث العلمي"، جامعة الأردن، 1999، ص35.

21: معين خليل عمر، "البناء الاجتماعي"، البناء الاجتماعي أنساقه ونظمه"، دار الشروق، بيروت، 1999.

22: مصطفى بوتفنوش، ترجمة دهري أحمد، "العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

23: مهدي زويلف، تحسين الطراونة، "منهجية البحث العلمي"، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الطبعة 1، 1998.

24: منصور نعمان، حمادي ديب الحضري، "البحث العلمي خريطة وفن" مؤسسة حمادي للخدمات والدراسات الجامعية، الأردن، الطبعة 4، 1998.

25: موريس أنجرس، "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية"، دار القصب، الجزائر، سنة 2004.

26: كارل ماركس، "رأس المال"، ترجمة د.راشد البراوي جامعة فؤاد الأول، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، سنة 1366هـ، 1947م، ص120.

27: كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، "سيكولوجية المرأة العاملة"، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، لبنان، 1984.

المراجع الغربية:

01 : A -Michel : La Femme Dans La Société Marchande, ed paris1970.

02 : A -Michel : Activité Professionnelle De La Femme et Vie conjugale, ed Paris 1972.

03 : Betty Frantzen : influence du travail professionnel de la fe sur 1structure Famillaile Belgique

04 : C .lacoste : Dujrdin, Des maires contre les femme de la découverte, paris 1985, ENAG

05 : Monique Apiette, La condition Féminin à travers les âges, ed France empir 1974.

06 : M Pouchal, M. Séver. Le travail domestique et pouvoir masculin ed. France 1 CERV 1983.

07 : N Toualbi les attitudes et les représentation du mariage chez la jeune fille Algérienne Ed ANAL Alger 1984.

المعاجم والقواميس:

- 01: إبراهيم مذكور، "معجم العلوم الاجتماعية"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1966.
- 02: أحمد زكي بدوي، "معجم العلوم الاجتماعية"، المطبعة المصرية العامة للكتاب، 1975.
- 03: إحسان محمد إحسان، "موسوعة علم الاجتماع" الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 1999.

المجلات والرسائل:

- 01: عائشة بن قطيب، "التحضر وتغير بناء العائلة الجزائرية"، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1992/ 1993.
- 02: أحمد لوريد، المرأة والحضارة، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد الأول، 1976.
- 03: الديوان الوطني للإحصاء والتشغيل، مجلة التنمية، وزارة التضامن والتشغيل الوطني، 2009.
- 04: رياض إبراهيم أحمد، المرأة العاملة بين المسؤولية المهنية وانجاز الواجبات المنزلية، صحيفة تشرين، 2001/02/11.
- 05: مصطفى عوفي، مجلة العموم الإنسانية، عدد 19، منشورات جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، سنة 2003.

06: هدى رزيق، "نحو تدعيم عمل المرأة الاقتصادي في الوطن العربي"، مجلة العربي،

العدد 13، 1993، ص96.

الملاحق

دليل المقابلة:

المعلومات السوسيو مهنية:

الزوجة: الجنس/السن/المستوى الدراسي/المهنة أو الوظيفة/الرتبة المهنية/سنوات العمل/مكان العمل.

الزوج: المستوى الدراسي للزوج/المهنة/الرتبة المهنية/سنوات العمل/مكان العمل.

العائلة: نوع العائلة/مدة الزواج/عدد الأبناء/مكان السكن/نوع السكن/موقع السن.

العمل المتزلي: أنت عاملة وربت بيت:

1: هل تقسمين وقتك بين العمل والمتزل؟

إذا كان (نعم) : كيف ذلك؟

إذا كان (لا) : لماذا؟

2: ماهي الأعمال الروتينية التي تقومين بها كل يوم داخل البيت؟

3: هل تنظمين أعمالك داخل البيت عندما تقومين بإيجازها؟

4: هل تخصصين وقتا مناسباً للقيام بالأعمال المتزلة؟

5: ماذا يمثل لك العمل المتزلي؟

6: كيف هي طبيعة الأعمال التي تقومين بها داخل المنزل: شاقة، بسيطة، متنوعة.

العمل المأجور: أنت الآن متزوجة وتعملين خارج المنزل:

1: هل كان عملك قبل الزواج أم بعد الزواج؟

2: هل كان عملك بعد الزواج بموافقة الزوج؟

3: ماذا يمثل لك العمل المهني؟

4: ماذا حقق لك العمل المهني فضلا عن الدخل المادي؟

5: هل يعيقك العمل المهني في القيام بالأعمال المنزلية؟

6: هل تذهبين في دورات تكوينية أو مهام مهنية؟

7: هل تعملين كل يوم؟

8: هل تتعبين كثيرا في عملك المهني؟

9: هل يتقبل الزوج غيابك عن المنزل أم لا يتقبل ذلك؟

10: كيف تساهمين بأجرتك؟

11: هل العمل المهني غير من وضعيتك داخل البيت؟

12: كيف يتمثل زوجك العمل المهني؟

13: هل تشعرين بأنك حققت التوازن بين العمل المهني والعمل المنزلي؟

تقسيم العمل المنزلي بين الزوجين:

- 1: عند قيامك بالأعمال المنزلية، هل يساعدك الزوج في ذلك؟
إذا كان ب: نعم: في كل الأوقات، بعض الحالات، أحياناً.
إذا كان ب: لا: لماذا؟
- 2: إذا كان الزوج يشاركك الأعمال المنزلية كيف تم ذلك؟
- 3: في رأيك هل نوع العائلة يسمح للزوج بمشاطرتك الأعمال المنزلية؟
- 3: هل تحسّن بتغير العلاقة بينك وبين الزوج بعد عملك المهني؟
- 4: ماهي الحالات التي يشاركك أو يقاسمك فيها الزوج الأعمال المنزلية؟
- 5: هل هناك أعمال منزلية خاصة بكل واحد يقوم بها؟
- 6: عند غيابك عن المنزل يقوم الزوج بكل الأعمال المنزلية؟
- 7: ما هو إحساس زوجك عند قيامه بالأعمال المنزلية؟

جدول يوضح المعلومات السوسيو مهنية لعينات البحث:

نوع العائلة	عدد الأبناء	سنوات الزواج	سنوات العمل	السن	الوظيفة
نووية	02	07	12	33	ممرضة مختصة طب الأطفال
نووية	03	08	08	30	ممرضة
نووية	/	03	24	44	سكرتيرة مختصة حفظ البيانات
موسعة	/	01	03	25	عون إداري
نووية	02	08	05	31	أخصائية نفسية
نووية	01	02	03	26	عون إداري
نووية	02	06	20	40	قابلة + ممرضة مداومة
موسعة	/	02	08	30	ممرضة
موسعة	01	05	07	31	عون تقي في الإعلام و سكرتاريا
نووية	02	07	12	36	مهندسة تطبيق مخبر الصيانة
نووية	/	02	03	27	طبيبة أسنان
موسعة	04	30	26	54	سكرتيرة
نووية	03	15	20	40	ممرضة
نووية	01	03	04	29	مهندسة دولة تدليك وتربية الأعضاء
نووية	03	09	21	40	سكرتيرة مختصة حفظ البيانات
نووية	02	10	18	40	عون إداري

نوعية	02	10	18	40	عون إداري
نوعية	02	07	14	36	ممرضة
موسعة	/	02	10	36	مهندسة في الإعلام الآلي
نوعية	01	04	04	28	مكلفة بالدراسات
نوعية	03	09	11	40	طبيبة طب عام
نوعية	01	02	03	29	رئيسة مصلحة التسجيلات
نوعية	03	09	16	37	قابلة + ممرضة مداومة
نوعية	03	13	06	38	ممرضة مختصة طب الأطفال
نوعية	01	04	08	35	محاسبة
نوعية	02	12	08	39	طبيبة مختصة طب أطفال
نوعية	03	14	20	40	ممرضة مختصة
نوعية	01	04	06	30	طبيبة مختصة جراحة أسنان
نوعية	01	05	10	35	مهندسة دولة صيانة وتحليل الدم
نوعية	03	12	10	40	طبيبة مختصة طب العيون

فهرس المحتويات

01	المقدمة العامة.....
الإطار النظري والتصوري للدراسة	
14	الفصل الأول: موضوع الدراسة.....
15	أولا: أهمية الدراسة.....
16	ثانيا: أهداف الدراسة.....
20	ثالثا: أسباب اختيار الموضوع.....
24	رابعا: الإشكالية.....
33	خامسا: الفرضيات.....
35	سادسا: ضبط المفاهيم.....
41	سابع: منهج الدراسة.....
45	ثامنا: أسلوب التحليل.....
46	الفصل الثاني الإجراءات المنهجية للدراسة.....
47	أولا: الدراسات السابقة.....
61	تقييم عام للدراسات السابقة.....
64	ثانيا: مجالات الدراسة.....

64	01: المجال المكاني
66	02: المجال الزمني
68	ثالثا: أدوات جمع البيانات:
68	01: الملاحظة
70	02: المقابلة
72	03: كيفية إجراء المقابلة
74	04: التحليل
76	رابعا: العينة وكيفية اختيارها
78	خامسا: صعوبات البحث

الإطار الميداني

81	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
82	أولا" تحليل ومناقشة البيانات
84	الجزء الأول: علاقة المرأة العاملة المتزوجة الإطار بالعمل المترلي
96	الخلاصة
98	الجزء الثاني: علاقة المرأة العاملة المتزوجة الإطار بالعمل المهني
116	الخلاصة

117	الجزء الثالث: تقسيم العمل المتزلي بين الزوجين
128	الخلاصة
130	ثانيا: عرض نتائج الدراسة
144	ثالثا: الاستنتاج العام
137	الخاتمة العامة
142	المراجع
148	الملاحق
154	الفهرس